الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعلـــــيم العالي والبحث الـــــعلمي

جامعة أدرار

كلية العلوم الانسانية والاجتماعية والعلوم الاسلامية

قسم: التاريخ

عنوان المذكرة:

النشاط الديبلوماسي للحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية 1958- 1960م

مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في التاريخ الحديث والمعاصر

اعداد الطالبتان:

- ميموني أم لالة
- بوغالب صليحة

اشراف الدكتور:

حمادي بن موسى

السنة الجامعية

1435-1434هـ/ 2013 – 2014م

بسم الله الرحمن الرحيم

إهداء

ي ثمرة جهدي هذا الى روح والدي الطاهرة و الذي شاءت الأ قدار أن لا يقطف ثمار ما زرعه.

الى من أوصى بها الرسول ﷺ الى التي سهرت لأجلي الليالي و أ حاطتني بحبها وحنانها منذ نعومة اظافري أمي الحبيبة أطال الله لي في عمرها وأدام عليها الصحة والعافية

الى من جمعتني بهم صلة الرحم وشاركوني الحياة حلوها ومرها والذين تحملوا معي مشاق وعناء هذا البحث اخوتي كل واحد باسمه.

الى أخي محمد الصالح الذي بذل كل ما في وسعه لإتمام هذا العمل.

الى أختي فاطمة وزوجها، الى عمتي الغالية أطال الله في عمرها.

الى زوجات اخوتي و ابنائهم{ بشرى, أمحمد يحيا, ايمان }, الى جدتي أطال الله في عمرها والى خالتي وابنائها وأخوالي وأبنائهم وأخص بالذكر {الطاهر} الذي مد لي يد العون و ساعدني في انجاز هذا العمل

كما أهدي هذا العمل الى جميع صديقاتي وزميلاتي وأخص بهم زميلتي بوغالب صليحة...

أم لالة

صليحة

إهـــــداء

أكمل هويتي،وباسمه اسلك درب الحياة،فارق الحياة و لم يفارق القلوب

هو الحريص "أبي" - رحمه الله -

صبرت،واصطبرت،تضرعت وسهرت، أول من نطق بها لساني،وتغمدها وجداني

هي الحنونة "أمي" - حفظها الله -

شاركوني رحمها،ودمها،ساور معي على نهج تربيتها

هم كالعقد"إخوتي"

اقتسمت معه الحياة والاسم،التعب و الصبر،فكان لي الصديق و الحبيب

هو المجاهد"أخي" - صالح -

شموع بيتي ،وأنس أسرتي،رمز البراءة و الابتسامة في عائلتي

هم" أبناء أختي" - إسراء و عبد النور -

لم تلدهن أمي وإنما جمعني بهم الزمان والمكان،فشاركوني الجد و الاجتهاد، الحزن والفرح

هم صديقاتي و" إخوتي"

تقاسمت معي الحرص و الإخلاص ،الصبر و الكفاح ، وحب العمل

هي " زميلتي" - أم لالة -

إليكم جميعا أهدي ثمرة جهدي.

صليحة

شكر وعرفان

بسم الله الرحمان الرحيم

قال الله عز وجل:{... رب أوزعني أن أشكر نعمتك التي أنعمت عليّ وعلى والديّ وأن أعمل صالحا ترضاه و أدخلني برحمتك في عبادك الصالحين **}**

وقال أيضاِ {...ولئن شكرتم لأزيدنكم...**}** صدق الله العظيم.

نشكر الله أولا على نعمة العقل والعلم الذي هدانا إلى هذا العمل وما كنا لنهتدي لو لا أن هدانا الله.

ومصداقا لقوله ﷺ: " من لم يشكر الناس فلن يشكر الله "

فإننا نتوجه بالشكر الجزيل إلى:

الأستاذ الفاضل الدكتور حمادي بن موسى الذي أشرف على هذا البحث ومتابعته لنا حتى خرج على هذه الصورة متمنيين له المزيد من النجاحات والانجازات العلمية إن شاء الله تعالى.

والشكر الموصول إلى أساتذة قسم التاريخ بجامعة أدرار. وكذا العاملين بالمكتبة المركزية وعمال مكتبة البلدية بتمنطيط.

دون أن ننسى كل من كانت له المشاركة في إتمام هذا العمل سواء باليد أو باللسان أو بالقلب فلهم منا جزيل الشكر و التقدير.

قائمة المختصرات

- ص: الصفحة.
- ج: الجزء
- ط: الطبعة
- مر: مراجعة
- تر: ترجمة
- جبهة.ت.و: جبهة التحرير الوطني.
- جيش.ت.و: جيش التحرير الوطني.
- ح.م.ج.ج: الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية.
- ل.ت.ت: لجنة التنسيق والتنفيذ.
- ح.ا.ح.د: حركة الانتصار للحركات الديمقراطية.
- د.م : بدون مكان للنشر.
- د.ن :بدون ناشر.
- د.س : بدون سنة.

مقدمة

مقدمة

التعريف بالموضوع:

يعتبر تاريخ الثورة الجزائرية من المواضيع الجديرة بالدراسة لما يكتسيه من حقائق وأحداث تاريخية هامة، شهدت تطورات عديدة منذ اندلاع ثورة الفاتح من نوفمبر 1954م،كان من بينها تلك التي مست الجوانب التنظيمية والمؤسساتية وذلك بظهور هيئات كان لها الفضل في قيادة الثورة التحريرية الى تحقيق هدفها الأسى ألا وهو استرجاع السيادة الوطنية.

إذ يمثل إنشاء أول حكومة مؤقتة للجمهورية الجزائرية في 1958/09/19،إحدى هذه التطورات التنظيمية للثورة،ساهمت بشكل فعال في ترقية مكانة القضية الجزائرية على الصعيد الدولي وكسب دعم مادي ودبلوماسي لها بمساعدة الدول العربية والكتلة الأفروأسيوية.

وكان لهذه التطورات الدبلوماسية التي عرفتها الحكومة المؤقتة ، أثر بالغ على الإدارة الفرنسية نتج عنها تقلد الجنرال ديغول رئاسة الجمهورية الخامسة وإسقاط الحكومة الرابعة.

أهمية الموضوع:

أما عن الأهمية التي يكتسيها هذا الموضوع فترجع الى الدور الفعال في هذا المنحى الذي لعبته الحومة المؤقتة في إطار عملها الدبلوماسي ،وتسليط الضوء على القضية الجزائرية من طرف الرأي العام العالمي،كما تكمن أهميته كذالك في أنه يعالج فترة مهمة في تاريخ الثورة المجيدة وكذا نتائج المجهود السياسي الحكومة المؤقتة ومدى مساهمة الدول العربية في دعم القضية الجزائرية.

أسباب اختيار الموضوع:

وعموما قد تناولنا موضوع النشاط الدبلوماسي للحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية لعدة أسباب نختصرها في النقاط التالية:

- أهمية الموضوع في الكشف عن جانب مهم ومرحلة مهمة من مراحل الثورة1958 1960م).إذ لعبت هذه المرحلة دور كبير في تغيير مجرى الأحداث والوقائع في تاريخ ثورتنا المسلحة.
- رغبتنا الشخصية في خوض دراسة النشاط الدبلوماسي للثورة الجزائرية.
- إثراء رصيدنا المعرفي وإشباع فضولنا العلمي في معرفة طبيعة العلاقات الخارجية والإقليمية للحكومة المؤقتة مع مختلف دول العالم ومدى إسهامها في جلب أنظار العالم تجاه القضية الجزائرية.

أما عن سبب اختيار الفترة المحددة(1960.1958) فيعود لكونها مرحلة مفصلية في تاريخ الثورة الجزائرية،بتولي الحكومة المؤقتة بعد تأسيسها العمل الدبلوماسي كمحاولة منها لمواصلة عمل الجبهة بشكل أكثر شمولية بمداومتها الحضور في المؤتمرات الإقليمية والدولية على حد سواء.

إشكالية الدراسة:

ولمعالجة هذا الموضوع وضعنا إشكالية أساسية مفادها:

- الى إي مدى استطاعت الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية استكمال عمل جبهة التحرير الوطني في محاول جعل القضية الجزائرية قضية دولية ؟. كما حاولنا الإجابة على مجموعة من التساؤلات المتفرعة عن الإشكالية الأساسية تمثلت في:
- كيف ساهمت الأوضاع الداخلية والخارجية في دفع قيادة الثورة،ممثلة في لجنة التنسيق و التنفيذ الى اتخاذ قرار تشكيل حكومة مؤقتة للجمهورية الجزائرية ؟.

- ما الإستراتيجية التي اعتمدتها الحكومة المؤقتة لإخراج القضية الجزائرية من إطارها المحلي الى الدولي ؟.
- كيف واجهت فرنسا مشروع التدويل وما مدى نجاحها في ذلك ؟.

المنهج المتبع:

فرضت علينا طبيعة الموضوع الاعتماد على منهجين أساسيين أولهما المنهج الوصفي الذي وظفناه لوصف وعرض الوقائع وأحداث المداولات ، وثانيهما المنهج التحليلي الذي اعتمدنا عليه في تحليل مختلف المواقف التي صدرت عن هذه المؤتمرات وكذا تحليل بعض الشهادات حول طبيعة مشاركة الجزائر فيها.

صعوبات البحث:

وقد اعترضتنا صعوبات في إطار انجازنا لهذا البحث تمثلت في:

- نقص بعض المراجع المتصلة ببعض جوانب موضوعنا،خاصة ما تعلق منها بالإستراتيجية الدبلوماسية الفرنسية في الفترة المحددة للدراسة.
- نقص المصادر الأرشيفية في الموضوع،نظرا لصعوبة التوصل إليها.
- قصر المدة الزمنية المحددة لدراسة الموضوع.

المصادر والمراجع المعتمدة:

فيما يتعلق بقائمة المصادر والمراجع المعتمد عليها في هذه الدراسة في مختلفة ومتنوعة يمكن اقتصار أهمها فيما يلي:

أ. <u>المصادر</u>:

1. جريدة المجاهد:

اللسان المركزي لجيش و جبهة التحرير الوطني كمصدر أساسي في الدراسة ، وذالك باعتمادنا على مجموعة من الأعداد التي رئينا أهميتها في تغطية الفترة المعنية بالدراسة.

2. المذكرات الشخصية:

كما ثمن الموضوع ببعض المذكرات الشخصية التي تناولت بعض الجوانب المهمة من موضوع بحثنا كان من بينها:مذكرات "حياة كفاح" لأحمد توفيق المدني في جزئها الثالث،وكذا مذكرات محمد حربي"جبهة التحرير الأسطورة والواقع"، إضافة إلي مذكرات النقيب مراد صديقي" الثورة الجزائرية وعمليات التسليح السرية"، ناهيك عن" مذكرات علي كافي" ، وغيرها من المؤلفات و الشهادات.

ب . <u>المراجع</u>:

وأثرينا الموضوع بمراجع ميزها نوع من التخصص كانت لها أهمية بالغة في تغطية جوانب كبيرة لموضوع الدراسة نذكر منها: أحمد بشير في مؤلفه " الثورة الجزائرية والجامعة العربية"، أحمد سعيود"العمل الدبلوماسي لجبهة التحرير الوطني(1954-1958)،وعدد من المؤلفات للدكتور عبد الله مقلاتي ، والدكتورة مريم صغير ، الدكتور محمد العربي الزبيري، وبعض مؤلفات محمد عباس.

. الرسائل الجامعية:

واعتمدنا على بعض الدراسات الأكاديمية كأطروحة أحمد منغور "موقف الرأي العام الفرنسي من الثورة الجزائرية(1954-1962)، رياض بودلاعة " القيم الديمقراطية في الثورة التحريرية الجزائرية(1954-1962) ، محمد بن دارة " الحرب النفسية الفرنسية ورد فعل الثورة الجزائرية (1955. 1960).

وللغوص في أعماق الموضوع اتبعنا خطة تضمنت : ثلاثة فصول ، وكل فصل يندرج تحته مبحثين أو ثلاثة ، كما قسمنا المبحث بدوره الى ثلاث عناصر أساسية ،فضلا عن مقدمة و تمهيد ثم خاتمة ، وببلوغرافيا ، والفهارس الدالة على محتوى الموضوع ، و مجموعة من الملاحق الهامة التي تثري البحث كقسم هام في الدراسات الأكاديمية.

خصصنا التمهيد لتتبع مسار جبهة التحرير الوطني السياسي والدبلوماسي والذي حدده بيان أول نوفمبر 1954،لتتطور هذه الإستراتيجية بعد وثيقة واد الصومام 1956. أما عن محاور الدراسة فقد تطرقنا في الفصل الأول الذي حمل عنوان" تشكيل الحكومة المؤقتة للجمهورية" الى جملة الظروف الداخلية والخارجية التي سبقت التأسيس وكذا الأهداف التي سعت الحكومة الى تحقيقها من خلال المبحث الأول، أما عن المبحث الثاني الذي كان بعنوان "تأسيس الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية"فحاولنا التطرق فيه الى فكرة إنشاؤها وتجسيدها على أرض الواقع،وكذا المواقف الداخلية والخارجية من هذا التأسيس.

وخصصنا الفصل الثاني الذي حمل عنوان"مساعي الحكومة لتدويل القضية الجزائرية" لدراسة أهم المؤتمرات و الندوات العالمية التي واكبت الحكومة الجزائرية حضورها بعضها ،قسم بدوره الى مبحثين كان الأول بعنوان" القضية الجزائرية في المؤتمرات الدولية" تناولنا فيه مختلف اللقاءات العربية والإفريقية والأسيوية،التي كانت خلاصتها إصدار لوائح خاصة بالجزائر واعتبارها قضية من القضايا المغاربية والأفرو أسيوية.وفي المبحث الثاني فكان بعنوان"الدعم الدولي للقضية الجزائرية" من خلال التعرف على مواقف مختلف دول الشرق الاشتراكي السوفياتي،والغرب الرأسمالي الأمريكي مع التعرف على القضية ومدى زعزعتها لقرارات الهيئة الأممية الدورية الى غاية1962.

أما عن الفصل الثالث الذي حمل عنوان"موقف فرنسا من التدويل" فتطرقنا فيه الى مدى تأثير تدويل القضية على الإدارة الفرنسية ، وأهم الإستراتيجيات التي وضعتها هذه الأخيرة لمواجهة العمل العسكري والسياسي لجيش وجبهة التحرير الوطني ،خاصة ما تعلق منها بالعمل الدبلوماسي للثورة من خلال مبحثين أولهما خصص لمختلف المشاريع الاقتصادية والاجتماعية

بعد مجئ الجنرال ديغول على رأس الجمهورية الفرنسية الخامسة يوم1958/05/13،وموقف الحكومة المؤقتة منها ،أما المبحث الثاني فكان لدراسة مختلف المشاريع السياسية والعسكرية الفرنسية المعتمدة بعد فشل سياسة المشاريع السابقة وكذا التعرف في على الإستراتيجية التي اعتمدتها الثورة بدورها لإفشال هذه المشاريع.

ثم أنهينا الفترة المحددة لموضوع الدراسة بخاتمة جاءت في شكل نقاط لأهم الاستنتاجات المتعلقة بالموضوع.

وفي الأخير نتقدم بالشكر الجزيل لكل من ساعدنا في هذه الدراسة من قريب أو بعيد.

تمهيد :

اعتبر تدويل القضية الجزائرية أحد الأهداف التي رسمها قادة الثورة منذ اندلاعها وذلك وفقاً لما جاء في بيانها الأول الصادر في الفاتح من نوفمبر 1954 ومن أجل ذلك أولت جبهة التحرير الوطني لهذا الجانب اهمية كبيرة ولتحقيق هذا الهدف انطلقت وفود جبهة التحرير كجهاز سياسي للثورة باتجاه العالم للتعريف بقضيتها والتي حاول الاستعمار الفرنسي التعتيم عليها بسياسة دعائية محكمة، مستعينة في ذلك بحركة إعلامية ودعائية واسعة لمجابهة ممارساتها القمعية في الجزائر.

وفي اطار الفترة التنظيمية للثورة الممتدة ما بين 1956م الى 1958م، وبفعل قرارات مؤتمر الصومام الذي أوكل المهام الدبلوماسية للوفد الخارجي والتي من بينها: جعل القضية الجزائرية في نفس مستوى القضيتين التونسية والمغربية، وإعلام الأمم المتحدة (مجلس الأمن والأمم المتحدة) بما يجري داخل الجزائر، فركز الوفد جهوده على البلدان العربية والتي لم تتوان لحظة في تقديم دعمها الدبلوماسي للقضية الجزائرية، فكان أول حضور لهذه الأخيرة في مؤتمر باندونغ للحركة الافروأسيوية سنة 1955م (اندونيسيا)، والذي استنكر بدوره للأعمال التي تقوم بها فرنسا على المستوى المغاربي وأعلن تأييده لحقوق هذه الشعوب في تقرير مصيرها بالوصول الى الاستقلال، و بعد عامين من العمل الشاق وبالضبط في عام 1957 تمكن رجال الثورة من إيصال صوتها إلى مقر الأمم المتحدة، وكانت القضية الجزائرية في مقدمة قضايا الهيئة الأممية المطروح للنقاش ورغم قرار الدورة العاشرة للهيئة الذي نص على تأجيل النظر في القضية إلى دورتها الحادية عشرة 1957 إلا أن ذالك كان إيذانا بتمكن جبهة التحرير الوطني في عملها السياسي من إدراج القضية في الرفوف الأممية في هذه الفترة رغم التهديدات والمعارضة الفرنسية.

وعلى إثر التحولات والتطورات التي عرفتها الثورة داخليا و خارجيا عمدت لجنة التنسيق والتنفيذ إلى تحويل عملها الى الخارج و تكوين لجنة وطنية جديدة تمكنها من توسيع نطاق عملها الدبلوماسي ليعم الكتل الشرقية والغربية من العالم وبالتالي رأت ج.ت.و(FLn)ضرورة تسخير جهود كبيرة وفعالة على المستوى الدولي والحضور بقوة في شتى المحافل الدولية والإقليمية لإبراز عدالة القضية الجزائرية ، ودفع هذه المحافل إلى الاعتراف بالأمر الواقع وتحمل مسؤوليتها لممارسة مزيد من الضغط على فرنسا وحملها على ضرورة الإسراع في إيجاد حل سريع لما أسمته "بالمشكل الجزائري" فكانت فكرة إنشاء الحكومة المؤقتة التي تم تجسيدها فعليا مطلع شهر سبتمبر من عام 1958كهيئة تمثيلية للشعب الجزائري في مختلف اللقاءات الإقليمية والدولية وذلك ما سوف نتناوله في بحثنا هذا.

الفصل الاول

تشكيل الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية

المبحث الاول : ظروف تأسيس الحكومة المؤقتة

المبحث الثاني : تأسيس الحكومة المؤقتة 1958/09/19م

ل لت لسياسي ل ع فته لح كة ل نية لج ئ ية خل لج ئ خا جها من ن لا لث لتح ي ية 1954 ينم بشكل متسا تبعا لمج يا لإح لتي خ تت بشكل سع خل لج ئ خاصة.

فبع نقضا م حلة لاجتها لف ية للث قلة لتنسي صع بته بينهم لت خل في لمس ليا بم ج ق لص ما 1956،ت نشا هياكل سياسية ج ي كفيلة لى ح كبي بتغ ية لم حلة لج ي لتي ع فتها لث مثل: لجنة لتنسي لتنفي لمجا ل ني للث بتف ي م جبهة لتح ي ل ني.

ت ل لجبهة مهمة صبا ابع لش عية للقضية لج ئ ية كممثل ش عي للشع لج ئ في ا لعمل ل بل ماسي لسياسي ، ك س كل اقاتها مجه تها لت ي تع ي ه لجان لما له م همية بالغة، جا تأسي لحك مة لم قتة كم ه م م اه تفاني ه لهيئة لإنجا لث في بل ماسيا بع بع سن م عم لث كما مثل تشكيلها ح ثا تا يخيا هاما في مسي لكفا ض لتص لة للة لإستعما لف نسية ، خ ج يئة ق عليها قا لث لإستكمال بنائها لم سساتي، ل بتع ي لعمل لعسك لجي لتح ي بمجه سياسي يمك لث م ل ص ل لى ه فها ست جا لسيا ل نية.

المبحث الأول:ظروف تأسيس الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية

جاء تأسيس الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية كحصيلة لظروف وعوامل عاشتها الثورة داخليا وخارجيا،وبذلك يمكن تناول هده الظروف كما يلي:

أولا: الظروف الداخلية

تكتسي هذه الظروف والعوامل أهمية بالغة، لما لها من تأثيرات مباشرة على سير أحداث الثورة، بحيث يمكن تصنيفها إلى ظروف سياسية، وعسكرية، وأخرى اجتماعية يمكن حصرها في:

1_الظروف السياسية:

بموجب قرارات مؤتمر الصومام1956/08/20 تم تشكيل أول جهاز تنفيذي رسمي للثورة الجزائرية إلا وهو لجنة التنسيق و التنفيذ،والتي ضمت خمسة أعضاء هم:عبأن رمضان،بن يوسف بن خده،كريم بلقا سم،العربي بن مهيدي،وسعد دحلب،[1]وزعوا فيما بينهم المهام الموكلة لهذه اللجنة.

سعت لجنة التنسيق والتنفيذ بكل ما أتيح لها من إمكانيات إلى تنظيم الثورة وقيادتها،غير أن صعوبات إعترضتها أجبرتها على مغادرة الجزائر باتجاه الخارج بعد فشل معركة الجزائر1957و رد الفعل العنيف للسلطات العسكرية الفرنسية ،فحاولت اللجنة أن تعالج المشاكل الداخلية للثورة من الخارج . تونس . ثم العودة إلى أرض الوطن ،و لكن الأحداث سارت نحو الاسوء.[2]

أدى بهذا الأمر إلى ظهور أزمة داخلية سنة1957 تمثلت في الصراع بين كريم بلقاسم وعبان رمضان ،حول قيادة الحزب غير أنه وبفضل اللجوء الى وساطة فرحات عباس تم حل الأزمة مؤقتا ،بالاتفاق على توسيع لجنة التنسيق و التنفيذ()C C Eو المجلس الوطني للثورة(CNRA)في مؤتمر 1957/8/20بالقاهرة،ورغم ذالك بقيت لجنة التنسيق و التنفيذ تدو رفي حلقة مفرغة وتعاني من غياب روح الثقة وعدم التجانس بين الأعضاء المشكلة لها مما أدى الى فشلها في حل المشاكل التي تعاني منها الثورة في الداخل.،خصوصا ما تعلق منها بمشكل الأسلحة و الذخيرة.

حدث في مثل هذه الأجواء اغتيال عبا ن رمضان ،وهو كما عبر عنه محمد العربي الزبيري_في كتابه تاريخ الجزائر المعاصر(1942_1962) في جزئه الثاني_ أن هذا الحدث هو أول اغتيال سياسي في الثورة الجزائرية،وانحراف إيديولوجيا،وهو نموذجا لإلغاء مبدأ العمل الجماعي من

[1]. عمر بوضربة:النشاط الدبلوماسي للحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية(سبتمبر 1958،جانفي 1960)،دار الحكمة،الجزائر،2010،ص22.

[2]. محمد العربي الزبيري:كتاب مرجعي عن الثورة التحريرية(1962.1954)،منشورات المركز الوطني للدراسات و البحث في الوطنية و ثورة أول نوفمبر 2007،1954،ص89.

طرف أقوى عناصر لجنة التنسيق والتنفيذ وهم: كريم بلقاسم،لخضر بن طوبال، وعبد الحفيظ بوصوف.[1]وقد أنجر عن هذا الاغتيال أثار سلبية على نفسية بقية أعضاء لجنة التنسيق و التنفيذ،ومثال ذالك أن فرحات عباس ذكر أنه حينها فكر في الانسحاب من عضوية البعثة الخارجية،لكنه تراجع عن قراره مبررا ذلك بقوله:"بان مكانه بين المسؤولين والى جانبهم ،على الأقل من اجل تفادي ما هو أسوء.[2]

2_الظروف العسكرية:

تشير معظم المصادر و الدراسات التاريخية التي تناولت هذا الموضوع إلى أن الأوضاع العسكرية للثورة الجزائرية خلال هذه الفترة كانت جد حرجة و صعبة للغاية.

فسنة 1958 سجلت بصورة ملحوظة منعطفا حاسما في سير العمليات العسكرية في الجزائر،إذ تلقت الثورة ضغطا عسكريا في الداخل وفي الخارج من طرف الجيش الاستعماري الفرنسي و فرق الأمن بمختلف وحداتها،حيث أصبحت المبادرة من جانب الوحدات العسكرية الفرنسية التي تأقلمت مع أسلوب الحرب الثورية،في المقابل عم الإرهاق في الداخل وبدأ الحماس الذي عرفته الثورة عند بدايتها يتناقص[3]،وبدأ قادة الولايات في الداخل يشعرون بالاستياء من تصرفات أعضاء مجلس الثورة و عدم قدرتهم على تحقيق مكاسب جديدة للقضية الجزائرية[4]،إذ تلقت قوات جيش التحرير الوطن خسائر في الأرواح في المعارك و الاشتباكات سواء في داخل الوطن أو على الحدود المسجية و المكهربة. خط موريس . فخلال سنتي 1959/1958،و في فترة لا تتجاوز 60 يوما استشهد حوالي6،000 مجاهد [5]وسط الأسلاك

---

[1]. محمد العربي الزبيري وآخرون، المرجع السابق،ص89.

[2]. عمر بوضربة،المرجع السابق،ص24.

[3]. عمر بوضربة، المرجع السابق،ص24.

[4]فتحي الديب:عبد الناصر و ثورة الجزار،دار المستقبل العربي،القاهرة،ط1984.1،ط1990.2،ص388.

[5]. عمار بوحوش: التاريخ السياسي للجزائر من البداية إلى غاية1962،دار الغرب الإسلامي،بيروت،ط1979،1،ص475.

الشائكة و المكهربة خلال محاولات اختراق خط موريس فمثلا أستشهد يوم 26 فيفري1958 حوالي 225 مجاهد مقابل مقتل 19جنديا فرنسيا فقط، وفي 27 فيفري1958 أستشهد 100 مجاهد مقابل جنديا فرنسيا واحد فقط.

و بذلك أصبحت مهمة اختراق خط موريس غير مضمونة العواقب بالنسبة الى جنود جيش التحرير،وبالتالي كان لزاما على لجنة التنسيق والتنفيذ إيجاد مخرج لهذا المأزق[1]

بإلاضافة إلى هده الأزمة الصعوبات التي أصبحت تواجهها الثورة في الجارتين تونس و مراكش اللتين أصبحتا تحتجزان جزء من الأسلحة الموجهة للثورة،حيث فوجئ الثوار و خاصة جيش التحرير الوطني بالتغيير الذي طرأ على موقف حكومتي تونس و مراكش و وضوح نواياهم للإضرار بالقضية الجزائرية لتحقيق مكاسب شخصية،حيث أقدمت حكومة مراكش الاستيلاء على الأسلحة التي تمكنت قيادة وهران من شرائها و تهريبها عبر مراكش،و ممارسة السلطات المراكشية لشتى الضغوطات على الجزائريين للتسليم بحق مراكش في منطقتي كولم بشار و تندوف الغنيتين بمناجم الفحم و الحديد[2].

سادت روح الفوضى وعدم الانضباط لدى جيش التحرير، كما سادت الخصومات بين الضباط و ذالك لعدة أسباب كان على رأسها إقدام كريم بلقاسم على فتح باب المناصب السامية في هياكل جيش التحرير الوطني كتعيينه للرائد أيديرْ مسوؤلا على جيش الحدود،هذاالإجراء جلب للسيد كريم بلقاسم تهمة الجهوية وبدأ بذالك يفقد نفوذه شيئا فشيئا داخل صفوف جيش التحرير على الحدود،وسعى هؤلاء الضباط الى العمل على طرده و من والاه من قادة الثورة بدعوى

---

[1]. عمر بوضربة،المرجع السابق،ص27.

[2]• فتحي الديب،المصدر السابق،ص387.

ْمولود أيدير:انضم إلى صفوف جبهة التحرير الوطني سنة1956،مسوؤل عسكري على الحدود الجزائرية الليبية سنة1957،عين مستشار لكريم بلقاسم في الفترة الممتدة من1958الى غاية1960،ثم سفيرا في الباكستان سنة 1960الى 1962.أنظر محمد حربي الاسطورة و الواقع،ص350.

الفشل الذر يعفي إيجاد حلول للمشاكل الخانقة التي تعاني منها الثورة ،و في ظل هذه الظروف شرعت القوات العسكرية الفرنسية في تطبيق حق المتابعة ضد جنود جيش التحرير عبر الحدود تطبيقا لأوامر الجنرال سلان(Salan) الذي أصدر أوامره للطيران الحربي الفرنسي بمهاجمة ساقية سيدي يوسف في 8فيفري1958 ،أدى ذالك إلى استشهاد 69مدنيا م حصيلة ثقيلة من الجرحى قدرت ب:130جريح[1].

3. الظروف الاجتماعية:

كان للإجراءات العسكرية الفرنسية أثر كبير على الوضعية الاجتماعية و الاقتصادية للسكان الجزائريين ،خاصة بعد توسيع المناطق المحرمة و إقامة المحتشدات الإجبارية الخاصة بالجزائريين قصد عزلهم عن جيش التحرير الوطني،و في هذا الإطار مثلا:قامت السلطات الفرنسية بالولاية الثانية بإقامة 73محتشدا في حين كانت المناطق المحرمة تشكل ثلثي مساحة الولاية.

كما شنت المصالح النفسية المختصة في الجيش و الإدارة الفرنسية حربا نفسية على أفراد الشعب الجزائري ،و تأتي في طليعة هده المكاتب مكتب (sas) الذي شرع في إنشائه منذ سنة 1955 والتي ضاعفت مجهوداها خلال 1958،فركزت جهودها على المرأة الجزائرية و فئة الشباب ،مستعينة في ذالك بالوسائل الدعائية كالصحافة و الإذاعة و غيرها أو تكوين مؤطرين من غير المؤيدين للثورة من أجل زرع الإحباط النفسي لدي الشباب الذي يعتبر خزان الثورة،إذ سعت بكل هذه الوسائل إلى تثبيط عزائم الشباب و زرع اليأس فيهم بقمعهم بالقوة ،ثم التحدث لهم عن خط الموت على الحدود وعن ندرة السلاح والذخيرة ،وبذالك صرح فرحات عباس في هذا الإطار لصحيفة المجاهد بقوله[2]:" بأن أربع سنوات من حرب تحمل مشاقتها شعب شجاع لا يمكن إلا أن ينتهي إلى تجسيد شخصية هذا الشعب و إلى إعلان حكومته الوطنية الشرعية".

[1]. العربي الزبيري،المرجع السابق،ص93.

[2]. محمد العربي الزبيري،المرجع السابق،ص96.

ثانيا: الظروف الخارجية

لعبت الظروف الخارجية دورا و تأثير بارزان في دفع قيادة الثورة السياسية المتمثلة في لجنة التنسيق و التنفيذ للتفكير الجاد في مسألةإنشاء حكومة مؤقتة للجمهورية الجزائرية،هذه الظروف كان من أهمها:

الضغوطات التي تعرضت لها الثورة من طرف نظامي تونس و المغرب،فإعلان فرنسا لحق المتابعة العسكرية لعناصر جيش التحرير عبر الحدود،إضافة إلى كثرة تواجد عناصر جيش التحرير الوطني في تراب الدولتين أديا إلى تزايد التصعيد في المغرب العربي خاصة بعد حادثة قنبلة ساقية سيدي يوسف في 8فيفري1958 التي أدت إلى مقتل عشرات المدنيين من الطرفين الجزائري و التونسي،إذ يعتبر ذالك الهجوم مؤشرا لتزايد الضغط في المغرب العربي،و من أجل تفادي مثل هذه الإخطار قامت الدولتين التونسية و المغربية ببعث فكرة عقد ندوة مغربية تجسدت في مؤتمر طنجة[1].الذي جمع حزب الاستقلال المغربي و حزب الدستور التونسي و جبهة التحرير الوطني الجزائري من 27إلى 30أفريل1958بمنطقة المارشال المغربية،اعترفت من خلاله الدولتين بجبهة التحرير الوطني كممثل شرعي للشعب الجزائري،وأوصى المؤتمر بتأسيس حكومة جزائرية بعد التشاور مع الحكومتين التونسية و المغربية[2]،إذ شكل خوف نظامي تونس و المغرب من أخطار امتداد الحرب إلى بلديهما دفعا لمحاولتهما احتواء الثورة الجزائرية وتجسد ذالك فعلا في الضغوطات السياسية للبلدين لأجل الإسراع في الدخول في المفاوضات.

ومن الظروف الدولية ألتي دفعت قيادة لجنة التنسيق و التنفيذ إلى إنشاء الحكومة المؤقتة، الإحداث التي شهدها العالم العربي عموما في هذه الفترة،فقد جاء في رسالة بعث بها السيد فرحت عباس قبيل ساعات من الإعلان عن تشكيل الحكومة الى رئيس الجمهورية العربية

---

[1]. محمد العربي الزبيري، المرجع السابق،ص79.

[2]. رياض بودلاعة : القيم الديمقراطية في الثورة التحريرية 1954.1962،مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ الحديث و المعاصر،تحت إشراف: الدكتور عبد الكريم بوصفصاف ،جامعة منتوري قسنطينة،2006،ص170.

المتحدة السيد جمال عبد الناصر جاء فيها بأن إنشاء هذه الحكومة هو استجابة لنداء العروبةالصارخ الذي تصاعد بصفة علنية في كل أرجاء الوطن العربي[1] بقوله[2]:"...بناء على السلطة المخولة لها من المجلس الوطني للثورة الجزائرية قد استجابة في الوقت نفسه لنداء العروبة الصارخ الذي تصاعد بصفة علنية في أرجاء الوطن العربي الكبير ،و الذي يرى في تشكيل الحكومة الجزائرية تحقيقا لأمنية من أعز أمنياته...".

ففي المغرب العربي وعلى إثر العدوان الفرنسي على ساقية سيدي يوسفالمشار إليها سابق حدث تعاطف كبير بين الشعبين التونسي و الجزائري ،إضافة إلى ما شهده المشرق العربي من وحدة بين مصر و سوريا و الذي أدى ظهور الجمهورية العربية المتحدة ،و كذا نجاح الثورة العراقية في14جويلية1958،و التي انتهت بالتخلص من النظام الملكي العميل لنوري سعيدو موقف العراق من الثورة الجزائرية[3].

بالنظر إلى ما تمتحليله من أوضاع نجد أن الظروف الداخلية و الدولية أنداك كانت تتطلب إيجاد هيئة داخلية بإمكانها إعطاء الطابع الدولي للقصية الجزائرية كممثل شرعي للشعب الجزائري ،و لأجل دراسة مسالة إنشاء الحكومة المؤقتة أنشئت لجنة تحت إشراف لجنة التنسيق و التنفيذ في ربيع1958،هذه اللجنة قامت باستشارات حول الموضوع،توجتها تقارير إضافية لأعضاء لجنة التنسيق و التنفيذ تناولت الوضع الداخلي و الدولي و أتفق أغلبها على أن الظروف الدولية بالخصوص جد مواتية الإعلان عن تشكيل أول حكومة مؤقتة للجمهورية الجزائرية.

ثالثاً:أهداف الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية:

تجمع معظم المصادر والمراجع على أن الأهداف التي أنشأت الحكومة المؤقتة

[1]. عمر بوضربة،المرجع السابق،ص36.

[2]. أحمد توفيق المدني: حياة كفاح (مذكرات)،ج3،دار البصائر،الجزائر،2008،ص583.

[3]. عمر بوضربة ،المرجع السابق،ص36.

للجمهورية الجزائرية لتحقيقها تمثلت في:

_ إقناع كل القوى غير الثورية التي تحاول التكلمباسم الشعب بأن الجبهة و جيشها

أو الجيش والجبهة هما الممثلان الوحيدان له،ولذلك استطاع هو –الشعب– وعجز غيره عن تكوين حكومة.

_ إعطاء واقع خارجي أكثر رسمية إن صح التعبير للكفاح الوطني وتمحيص موقف الدول الشقيقة والصديقة للقضية الوطنية.[1]

_ إقناع الرأي العام العالمي بأن الممثل الشرعي للشعب الجزائري موجود و مستعد للدخول في مفاوضات رسمية مع الحكومة الفرنسية طبقا للشروط التي حددها بيان أول نوفمبر 1945،والتي أقرها مؤتمر الصومام وكدا لوضع حد فاصل لما تدعيه الحكومة الفرنسية في مناسبات عديدة بأنها لا تجد أمامها ممثلا حقيقيا للمسلمين الجزائريين لتتفاوض معه رسميا.

وقد لخص أحمد توفيق المدني الهدف الذي أنشئت من أجله الحكومة المؤقتة و مهمتها في قوله[2]:"المقصود منها إقناع الرأي العام العالمي بان المفوض الجزائري موجود،وهو يظهر رغبته في الاتصال ضمن مفاوضات رسمية بالحكومة الفرنسية على مقتضى الشروط التي أعلنتها الثورة ...والمهمة الأساسية للحكومة المؤقتة هو تحقيق الاستقلال وتمكين الجزائر من إبداء صوتها في وسط عالمي،والتهيئة لهذا العمل."

كما يتضح أيضا الهدف من تشكيل الحكومة المؤقتة في الرسالة التي وجهتها الحكومة غداة تشكيلها للرئيس جمال عبد الناصر و التي جاء فيها:" ...أن تشكيل هذه الحكومة ...في هذا الوقت بالذات إنما هو رد علمي علني على ذلك التحدي الصارخ الذي ألقت به الحكومة الاستعمارية الفرنسية على وجه الشعب الجزائري المجاهدعند ما أعلنت سياسة الاندماج التام،و أخذت توا في تنفيذها بواسطة إرغام الشعب الجزائري بكل وسيلة من وسائل الاضطهاد و

[1] الجنيد خليفة:حوار حول الثورة،ج2،موفم للنشر،الجزائر:2009،ص213.

[2]. أزغيدي محمد لحس:مؤتمر الصومام وتطور ثورة التحرير الوطني الجزائري 1956-1962،دار هومه:الجزائر،2009،ص190.

الإكراه على المشاركة في الاستفتاء الذي تقوم به يوم 28سبتمبر الحالي حول الدستور الفرنسي الجديد...وتضع حدا فاصلا لما تدعيه الحكومة الفرنسية في مناسبات عدة،من أنها لا تجد أمامها ممثلا صحيحا تفاوضه رسميا كمحاولة إيجاد حل للقضية الجزائرية."[1]

_ أما من الناحية العسكرية يعتبر مشكل الأسلحة أخطر المشاكل العسكرية التي عانت منها الثورة خلال سنة1958،فبعد إقامة السلطات الفرنسية لخط موريس[2]الذي يتراوح عمقه ما بين 100و200متربين الحدود التونسية الجزائرية حد من إمكانية تهريب الأسلحة للولايات الشرقية و الوسطى[3] لذلك فإن أول هدف عسكري برمج للحكومة المؤقتة هو إيجاد حل لمشكل التسليح وتقوية القدرات العسكرية لجيش التحرير الوطني.[4]

ومن خلال ما تم تحليله من الظروف و الأهداف العامة لتشكيل هذه الهيئة نخلص الى مجموعة نتائج منها:

_ أن الإسراع في الإعلان عن تأسيس الحكومة المؤقتة في هذه الفترة من الثورة أمر ضروري بحكم الصعوبات و التطورات الداخلية و الخارجية التي عرفتها الثورة و التي من بينها:

_ الأزمات الداخلية التي عرفتها الثورة سنة1957،والانقسام المتباين بين أعضاء الهيئة الواحدة مثل ما حدث بين كريم بلقاسم و عبان رمضان ،ضف الى ذالك فقدان الثورة لأبرز قادتها بطرق غامضة كحادثة اغتيال عبان رمضان،واستشهاد العربي بن مهيديفي 23فيفري1957.

_اتساع نطاق الثورة جعل من القادة يفكرون في محاولة إعطاءها واقع خارجي أكثر رسمية لإثبات بأن ما يحدث في الجزائر قضية من القضايا العالمية التي وجب إيصال صيتها الى الخارج و معرفة موقف الدول الصديقة و الشقيقة منها ففي ظل هده الظروف وغيرها كان لزاما على لجنة التنسيق و التنفيذ إحياء فكرة تشكيل حكومة مؤقتة لتحقيق الأهداف المسطرة.

---

[1] أحمد توفيق المدني،المصدر السابق،ص584.

[2] عمر بوضربة،المرجع السابق،ص38.

[3] فتحي الديب،المصدر السابق،ص388.

[4] عمر بوضربة، المرجع السابق،ص39.

المبحث الثاني: تأسيس الحكومة المؤقتة الجزائرية 1958/09/19م

إنالإعلان عن تأسيس الحكومة.م.ج.ج من طرف لجنة التنسيق والتنفيذ يوم 19سبتمبر 1958م سبقته خطوات ومراحل كانت ثمرتها نضج الفكرة، ثم العمل على تجسيدها.

أولا: فكرة تأسيس حكومة مؤقتة للجمهورية الجزائرية

لقد ظلت فكرة تأسيس حكومة جزائرية تراود القادة الجزائريين منذ عام 1956م[1]، وفي هذا الإطار يذكر السيد رضا مالك[2] " بأن فكرة تأسيس حكومة.م.ج.ج بدأت تتبلور بعد اختطاف الزعماء الخمس يوم 22اكتوبر1956م وهذا بهدف الرد على هذا العدوان الفرنسي الذي استهدف من ورائه القضاء على الثورة الجزائرية باعتقال زعمائها ". ثم طرحت الفكرة بشكل أكثر جدية سنة 1957م خلال جلسات المؤتمر الثاني للمجلس الوطني للثورة الجزائرية المنعقد بالقاهرة من 20 الى 28 أوت 1957م حيث اتخذ قرار، تم بموجبه التفويض للجنة التنسيق والتنفيذ بتأسيس حكومة جزائرية حينما تحين الظروف المواتية[3]، وتأكد مبدأ تكوين الحكومة في مؤتمر طنجة المنعقد بتاريخ 27 افريل 1958م بحضور كل من ممثلي الحزب الشيوعي التونسي، وحزب الاستقلال المغربي بالإضافة الى حزب جبهة التحرير الوطني والمتمثلة من قبل كل من السيد عبد الحميد مهري وعبد الحفيظ بوصوف عضوي لجنة التنسيق والتنفيذ، وجد الوفد الجزائري من كلا الحزبين تأييدا وتشجيعا فيما يتعلق بإنشاء حكومة .م.ج.ج [4]. وفي هذا الموضوع يقول السيد مولود قايد[5] " كانت جبهة التحرير الوطني تعتزم إنشاء حكومة جزائرية

---

[1]- احمد سعيود: العمل الديبلوماسي لجبهة التحرير الوطني 1945-1958م، دار الشروق للطباعة والنشر والتوزيع، 2008م، ص 178 .

[2]- محمد العربي الزبيري وآخرون، المرجع السابق ص 105-106.

[3]- نفسه، ص 106

[4]- عثماني مسعود، المرجع السابق، ص410.

[5]- احمد سعيود، المرجع السابق، 178.-

مؤقتة عوضا عن لجنة التنسيق والتنفيذ, وكان مؤتمر طنجة فرصة مواتية لاستشارة الأشقاء وسبر مدى استعدادهم للترحيب بالوليد الجديد والاعتراف به".

وقد تم الاتفاق على إجراء مشاورات مع حكومتي المغرب وتونس من أجل اقامة حكومة مؤقتة جزائرية في المنفى . وفي ربيع 1958م أعلن السيد فرحات عباس عند اجتماعه بجان لاكوتوربسويسرا بتاريخ 8 فيفري 1958م [1]" بأن الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية هي قيد الدراسة " وفي هذا الإطارأعلنت لجنة .ت.ت في 04 افريل 1958م عن إنشاء نواة للحكومة المؤقتة, وذلك بإنشائها لثمانية (08) مصالح وزارية، وبموازاة ذلك أسست لجنة .ت.ت لجنة لدراسة فكرة إمكانية تكوين ح.م.ج.ج، والتي ستقوم بإجراء استشارات ودراسة التقارير المقدمة في هذا الموضوع من قبل السادة : عمر أوعمران، كريم بلقاسم، لخضر بن طوبال، فرحات عباس وهذا خلال الفترة الممتدة من جويلية الى سبتمبر 1958م[2] ، وبتاريخ 1958/09/07م عقدت لجنة التنسيق والتنفيذ المفوضة من قبل المجلس الوطني للثورة جلستها لمناقشة تقرير اللجنة المكلفة بوضع دراسة تقنية لمسألة إنشاء ح.م.ج.ج [3]. وقد حضر الاجتماع الأعضاء الآتية أسماؤهم: فرحات عباس، عبد الحفيظ بوصوف، محمود الشريف، كريم بلقاسم، محمد لمين دباغين، عبد الحميد مهري، عمر أوعمران، وكانت النقطة الوحيدة في جدول الأعمال والتي دار النقاش حولها هي تشكيل حكومة مؤقتة[4].

ثانياً: تأسيس الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية

أدرك قادة جبهة التحرير الوطني مبكرا أهمية تشكيل حكومة مؤقتة تكون لها سلطة الإشراف على كفاح الشعب الجزائري تحت رقابة المجلس الوطني للثورة لتعزيز المجهود الحربي لجيش التحرير الوطنيفي مواجهة الهجمة العسكرية الفرنسية الشرسة، و العمل على كسب مزيد من

[1]- محمد العربي الزبيري وآخرون، المرجع السابق، ص106-107.

[2]- نفسه، ص107.

[3]- عثماني مسعود، المرجع السابق، ص410.

الاعتراف و الدعم الدولي من خلال إقناع المجتمع الدولي بعدالة القضية الجزائرية،و تبعا لذالك منح مؤتمر الصومام لجنة التنسيق و التنفيذ سلطة إعلان حكومة مؤقتة على أن تتشاور مع ممثلي جبهة التحرير الوطني في الخارج،كما جدد المجلس الوطني للثورة في مؤتمره المنعقد بالقاهرة خلال شهر أوت 1957 تفويضه للجنة بإعلان حكومة مؤقتة متى رأت الوقت مناسب لذالك.

وفي 9سبتمبر1957قررت لجنة ت و ت أن تحول نفسها الى حكومة مؤقتة مدفوعة بأوضاع صعبة كانت تمر بها[1]،فقد ذكر محمد حربي أن هده اللجنة وجدت نفسها إزاء وضع عجزتعن التحكم فيه،و بذلكقررت توسيع مجال عملياتها المسلحة لتشمل فرنسا،وأضاف أن الأواسط القيادية داخل الجبهة لم تخفي أن هدفها من هذه المبادرة هو تجنب الصعوبات الموضوعية لإزالتها و نقل عنهم قولهم[2]:"لقد اجتزنا طريقا و بلغنا بعض الأهداف كما بدأنا ندور حول أنفسنا محشورين في المأزق الذي كان الجميع يشعر به والبعض يشرحونه إن وجود حكومة سوف يؤدي الى تبدل جدري للخارج حيالنا."

و في سبتمبر قدمت اللجنة المشكلة لدراسة تأليف الحكومة استنتاجاتها وجاء جوابها إيجابيا حيث أكدت أنه على الصعيد الجزائري سيقنع هذا الإجراء الشعب بالعمل و التضحية في محاولة إفشال سياسة الاندماج الفرنسية،أما على الصعيد الفرنسي فعبرت اللجنة عن هدفها من إقامة هذه الهيئة بقولها[3]:"إذا كان صحيحا أن الحكومات المتتالية سمعت تقول و تكرر أن تشكيل حكومة قد يحول دون مفاوضات محتملة ينبغي تفسير هذا التهديد لهم بالتصدي لتطوير وسائل عملنا بكل الوسائل"،وأرت أنه على صعيد شمال إفريقيا يمكن أن تكون هناك صعوبات لكن حكومة جزائرية هي شرط مسبق لأي تكوين كون فدرالي مغربي لإقناع الحكومتين التونسية و المغربية،و قد يكون مناسبا تركهما تعتقدان بإمكان انحيازنا الى سياستيها كوننا نخاطر

[1]. رمضان بورغدة،المرجع السابق،ص371.

[2].محمد حربي:جبهة التحرير الأسطورة و الواقع1954.1962،ط1،دار الكلمة،بيروت:1983،ص185.

[3]. نفسه،ص186.

بخسارة شيء بهذا الصدد على أساس أن لكل من البلدين سياسة مختلفة عن الأخر فمراكش حيادية،و تونس موالية للغرب.وأما دوليا فستعرف قضيتنا وضع أفضل ربما أجبر العدو على القيام بأعمال انفعالية مفيدة دوليا للقضية الجزائرية،و تعزز من خلاله القدرة المالية و المادية للثورة.[1]

وبعد مناقشة القادة المجتمعون لتقرير اللجنة المكلفة بدراسة مسالة تشكيل هذه الحكومة،وبعد معالجة الوضعية السياسية و العسكرية على ضوء المعلومات التي قدمها مسؤولوا الثورة في الداخل،وبعد تحليل تطور السياسة الفرنسية و الوضع الدولي قررت لجنة التنسيق و التنفيذ بإجماع أعضاؤها ما يلي:

_تشكيل حكومة مؤقتة للجمهورية الجزائرية في أقرب وقت ممكن

_تركيبة الحكومة (أسماء الوزارات)

_القيام بمعرفة مواقف و آراء الحكومات الصديقة حول إمكانية الاعتراف بهذه الحكومة[2].

قررت لجنة تنسيق والتنفيذ باسم الشعب الجزائري تشكيل الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية وفي يوم 19سبتمبر 1958 الواحدة زوالا بتوقيت الجزائرالإعلان عن ميلاد حكومة مؤقتة• للجمهورية الجزائرية وأذيعالإعلان على أمواج الأثير من الرباط ومن تونس والقاهرة [3]

كانت إشكالية المجلس تدور حول رئاسة هذه الحكومة حيث اقترح فرحات عباس لذلك كل من كريم بلقاسم والدكتور لمين دباغين موضحا ما كان بدور داخل المجلس بقوله :كانت

---

[1] . نفسه .

[2] رمضان بورغدة،المرجع السابق،ص353.

• . رأت الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية أن تصف بفسما بأنها "مؤقتة"كونه أكثر ديمقراطية،فقد اختارت التقليد الثاني و رفضت أن تعتبر نفسها على أنها الحكومة النهائية لبلادها قبل أن تعرف رأي الشعب بصورة نظامية ،إذ استندت في ذلك الما يسميه أحد العلماء الفرنسيين بالمبايعة المرجحة المستخلصة من الرضاء العام ومن إستكانة الشعب لقرار إتخده بضعة أشخاص.أنظر محمد بجاوي:الثورة الجزائرية والقانون1960.1961،ص108.

[3]. عثماني مسعود:الثورة الجزائرية أمام الرهان الصعب،دار الهدى،الجزائر:2012،ص412.

الإشكالية حول رئاسة هذه الحكومة واقترحت كل من كريم بلقاسم والدكتور لمين دباغين 'الأول اعترض عليه بوصوف وبن طوبال بحجة انه من الانجح أن يظل الثلاثة على قدم المساواة.

أما دباغين فقد اعترض عليه مجموعة ترأسهم بن بلة *بسبب الحاجة إليه في قطاع الصحة ...وهكذا تم ترشيحي* اخويا 'وتمت تزكيتي بالإجماع لأصير رئيسا للحكومة الناشئة ، وما إن دار الحديث صوب تشكيل الحكومة حتى اقترحت أن تحوي على ممثلين من مختلف الكتل الممثلة للجبهة [1]واجمع المجلس الوطني للثورة على تشكيل الحكومة المؤقتة على النحو التالي:

رئيسا المجلس	فرحات عباس
نائب الرئيس ووزير القوات المسلحة	كريم بلقاسم
نائب رئيس الحكومة	احمد بن بلة
وزير الدولة	حسين ايت احمد
وزير الدولة	رابح بيطاط
وزير الدولة	محمد بوضياف
وزير الدولة	محمد خيضر
وزير الشؤون الخارجية	دكتور لمين دباغين
وزير التسليح والتموين	محمود شريف
وزير الخارجية	لخضر بن طوبال
وزير العلاقات العامة والاتصالات	عبد الحفيظ بوصوف
وزير المالية	دكتور احمد فرنسيس
وزير شؤون شمال إفريقيا	عبد الحميد مهري

*. علما أن أحمد بن بلة في هذه الفترة كان من بين الزعماء الخمسة المسجونين.

* فيما يخص اختيار فرحات عباس لهذا المنصب فيعود حسب المؤرخين الى أسباب إستراتيجية سياسية،فهو سياسي محنك ومعتدل مقارنة بالقادة الآخرين للثورة،كما يعتبر سياسيا محنك في ميدان المفاوضات.أنظر نور الدين حاوش:مواقف بن خدة النضالية و السياسية،دار الامة، الجزائر،ط1،2011،ص287.

[1]. فرحات عباس: تشريح حرب،طبعة خاصة بوزارة المجاهدين،منشورات المسك:2010،ص321.

وزير الإعلام احمد يزيد

وزير الشؤون الاجتماعية بن يوسف بن خده

وزير الثقافة توفيق المدني

امناء الدولة في الداخل لمين خان (الولاية الثانية)

عمر اوصديق (الولاية الرابعة)

مصطفى اسطمبولي(الولاية الخامسة)[1]

ومن اجل تطبيق هذا القرار وتجسيده على ارض الواقع شكلت لجنتين ترئسا اللجنة الأولى كريم بلقاسم وضمت مجموعة من السياسيين وهم :بن يوسف بن خده، عبد الحميد مهري،واحمد فرنسيس،محمد يزيد، كلفت بتحرير مذكرة وجهت الى سفرات مختلف الدول كلف مهري بإعلام فتحي الديب،وأرسل كلا من الدكتور لمين دباغين و العقد بوصوف الى المغرب لإعلام ملكها محمد الخامس،وذهاب كريم بلقاسم والشريف محمد الى تونس لإعلام الرئيس بورقيبة وأحرى الى الأمم المتحدة حيث تضمنت تأكيدا على أن الدولة الجزائرية كانت موجودة قبل الاحتلال الفرنسي ،وتكفل محمد بجاوي بالجانب القانوني من المسألة.

أما اللجنة الثانية فقد ترأسها عبد الحفيظ بوصوف،وبن طوبال لخضر،واضطلعت بمهمة تشكيل الحكومة و أقترح اسم رئيسها و أسماء الأشخاص المرشحين لتولي مختلف المناصب الوزارية.[2]

ومن خلال هذه التشكيلة الحكومية نلاحظ أنها جاءت شاملة تقريبا لجميع المجالات العسكرية(الحربية)والسياسية،والاقتصادية والثقافية وغيرها إذ أطلق عليها في بعض المراجع بحكومة الإجماع الوطني،كونها ضمت ممثلين عن الأسر السياسية الجزائرية التقليدية على أن القوة السياسية الجديدة التي فجرت الثورة هي التي استحوذت على النصيب الأكبر في

[1]. فرجات عباس، المصدر السابق،ص321.

[2]. رمضان بورغدة،المرجع السابق،ص353.

الهرم،وهذا الإجماع لم يتحقق لوفاق سياسي مسبق و إنما تجسد في خضم المعركة ووفق المنظور الذي رسمه بيان أول نوفمبر 1954و الأهداف التي رسمها.

فإذا كان بيان أول نوفمبر هو بمثابة ميلاد جديد للشعب الجزائري فإن تأسيس الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية هو بحث جديد للدولة الجزائرية.[1]

ورثت الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية بعد تأسيسها مكاتب خارجية كانت قد أسست في فترات مختلفة بعد اندلاع الثورة التحريرية وكانت تسمى بالمكاتب الخارجية لجبهة التحرير ومنها ما أسس في عهد الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية يشمل نشاط و انتشار هذه المكاتب القارات الأربعة أسيا،إفريقيا،اروبا، أمريكا قدر عددها بثمانية عشر(18)مكتبا،وهي تابعة من الناحية التنظيمية الى وزارة الخارجية،يضاف إليها مكتبي تونس و المغرب الأقصى التابعين تنظيميا لوزارة الداخلية،ويرأس كل مكتب رئيس يساعده نائب في مهامه المختلفة داخل البلد الذي يتواجد بهوقد يتجاوز الى الدول المجاورة التي لامتلك بها الحكومة المؤقتة مكاتب تمثلها بها.[2]

تتمثل أهم نشاطات و مهام المكاتب الخارجية للحكومة المؤقتة في:

_ الإعلام و الدعية لفائدة القضية الجزائرية

_جلب المساعدات المختلفة للاجئين و الطلبة المدنيين و العسكريين و يتامى الحرب.

_الأنشطة الدبلوماسية المختلفة المتمثلة في تقديم طلبات الاعتراف بالحكومة الجزائرية و عقد اللقاءات مع سفراء وممثلي الدول من أجل دعم القضية الجزائرية في الأمم المتحدة،و المشاركة في الندوات الدولية المختلفة لتمثلها

[1] نور الدين حاوش:مواقف بن خدة النضالية و السياسية(قراء في تاريخ الجزائر الحديث)،دار الأمة،ط1،الجزائر:2011،ص284.

[2] عمر بوضربة،المرجع السابق،ص216.

_ القيام بنشاطات قنصلية مختلفة كالسعي للحصول على رخص الدخول و الخروج،وجوازات السفر و التأشيرات و غيرها من الإجراءات الإدارية الضرورية لإقامة المسؤولين الطلبة و اللاجئين الجزائريين.

_ تعتبر هذه المكاتب بمثابة الناطق باسم الحكومة المؤقتة و المدافع عن المصالح الجزائرية لدى الحكومات و السلطات الرسمية للدول المعترفة بها.

تعمل هذه المكاتب عموما على تمثيل الثورة الجزائرية و جهازها التنفيذي لدى حكومات الدول الأجنبية،الصديقة منها أول المتعاطفة أو المحايدة و حتى الحليفة لفرنسا ذاتها على حد سواء.[1]

ثالثا :المواقف الداخلية والدولية من تأسيس الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية:

كان لنبا إعلان تأسيس ح.م.ج.ج صداه الواسع سواء على الساحة الداخلية أوعلى الساحة الدولية والذي سنعالجه من خلال :

1/ موقف الداخل من تأسيس الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية

يشير تقرير السياسة العامة الذي قدمه السيد فرحات عباس يوم 20جوان 1959مبأن تأسيس الحكومة المؤقتة هو تلبية للمطالب المستعجلة للشعب الجزائري ولمطالب جيش التحرير الوطني ويضيف تقرير الوضعية العسكرية بأن هذا الإعلانبعث حماسا شعبيا لدى الجزائريين، وأملا في جلب الدعم للثورة على الصعيد الخارجي[2]، كما يذهب في نفس السياق العقيد علي كافي قائد الولاية الثانية–الشمال القسنطيني– الذي يعتبر من اكبر المعارضين لقرار التأسيس، حيث يقول[3] " رغم المآخذ فان التشكيلة اعتبرت حدثا تاريخيا وبعثا للدولة الجزائرية وانتقاما ساطعا من

---

[1]. عمر بوضربة، المرجع السابق،ص217.

[2]– محمد العربي الزبيري وآخرون, المرجع السابق, ص110–111.

[3]– علي كافي:مذكرات علي كافي–من المناضل السياسي الى القائد العسكري –1946م–1962م, دار القصبة للنشر, الجزائر, 1999م, ص225.

لطخة سيدي فرج، ذلك أن الشعب المهتم بكل ما يرجع له كرامته قد استقبل النبأ بكل حماس وفرحة، إذ للمرة الأولى منذ1830م تولد حكومة بجهد الشعب الجزائري وحده وبدم أبنائه ".

والواقع أن قرار تشكيل ح.م.ج.ج لم يثيرأي اعتراضات بين مختلف قيادات ج.ت.و رغم ما كانت تعانيه من خلافات وصراعات على السلطة ويؤكد سعد دحلب ذلك حيث يذكر:[1] "...يجب الملاحظة هنا بأن أول ح.م.ج.ج لم تعين من طرف (المجلس.و.ث) وأن (لجنة .ت.ت) قد تحولت بمطلق الحق الى (الحكومة.م.ج.ج)، لا أتذكر أن أي عضو في (م.و.ث.ج) قد طلب ولو استفسارا واحدا على هذا القرار, الذي مع كل ذلك استقبل بكل حفاوة وصفق له كل أعضاء (م.و.ث.ج)، ولكن هنا حقيقة أن هذا التنظيم الأعلى قد وضع أمام الأمر الواقع، أتذكر أنني قد أطلعت على هذا النبأ في الصحافة الألمانية والفرنسية حين كنت في مهمة لدى قادة فيدرالية فرنسا ل (ج.ت.و) المقيمة في ألمانيا الفيدرالية مع أني كنت عضوا في المجلس..." ويضيف قائلا:[2] "...لم يشكل هذا بالنسبة لي أي مشكل, فقد كنا نثق في سياسة قادتنا وهذا يكفي, فالغاية وحدها هي التي كانت تهم، وكل الاعتبارات الأخرى كانت كلاما فارغا وبالتالي غير مهمة ومقصاة ". إلاأن هذا الرأي يبقى رأي شخصي خاص بشخص واحد ولا يمكن تعميمه على رأي الكل (قادة الداخل) من هذا التأسيس .

كما يذكر السيد فرحات عباس رئيس ح.م.ج.ج[3]"...أما على الجبهة الداخلية فقد كان مفعول تشكيل الحكومة قويا جدا وأشعل حماس الجماهير الجزائرية, اعتبر جيش التحرير الوطني هذه الخطوة العملاقة صوب الأمام قطفا لثمار كان هو زارعها"، ظهر اثر تشكيل الحكومة على ساحة القتال أيضا،إذ انطلقت سلسلة مدهشة من العمليات عبر ربوع الوطن غداة تشكيل الحكومة وكأن ما فعلناه قد بث فيهم روحا جديدا.

---

[1]- سعد حلب: المهمة منجزة من اجل استقلال الجزائر، منشورات دحلب،(د،ن)، 2007م، ص80.

[2]- نفسه، ص80.

[3]- فرحات عباس،المصدر السابق، ص323.

ومن خلال هذه الآراء يظهر لنا مدى التأييد الشعبي من تأسيس هذه الحكومة المؤقتة وتأييد جيش التحرير. إلا أن هناك بعض المآخذ التي تؤخذ على هذا الإعلان المفاجئ من طرف قادة الولايات في الداخل حيث يذكر الرئيس علي كافي[1] "...أن الإعلان عن تشكيل الحكومة.م.ج.ج في1958/09/19م كانت مفاجأة لأن قادة الولايات في الداخل لم يستشاروا بصفتهم أعضاء في المجلس.و.ث.ج بل كانت قيادة الخارج تبعث إليهم برقياتها المتكررة ومحتواها {انتظروا حدثا هاما يوم 19سبتمبر} ومن المآخذ الرئيسية والقوانين الأساسية، التي تحكم الثورة أن تشكيل الحكومة, لم يتم بالطريقة القانونية،إذ لم يخطر المجلس.و.ث فلم يجتمع ولم يقرر وهو الهيئة العليا للثورة التي تلعب دورين أساسيين:

- دور اللجنة المركزية (أي دور حزبي).
- دور تشريعي (أي البرلمان).

كما لم تتم استشارة قادة الولايات رغم أن الاتصالات كانت قائمة يوميا عن طريق اللاسلكي[2].

2/ الاعترافات الدولية من تأسيس الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية

لقد تباينت المواقف الدولية إزاءالإعلان عن تشكيل أول حكومة مؤقتة للجمهورية الجزائرية, ويمكننا أن نرصد ردود الفعل الدولية تجاه الحدث في الآتي:

أ- الدول العربية

منذ اعلان تأسيس الحكومة.م.ج.ج توالت الاعترافات بها من قبل الدول المساندة للقضية الجزائرية وكفاح الشعب الجزائري من أجل الاستقلال[3], حيث لم يطرح اعتراف الدول العربية بالحكومة المؤقتة أي مشكل, ذلك بمجرد الاعلان عن تأسيسها تلقت

[1]- علي كافي، المصدر السابق، ص225.

[2]- نفسه، ص225.

[3]الذاكرة، الحكومة.م.ج.ج(ملف خاص)، وثائق المتحف الوطني للمجاهد،السنة الثانية، العدد الثالث،خريف 1995م، ص231.

اعتراف خمسة دول في نفس اليوم, وهذه الدول هي الجمهورية العربية المتحدة(مصر وسوريا)، الجمهورية العراقية، المملكة الليبية، الجمهورية التونسية، المملكة المغربية[1]، وهو ما أشار إليه أحمد توفيق المدني في قوله[2]"...تولى الرئيس فرحات عباس تلاوة قرار التأليف, واخذت الكلمة بعده فعرَبت للحاضرين ذلك القرار وأعلنت أن الجمهورية العربية المتحدة قد أعلنت اعترافها بهذه الحكومة، وقدم لي حالا الأخ السامرائي بيانا تلوته على الحاضرين وفيه اعتراف العراق بالحكومة، وتلى ذلك فورا سفير ليبيا معترفا رسميا بالحكومة " ويضيف أيضا[3] "...وهكذا بين الساعة الواحدة وخمس دقائق والساعة الواحدة وعشر دقائق تم اعتراف خمس دول بالجمهورية الجديدة وعلى الساعة السادسة من مساء ذلك اليوم جاء اعتراف دولة اليمن..." ثم تلاه اعتراف كل من المملكة العربية السعودية والمملكة الهاشمية الأردنية وفلسطين يوم 20 سبتمبر 1958م، والسودان يوم 27سبتمبر، ثم لبنان يوم 15 جانفي 1959م[4] حيث تلقى رئيس الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية الإشعار التالي من وزير الشؤون الخارجية اللبنانية: (يسرني أن أؤكد لدولتكم مضمون البرقية التي تشرفت بإرسالها لكم لإبلاغكم اعتراف لبنان بحكومة الجزائر المؤقتة وهذا نصها[5]"قررت الحكومة اللبنانية اليوم الاعتراف قانونيا بحكومة الجزائر المؤقتة").

وهكذا توالت الاعترافات لتدعيم شرعية هذه الحكومة، وتؤكد شرعية الكفاح الذي يخوضه الشعب الجزائري لاسترداد كرامته المسلوبة ووطنه المغتصب، هذا السيل من الاعترافات أذهل السلطات الاستعمارية وعلى رأسها الجنرال ديغول الذي أدلى بتصريح

[1]–محمد العربي الزبيري وآخرون، المرجع السابق،ص118.

[2]– أحمد توفيق المدني، المصدر السابق، ص581.

[3]–نفسه، ص 580.

[4]– عمر بوضربة:النشاط الديبلوماسي للحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية(سبتمبر1958م–جانفي1960م), دار الحكمة, الجزائر:2010م, ص60.

[5]– محمد بجاوي، المصدر السابق، ص156.

لجريدة(صدى وهران)يؤكد فيه أن فرنسا سوف تقطع علاقاتها فورا مع أي حكومة رسمية تعترف بالحكومة الجزائرية المؤقتة[1].

ب- الكتلة الشيوعية

لقد أثبتت بعض دول الكتلة الشيوعية تضامنها الكبير مع الشعب الجزائري, مند اندلاع الثورة التحريرية ليلة أول نوفمبر 1954م، وقد تطورت أشكال هذا التضامن لتشمل المساعدات المادية والمعنوية، فلمَا أعلن عن ميلاد الحكومة الجزائرية اعترفت بعض دول هذه الكتلة بها[2] مثل الصين حيث كانت أول دولة تعترف بالحكومة الجزائرية المؤقتة وفي ثلاثة أيام فقط [3](22سبتمبر 1958م), وأعتبر ماوتسيتونغ القائد الصيني بأن تشكيل الحكومة الجزائرية المؤقتة كان [4]"تعبيرا عن إرادة الشعب الجزائري غير المساومة مع الاستعمار" ثم كوريا الشمالية يوم25 سبتمبر 1958م, الفيتنام الشمالي يوم26سبتمبر 1958م, ولكن باقي الدول تأخرت في الإعلان عن اعترافها بالحكومة.م.ج.ج لحسابات سياسية, وأغراض متعلقة أساسا بطبيعة العلاقات الدولية آنذاك سياسة الاتحاد السوفياتي في عهد الرئيس خروتشيف, الذيكان يرى أنه ليس من اللائق مضايقة فرنسا الديغولية, وهذا في إطار جهوده الرامية الى تفكيك المعسكر الغربي, من أجل إضعافه, ومعلوم أن دول المعسكر الاشتراكي كانت تعاني في هذه الحقبة من التبعية الإيديولوجية للاتحاد السوفياتي الذي أحكم قبضته على ما يعرف بدول الطوق الشيوعي بأوربا.

ج-دول العالم الثالث

[1]- عثماني مسعود،المرجع السابق، ص416.

[2]- عمر بوضربة،المرجع السابق، ص60.

[3]- اسماعيل دبش:السياسة العربية والمواقف الدولية تجاه الثورة الجزائرية 1954م-1962م(مرجعية لترشيد حاضر ومستقبل سياسة الجزائر الإقليمية والدَولية), دار هومة، الجزائر:2009م، ص146.

[4]- نفسه، ص147.

تلقت الحكومة المؤقتة الكثير من رسائل التهنئة وخصوصا من الدول الأسيوية، فبالإضافة الى الدول الشيوعية السابقة الذكر تلقت الحكومة.م.ج.ج تهاني اندونيسيا ثم اعترافها الرسمي يوم 27 سبتمبر1958م، ثم تلتها اعترافات من بعض الدول الإفريقية وهي أنغولا يوم28سبتمبر، ثم غانا فغينيا يوم 10جويلية1959م, في حين التزمت بقية الدول الحذر والترقب.

-أما عن موقف الكتلة الغربية(الرأسمالية) فباعتبارها الحليف الطبيعي لفرنسا, فإنها لم تع هذا الحدث أي اعتبار[1].

ومن خلال ما تقدم عرضه خلصنا الى بعض النتائج والتي منها أن فكرة تأسيس الحكومة.م.ج.ج لم تكن وليدة الصدفة وإنما كانت تختمر في نفوس قادة الثورة منذ 1956م, وجسدت على أرض الواقع في 19سبتمبر 1959م حيث تم الإعلان عن تأسيسها برئاسة فرحات عباس، وقد بعث خبر إعلان تأسيسها حماس كبير في نفوس الجزائريين وتأييد واسع لها من طرف الشعب وكذا جيش التحرير الوطني في الداخل كما شكلت المواقف العربية من تأسيس الحكومة المؤقتة دعما كبيرا للقضية الجزائرية، وقد صاحب اعترافات الدول لعربية اعترافات بعض دول الكتلة الشيوعية وكذا دول من العالم الثالث مما أكسب القضية الجزائرية ممثلة في حكومتها المؤقتة، دعم وتأييد دوليين لها.

خاتمة الفصل

[1]- محمد العربي الزبيري وآخرون، المرجع السابق، ص119-120.

ومن خلال ما سبق دراسته في هذا الفصل توصلنا لبعض الاستنتاجات هي :

–دفعت المعطيات العامة للحرب في صيف 1958م قيادة الجبهة لاتخاذ مبادرة سياسية تمثلت في إنشاء حكومة مؤقتة للجزائر،وكان الهدف منها هو معالجة المشاكل القائمة في مختلف المجالات وكذا فتح آفاق جديدة للعمل الدبلوماسي، إلاأنفكرةتأسيسهاكانتموجودةفيأذهانقادةالثورةمنذعام 1956م.

– جاء قرار تأسيس حكومة مؤقتة للجمهورية الجزائرية بعد مؤتمر طنجة حيث اوصى المؤتمر بتشكيل حكومة جزائرية بعد استشارة الحكومتين التونسية والمغربية وذلك عقب انتهاء اشغاله في 30 أفريل 1958م.و تم الاعلان الرسمي عن تأسيسها بتاريخ 19 سبتمبر 1958م من القاهرة وقد ضمت تشكيلة مكونة من فرحات عباس رئيسا لها, واربعة عشر وزيرا ونائبين للرئيس وثلاثة كتاب للدولة.

– لقيالإعلان عن تأسيس الحكومة المؤقتة صداه الكبير داخل الأوساط الشعبية في الجزائرحيث استقبل الشعب الجزائري الخبر بفرح كبير، كما كان لهذا الإعلان ردود افعال على المستوى الخارجي حيث سارعت الاقطار العربية واكثر دول افريقيا وآسيا الى الاعتراف بالحكومة المؤقتة.

الفصل الثاني

مساعي الحكومة المؤقتة لتدويل القضية الجزائرية

المبحث الاول: القضية الجزائرية في المؤتمرات الدولية

المبحث الثاني: الدعم الدولي للقضية الجزائرية

سعت جبهة التحرير الوطني لحضور المؤتمرات العالمية انطلاقا من تلك المؤتمرات المنعقدة بالدول العربية والإفريقية والآسيوية نظراً لأهميتها من الناحية الإستراتيجية باعتبارها وسيلة من وسائل الضغط والتأثير في القرارات العالمية إذ أن حضورها يعد عاملاً مهماً في سبيل إسماع صوت الجزائر الثائرة لدى جميع الأمم ، بذلك تبنت جبهة التحرير الوطني سياسة دبلوماسية فعالة مكَّنتها من تحقيق نتائج إيجابية ونوعية لصالح القضية الجزائرية، وفي نفس الوقت تمكنت من ربط شبكة علاقات متعددة ساهمت في إبراز عدالة القضية التي يكافح من أجلها الشعب الجزائري عربياً وأفرو آسيوياً وكذا دولياً، ووفق هذه المعطيات يمكن متابعة مساعي الحكومة المؤقتة لتدويل القضية الجزائرية في المبحثين الآتيين:

المبحث الأول: – القضية الجزائرية في المؤتمرات الدولية:

سجلت الدبلوماسية الجزائرية خلال الفترة المعنية بالدراسة من 1958 إلى 1960 حضوراً حاسماً وفعالاً في المحافل الدولية من خلال المؤتمرات والزيارات العديدة لتضع بذلك أولى اللمسات الدبلوماسية الجزائرية في إطار الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية ، وقد تجسد هذا الحضور الدبلوماسي من خلال المشاركة في مؤتمرات عربية وإفريقية ساهمت في تدويل القضية الجزائرية في عهد أول حكومة مؤقتة للجمهورية الجزائرية و تتمثل أهمها في ما يلي:

أولا: على الصعيد العربي:– يمثل الوطن العربي الإطار العام الذي اتخذته جبهة التحرير الوطني للانطلاق في نشاطها الدبلوماسي،إذ لقيت الدعم والمساعدة اللازمة من الأشقاء العرب، ويعتبر مؤتمر طنجة افريل 1958 الذي جمع وفد جبهة التحرير الوطني الممثلة بـ:فرحات عباس، عبد الحفيظ بوصوف، عبد الحميد مهري، الدكتور أحمد فرانسيس، وأحمد بومنجل، ميلود قايد* (المدعو سي رشيد) [1]ووفد حزب الدستور التونسي الممثل بـ: الباهي الأدغم،الطيب مهيدي،وعبد الله فرحات، أحمد تليلي،علي البهلوان،عبد المجيد شاكر وكذا حزب الاستقلال

* من مواليد 1920 ناحية سطيف شخصية سياسية، نقابية شارك في المؤتمرات المغربية و الدولية بصفة كاتب الوفد الجزائري.أنظر محمد عباس:رواد الحركة الوطنية ،ص472.

[1]- معمر العايب : مؤتمر طنجة المغربي دراسة تحليلية تقييمية ، دار الحكمة : الجزائر ،2010،ص137.

المغربي ممثل بـ: علال الفاسي،أحمد بلا فريج، المهدي بن بركة،عبد الرحيم بوعبيد،إلفيه البصري، محجوب بن صديق،أبوبكر القادري[1]بقصر المارشال المغربية النواة الأولى للتكافل والتضامن العربي بين دول شمال إفريقيا المناهضة للاستعمار من خلال التركيز فيه على دعم القضية الجزائرية و إبراز مكانتها الدولية.

إذ كانت من أهم توصياته في هذا الإطار:-

1-إقرار تقدير المساعدات المالية للجزائر و المشاركة في مجهود الحرب ضد الاستعمار

2-التأكيد على حق الشعب الجزائري الثابت في السيادة والاستقلال [2]

كما اتفق الحاضرون في ندوة طنجة على تحقيق الوحدة المغاربية على شكل فيدرالي وقررت الندوة تأسيس مجلس مغاربي استشاري مشترك بين المجالس الوطنية في تونس، المغرب والجزائر يدرس القضايا ذات المصلحة المشتركة ويقدم توصيات لحكومات الأطراف[3]* وبذلك كان هذا المؤتمر أول محطة في بناء الصرح العربي الموحد بتشكيل هذا المجلس المغاربي كميثاق للتعاون بين دول المغرب العربي.

لكن فرنسا وكرد فعل منها على هذا الدعم للقضية الجزائرية لجأت كعادتها إلى أسلوب التهديد والإغراء فكان أول عمل قامت به مباشرة بعد انتهاء أشغال المؤتمر هو توجيه رسالتين إلى كل من الحكومتين التونسية والمغربية طالبة منهما دفع التعاون معها والتطرق إلى موضوع تصفية مخلفات الاستعمار الفرنسي بهما خاصة ما يتعلق بالقواعد العسكرية الموجودة على أراضيها وهو الوضع الذي تناوله مؤتمر طنجة وأدرج ضمن نتائجه.

---

[1]- معمر العايب، المرجع السابق، ص ،ص 138،139.

2عمار بن سلطان (و آخرون): الدعم العربي للثورة الجزائرية، منشورات المركز الوطني للدراسات و البحث في حركة 1 نوفمبر 1954، طبقة خاصة من وزارة المجاهدين، 2007، ص 107

[2]بوعلام بن حمودة: الثورة الجزائرية ثورة أول نوفمبر 1954 معالمها الأساسية، دار النعمان: [د.م]، 2012، ص 488

* تونس، المغرب، الجزائر

سعت فرنسا من خلال هذه القواعد إلى الضغط على الدولتين المغربيتين قصد فتح علاقات معها ومع المؤيدين لسياستها في الحلف الأطلسي[1].

كما سجلت الدبلوماسية الجزائرية حضورها في مؤتمرات أخرى منها تلك التي احتضنت البلدان العربية فاكتست بدورها أهمية كبيرة ساهمت من خلالها وبشكل كبير في تدويل القضية الجزائرية في عهد أول حكومة مؤقتة للجمهورية الجزائرية.

وتتمثل أهمها في ما يلي:

- **مؤتمر جامعة الدول العربية الدار البيضاء سبتمبر 1959:**

اهتمت جامعة الدول العربية منذ تأسيسها 1945 بقضية الحركات الوطنية الاستقلالية في الوطن العربي وبالخصوص الحركات المغاربية، حيث أدت الجامعة دوراً كبيراً في مجال التعريف بواقع الاستعمار الفرنسي في شمال إفريقيا وتقديم العون لشعوب المغرب العربي في كفاحها ضد الاستعمار، كما احتضنت وفود مغاربية داخل لجانها وتابعت تطور الاستعمار الفرنسي بالمنطقة، وفي نفس الوقت كانت هذه الهيئة تعمل على تنبئة الرأي العام الإسلامي والدولي بخطورة سياسة فرنسا وأساليبها.

وبذلك شكلت جامعة الدول العربية في هذه الفترة إطاراً طبيعياً لحشد التضامن السياسي والمساعدة الدبلوماسية للقضية الجزائرية، فبعد تشكيل الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية بالقاهرة في سبتمبر 1958 والاعتراف العربي الرسمي بها تم قبولها عضواً دائماً في مجلس الجامعة العربية وأصبح لها أول مندوب دائم هو الأستاذ توفيق المدني[2]، وفي هذا الصدد تشير جريدة المجاهد إلى أن الوفد الجزائري في الجامعة العربية قد طلب من الوفود الأخرى أن يعتبروه عضواً ملاحظاً فقط بدلاً من أن يكون عضواً كامل الحقوق والواجبات مثل بقية الوفود وذلك نظراً إلى أن الحكومة الجزائرية

[1] مريم صغير: البعد الإفريقي للقضية الجزائرية 1955-1962، دار السبيل، ط1، 2009، ص 32

[2] أحمد بشيري: الثورة الجزائرية و الجامعة العربية، منشورات تالة، ط2: الجزائر، 2009، ص118

تعتبر نفسها في الوقت الحاضر وما دامت الحرب قائمة في الجزائر غير قادرة على القيام بأعباء الانخراط الكامل في الجامعة لأن مسؤوليات الحرب انهماكها في معالجة المشكلة الجزائرية في ميادينها الداخلية والخارجية لا يترك لها أي مجال للاضطلاع بمسؤولياتها داخل الجامعة كعضو كامل[1] وهو اختيار منطقي وضروري بالنظر إلى حالة الحرب التي تعيشها الجزائر في هذه الفترة.

وفي مؤتمر الجامعة العربية بالدار البيضاء عام 1959 م عبرت الدول العربية عن قلقها من الموضوع المزري الذي يعيشه الشعب الجزائري، وأكدت على حق هذا الأخير في تقرير مصيره والاستقلال الذي يتأتى بعد مفاوضات رسمية بين الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية الممثلة لإرادة الشعب الجزائري والحكومة الفرنسية.

وبعد مناقشة لجنة الشؤون السياسية للجامعة العربية طلب مندوب الجبهة بالجامعة في جلسة1957/11/03 المتضمن تقديم العون المادي للجزائر تقرر تخصيص ميزانية سنوية لمعونة الكفاح الوطني في الجزائر والاستمرار في تأييدها إلى أن يتحقق لها الاستقلال والحرية فحددت الأمانة العامة للجامعة موازنة مؤقتة لجبهة التحرير الوطني قدرت بمبلغ 2 مليون جنيه استريني بعد التشاور مع مندوبي الدول لدى الجامعة، وتم توزيع هذا المبلغ بعد التشاور مع مندوبي الدول الأعضاء لدى الجامعة،حسب الآتي:

الدول الأعضاء	جنيه إسترليني	النسبة المئوية
المملكة الأردنية الهاشمية	56,44000	%2,82
جمهورية السودان	120,000	%6
المملكة العراقية	319,600	%15,98

[1] المجاهد: ملاحظات حول مؤتمر الدار البيضاء، العدد 51، 1959/09/21، ص03

المملكة العربية السعودية	291,400	%14,57
المملكة العربية المتحدة	37,600	%1,88
الجمهورية اللبنانية	112,800	%5,64
المملكة الليبية المتحدة	37,600	%1,88
المملكة المتوكلة اليمنية	56,400	%2,82
/	2.000.000	%100[1]

وطلبت لجنة الأمانة العامة للجامعة العربية من الدول التي أبدت استعدادها بالمبادرة في دفع أنصبتها المالية فأعلن الشيخ إبراهيم السليمان سفير المملكة العربية السعودية موافقة حكومته على تخصيص 250 ألف جنيه سنوياً لمساندة الجزائر، كما أعلن ممثل العراق عن تخصيص مثل هذا المبلغ في ميزانية بلاده وأعلن ممثل السودان أن حكومته وافقت على دفع 20ألف جنيه[2]

لم يقتصر التأييد العربي ومناصرته لكفاح الشعب الجزائري على الدعم المالي والسياسي فقط، وإنما عهدت الجامعة العربية بدورها إلى المساندة المعنوية للثورة الجزائرية إذ قامت الأمانة العامة للجامعة العربية بتأكيدها على ضرورة تقدير دول الأعضاء المعونة العسكرية من خلال دفع المتطوعين العرب للمشاركة مع أشقائهم ضمن وحدات جيش جبهة التحرير الوطني في الوقت الذي حذرت فيه الحلف الأطلسي من النتائج الوخيمة التي ستترتب على دعمه المستمر للقوات الفرنسية في الجزائر[3]، والتزمت من جهتها الجامعة العربية ببدل المساعي الدبلوماسية الحقيقية لدى الدول

[1] أحمد بشيري: المرجع السابق، ص122

[2] المجاهد: قوة جديدة تكسبها الجزائر،العدد22،ج1،1958/4/15،ص12.

[3] علي أحمد مسعود: التطور السياسي في الثورة الجزائرية 1960-1961، دار الحكمة: الجزائر، 2010، ص 147

الأفروآسيوية للاعتراف بالحكومة المؤقتة الجزائرية والقيام بالاتصالات مع كافة أعضاء الأمم المتحدة لمؤازرة طرح القضية الجزائرية في الدورة الرابعة عشرة ديسمبر 1959 للجمعية العامة للأمم المتحدة[1][2].

وبذلك كانت القضية الجزائرية حاضرة بقوة في هذا المؤتمر دعمتها الدول التي تؤيد قضيتها،حيث كانت وفود الدول العربية تتقابل وتتناقش على الخطة التي يجب إتباعها في تحرير اللوائح الخاصة بالقضية الجزائرية وكيفية عرضها فأصبحت القضية الجزائرية قضية الجميع وبذلك أحرزت على مكانة في المحادثات العربية.

- **المؤتمر العربي للبترول:**المنعقد بالقاهرة في افريل 1959، وقد مثل الجزائر فيه السيد العربي دماغ العتروس*.
- **مؤتمر الاتصالات اللاسلكية:** انعقدت بدمشق في مارس 1959 مثل الجزائر فيه: سعد الدين نويرات[3].
- **المؤتمر الطبي العربي:** بدمشق من 16 إلى 20 جوان 1959: تناقش المؤتمرون فيه كل القضايا الصحية والاجتماعية في العالم العربي وأصدر من خلاله قرار ضرورة تقديم الدعم المادي والمعنوي باستمرار للشعب الجزائري إلى أن تنتصر قضية العادلة،والاعتراف لهذا الشعب بحقه في تقرير مصيره[4].
- **المؤتمر الاقتصادي العربي من 06-13 ديسمبر 1958:** حضره مندوبون عن غرف التجارة والصناعة والزراعة للبلاد العربية التالية: الجمهورية العربية المتحدة، الأردن

[1]

[2]عمر بوضربة: المرجع السابق، ص 200

* مندوب ح.ا.ح.د من (1948-1952)، عضو البعثة الخارجية لـ ج.ت.و (1957-1960)، عين كأمين عام المساعدة المجموعة بالدار البيضاء(1960-1962) ثم سفير الجزائر بعد الاستقلال في كل من جاكرتا و بلغراد، أنظر محمد حربي، جبهة التحرير، الأسطورة والواقع،ص340

[3]عمر بوضربة ،المرجع السابق، ص 200

[4]المجاهد: المؤتمر الطبي العربي، العدد 45، 1959/06/29، ص10

السعودية، السودان، العراق، لبنان، ليبيا، البحرين، الجزائر، الكويت، اليمن، فلسطين. كان من أهم توصياته هو الاتفاق على مشروع موحد في سائر البلاد العربية لتنظيم سبل جمع المعونة المادية التي تقدمها الشعوب العربية للجزائر ويناشد الأمم المتحدة أن تحمل فرنسا على الدخول في مفاوضات مباشرة مع الحكومة المؤقتة الجزائرية للاعتراف بأماني الشعب الجزائري الوطنية و حقن للدماء في الجزائر[1].

ثانياً: على الصعيد الأفرو آسيوي:

تعتبر مجموعة الدول الأفروآسيوية أول بوابة فتحت في طريق تدويل القضية الجزائرية بعد الوطن العربي، واتضح ذلك من خلال السماح لممثلين عن الجبهة –حسين ايت أحمد، محمد يزيد– بالمشاركة في المؤتمر التأسيسي للكتلة الأفروآسيوية في باندونغ 1955[2] بأندنيسيا إذ كان هذا المؤتمر بمثابة الأرضية التي وضعتها الدول الأفرو آسيوية لطرح قضايا العالم الثالث والتي من بينها القضية الجزائرية كأول مؤتمر حضرته الجزائر[3] من أجل الدفاع عن المشكلة الجزائرية التي أفضت مناقشتها إلى إدانة الاستعمار الفرنسي ومنذ ذلك التاريخ ظلت القضية الجزائرية من الانشغالات الحاضرة على الدوام في اللقاءات الأفرو آسيوية[4].

يشير بعض المؤرخين في التاريخ العربي والإفريقي إلى أن هذا التضامن من قبل هذه الكتلة يرجع إلى أسباب عدة مردها أن أغلب دولها شهد معاناة و تجربة السيطرة الغربية، ضف إلى ذلك أن رابط العروبة والإسلام يعتبران أقوى الروابط الدينية التي تجمع بين الشعب الجزائري وشعوب إفريقية وآسيوية عديدة إذ تعد قوة لايستهان بها في مناطقها مثل: اندونيسيا في آسيا، وغانا في إفريقيا وظف هذا العامل إلى أبعد الحدود من أجل فتح المجال الدبلوماسي العالمي للقضية الجزائرية.

---

[1] المجاهد: المؤتمر الاقتصادي العربي، العدد 34، 1958/12/25، ص09

[2] عمر بوضربة، المرجع السابق، ص 158

[3] مريم صغير: المواقف الدولية من القضية الجزائرية(1954–1962)، دار الحكمة: الجزائر، 2009، ص209.

[4] صالح بلحاج: المرجع السابق ص 333

لقد مكن ممثلو الكتلة الأفرو آسيوية الوفد الجزائري في هذا المؤتمر وبفضل نشاطه الحيوي ومساعدة الوفود العربية له من شرح القضية وبيان خلفيات الصراع بين الجزائر والاستعمار الفرنسي أمام الوفود المشاركة من إفريقيا وآسيا،إذ وجدوا لدى أغلبية الدول خاصة الإفريقية المستقلة ومسلمي آسيا تفهماً كبيراً واستعداداً كاملاً لدعم القضية الجزائرية وبذلك توّجت هذه المجهودات والطرق الدبلوماسية المنتهجة بنتائج ايجابية دعمت موقف القضية الجزائرية دولياً[1].

وفي سنة 1956 طلبت 13 دولة أفرو آسيوية من مجلس الأمن أن يعقد جلسة عاجلة لإنهاء الحرب الدائرة رحاها في الجزائر، وبعد رفض مجلس الأمن لذلك أعادت المجموعة الكرّة من جديد في الأول من أكتوبر 1957 كمحاولة منها لإدراج القضية الجزائرية في جدول أعمالها للدورة الحادية عشر، درست اللجنة العامة الطلب لكنها رفضت مرة أخرى إدراج القضية في دورتها العاشرة، ورغم ذلك إلاّ أن الجمعية العامة تجاوزت قرارات لجنتها، وشرع الأعضاء في مناقشة ما أسمته بالمشكل الجزائري وهو ما جعل كلاً من الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا سحب الموضوع ترضية لفرنسا[2].

كان لنشاط تلك الوفود أثر فعال في محاولة إثبات شرعية القضية الجزائرية إذ ورد في تقرير السياسة العامة الذي قدمه فرحات عباس يوم 1956/06/20 ما يؤكد الدور الفعال لهذه المجموعة في دعم نضال الشعب الجزائري قائلاً[3]: "يجب أن نظهر بأن هناك شعوب أخري تساندنا وتقف إلى جانبنا كالشعب التونسي والمغربي، العرب والأفرو آسيويين ....".

هذا التقرير وإن دلّ على شئ فإنما يدل على مدى أهمية البعد العربي والأفريقي والأسيوي في دعم القضية الجزائرية لكسب تأييد الرأي العام العالمي للنظر في ضرورة إنصاف الشعب الجزائري و بيان حقه في الاستقلال و تقرير المصير.

---

[1] مريم الصغير، المرجع السابق، ص292

[2] محمد العربي الزبيري، تاريخ الجزائر المعاصر (1954-1962)، منشورات اتحاد الكتاب العرب، ج2، 1999، ص 117

[3] عمر بوضربة، المرجع السابق، ص159

أكدت المجموعة الأفروآسيوية كذلك عن هذا المطلب في مؤتمرها المنعقد بالقاهرة ما بين 1957/12/26 والفاتح من جانفي 1958 والذي خصّ القضية الجزائرية بلائحة تبنت مطالب جبهة التحرير الوطني تبنياً تاماً وواضحاً مثل:

1/ دعوة إلى التفاوض فوراً على أساس الاستقلال بين الحكومة الفرنسية و ج.ت.و التي تمثل الشعب الجزائري.

2/ التنديد بالحرب الاستعمارية وبالتعذيب والمطالبة بإطلاق سراح القادة الخمسة وجميع المواطنين المعتقلين في السجون والمحتشدات.

3/ استنكار تجنيد الأفارقة في حرب الجزائر ودعوة المجندين منهم إلى رفض محاربة إخوانهم[1]، وفي تلك المناسبة أنشئت منظمة التضامن الشعوب الأفروآسيوية ضمت ممثلين عن حكومات البلدان المستقلة وممثلين الحركات التحررية في القارتين، وكانت الجزائر ممثلاً فيها بواسطة الجبهة[2]،وتطبيقاً للتوصيات التي اتخذها مؤتمر القاهرة نظم يوم أفرو آسيوي للتضامن مع الشعب الجزائري بتاريخ 03/30 من كل سنة أوصى بأن يعمل كل بلد بالتوصيات التالية:

1/ تأسيس اللجان الوطنية من أجل تحرير الجزائر بواسطة جمع الأموال و الأدوية والأغذية.

2/ توجيه نداء إلى شعوب العالم كله من أجل المساعدة الجزائر بجميع الوسائل.

3/ توجيه نداء إلى جميع الحكومات الأفروآسيوية قصد تذكيرها بضرورة الدفاع عن القضية الجزائرية أمام سائر الهيئات الدولية[3].

شهدت سنة 1960 انعقاد المؤتمر الثاني للتضامن الشعوب الأفروآسيوية في كوناكري بين 12 و 15 افريل،مثل جبهة التحرير فيه فرانز فانون الذي عين نائب لرئيس المؤتمر إسماعيل ثوري ممثل غينيا إذ كان ذلك التعيين شاهداً بالأهمية التي أولتها الدول المشاركة للقضية الجزائرية والمساندة التي حققتها هذه الأخيرة في العالم الأفرو آسيوي، أدان مندوب الجبهة في

[1] محمد عباس: نصر بلا ثمن، الثورة الجزائرية، 1954-1962، دار القصبة، الجزائر، 2007، ص 298

[2] صالح بلحاح: تاريخ الثورة الجزائرية، دار الكتاب الحديث: الجزائر،2008م، ص 334

[3] محمد العربي الزبيري، المرجع السابق،ص 118

خطابه أمام المؤتمر البلدان الإفريقية التي كانت لها مع فرنسا معاهدات وروابط خاصة والتي جعلتها ذريعة لتبرير موقفها السلبي من القضية الجزائرية وفي إطار الدعم لهذه الأخيرة وجه المؤتمر كذلك رسالة إلى رؤساء حكومات المجموعة لفرانكوافريقية دعاهم فيها إلى سحب قواتهم المقاتلة في الجزائر والالتزام بتعزيز الدعم الفعلي للشعب الجزائري وتوفير كل الوسائل الضرورية لتجسيد الاستقلال الوطني[1].

ثالثاً: على الصعيد الإفريقي

تحركت دبلوماسية جبهة التحرير الوطني في اتجاه الدول والشعوب الإفريقية رغم أن معظمها . حتى هذه الأثناء. كانت تعيش أولا تزال تحت وطأة الاستعمار العالمي الامبريالي وكان الهدف من هذا التحرك هو محاولة نشر أفكار الثورة ومفاهيمها الهادفة إلى محاربة كل مظاهر وأشكال الاستعمار ومحاصرة الدبلوماسية الفرنسية، خاصة وأن جبهة التحرير الوطني تمثل ميداناً لهده المبادرة.

استطاعت آلة الثورة أن تهز وتحرك هذه الدول والشعوب المستعمرة وكذا الحائزة على استقلالها ،لأجل دفعها لتوحيد قواها وتشجيع حركات التحررية بها حتى تتمكن من طرد ما تبقى من احتلال على صدر القارة السمراء[2]، وكان حصاد العمل الدبلوماسي للجبهة بها ايجابياً، إذ تلقى النشاط الدولي للجبهة في إفريقيا دفعاً قوياً وحقق نتائج معتبرة في مدينة أكرا عاصمة غانا حيث انعقدت ندوتان مختلفتان في طبيعتهما الأول كانت في منتصف شهر افريل 1958 وسميت المؤتمر الأول لدول إفريقيا المستقلة[3]، وضمت البلدان الثمانية: غانا، الجمهورية العربية المتحدة، إثيوبيا، ليبيريا، المغرب، السودان، تونس وليبيا[4]، شارك الوفد الجزائري في المؤتمر

[1] صالح بلحاج المرجع السابق، ص 118

[2] لزهر بديدة: دراسات في تاريخ الثورة الجزائرية و أبعادها الإفريقية، دار السبيل، الجزائر، 2009، ص 114

[3] صالح بلحاج: المرجع السابق، ص 336

[4] عمر بوضربة المرجع السابق، ص160

بوصفه عضواً ملتمساً*وبهذه الصفة تمكن مندوبو الجبهة من المشاركة في المناقشات[1] ممثلة في الدكتور محمد يزيد وزير الأخبار والإعلام، والذي تولى إلقاء كلمة الجزائر بالمؤتمر[2].

وبعد مناقشة مختلف التطورات والقرارات أصدر المؤتمر لائحة أشار من خلالها إلى مدى خطورة اتساع العمليات الحربية في الجزائر، وتبنت جملة من القرارات اعترفت فيها بحق الشعب الجزائري في الاستقلال وتقرير مصيره، كما طالبت فرنسا بإنهاء القتال وسحب قواتها من الجزائر والدخول في مفاوضات فورية مع جبهة التحرير الوطني للوصول إلى تسوية نهائية بطريقة سلمية[3]، كما اتخذ المؤتمر قرار إنشاء مجموعة فرعية ضمن المجموعات الأفرو آسيوية في الأمم المتحدة، وأوصى بإرسال بعثة أخرى تمثل الدول الثماني في المؤتمر إلى أمريكا اللاتينية والبلدان الاسكندنافية للدفاع عن القضية الجزائرية[4].

في إطار مشاركة الجزائر في مؤتمر أكرا الأول يشير الدكتور أحمد توفيق المدني إلى أن الوفد الخارجي لجبهة الوطني في القاهرة سعى بواسطة السودان لحضور المؤتمر بصفة ملاحظين، وبتاريخ 17 مارس 1958 جاءته رسالة من سفرتها في لندن في الاجتماعات التمهيدية للمؤتمر في سبيل قبول الصومال الايطالي والجزائر كمراقبين في المؤتمر إلا أن تلك الجهود لم توفق في إقناع بقية الأعضاء بحكم رأي الأغلبية القائلة أن المؤتمر سيكون مقتصراً على الدول المستقلة[5].

---

*تجدر الإشارة هنا إلى أن الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية لم تكن في ذلك الحين قد أنشئت و بالتالي تشير بعض المراجع إلى أن لجنة ج.ت.و لم تلقى العضوية الكاملة أو حتى صفة العضو الملاحظ، انظر صالح بلحاج: تاريخ الثورة الجزائرية، ص 336، و عمر بوضربة: النشاط الدبلوماسي للحكومة المؤقتة، ص 160

[1]صالح بلحاج، المرجع السابق ص 336

[2]عبد الله مقلاتي[وأخرون]: البعد الإفريقي للثورة الجزائرية و دور الجزائر في تحرير إفريقيا [07]، ط01، الجزائر، 2009، ص71

[3]أحمد سعيود، المرجع السابق، ص143

[4]صالح بلحاج: المرجع السابق، ص 336

[5]أحمد توفيق المدني: المصدر السابق، ص552

وما يفهم من هذا الرأي هو أن وفد جبهة التحرير الممثل في الأعضاء محمد يزيد ومحمد بن يحيى والرشد قايد لم يشاركوا في المؤتمر حتى كعضو مراقب وإنما كانت مشاركتهم "بصفة مستشار الوفد التونسي[1]" كما صرح بذلك محمد يزيد لجريد المجاهد.

في الفترة الممتدة ما بين 8 و13 ديسمبر 1958 تجدد اللقاء في مدينة أكرا، عقد خلالها المؤتمر الأول لشعوب إفريقيا الذي مثل الجبهة فيه كلاً من بومنجل، وفرانز فانون* لقيت فيه القضية الجزائرية تأييد جميع الوفود وانتهى المؤتمر إلى إصدار قرار سجل فيه استنكار لسياسة فرنسا التعسفية ويطالبها بالاعتراف باستقلال الجزائر والتفاوض مع الحكومة الجزائرية[2] ووجه المؤتمر نداء إلى بقية الحكومات الإفريقية المستقلة للاعتراف بالحكومة الجزائرية المؤقتة طالباً منهم في نفس الوقت تنظيم يوم للتضامن الإفريقي مع الجزائر في الشهرين القادمين لتجمع فيه التبرعات كما جاء في اللائحة التي صادق عليها في مؤتمر أكرا في خصوص الجزائر أن الندوة القادمة التي ستعقدها الدول الإفريقية المستقلة في أديس أبابا خلال جوان القادم ستتخذ عدة تدابير لإحداث قوة عسكرية من المتطوعين الأفارقة للجهاد في صفوف جيش التحرير الوطني[3].

تواصل الدعم الإفريقي للقضية الجزائرية في هذه الفترة من خلال المؤتمر الثاني للشعوب الإفريقية المستقلة بمنروفيا والذي جرت أشغاله في بداية شهر أوت 1959 بطلب من الحكومة المؤقتة لمناقشة أوجه الدعم الممكنة من لدى الدول الإفريقية المستقلة[4]، أعيد فيه التأكيد على

---

[1] المجاهد: مؤتمر أكرا الإفريقي ـ العدد 622، الجزء الأول، ص 10، 15 افريل 1958

* مناضل سياسي كان له دور كبير لدى الدول المستقلة من أجل تعاونها و دعمها للقضية الجزائرية، عين في ديسمبر 1958 كعضو ممثل للوفد الجزائري في أكرا، و عين ممثلاً دائماً للحكومة المؤقتة في غانا 1959، انظر مقلاتي عبد الله: قاموس أعلام شهداء و أبطال الثورة، ط1، ص 401

[2] أحمد بشيري المرجع السابق، ص 130

[3] المجاهد: مؤتمر الشعوب الإفريقية يطالب بإعانة الجزائر عسكرياً، العدد 66، ج3، 18 افريل 1960، ص 02

[4] عمر بوضربة: المرجع السابق، ص 161

توصيات المؤتمر الأول بأكرا[1] وتم قبول الحكومة المؤقتة ضمن المؤتمر كعضو كامل العضوية، والاعتراف بها كجزء من مجمع الدول الإفريقية ممثله بوزير الإعلام محمد يزيد،وبذلك سجلت الجبهة انتصاراً دبلوماسياً نوعي في هذه القارة، حتى أن تقرير السياسة العامة الذي أعدّه فرحات عباس في جوان 1959 تنبأ بنجاح المؤتمر في 20 جوان 1959 وبالتأييد الذي كان منتظراً من لدن الدول الإفريقية التي أدركت بأن استقلالها مرتبط بحرب الجزائر قائلا[2]: "كانت مبادرة عقد ندوة للدول الإفريقية المستقلة في منروفيا مبادرة واعدة،فهذه الدول خاصة في إفريقيا السوداء يرتبط استقلالها بصورة مباشرة بحرب الجزائر، وسيتضامنون معنا في مقابل نيلهم لحرية أكبر، وهو ما يعد سبباً إضافياً لتبني إستراتيجية سياسية على الصعيد الإفريقي".

وفي سنة 1960 شاركت الجبهة في المؤتمر الثالث لدول إفريقيا المستقلة المنعقد ما بين 14 و24 جوان في العاصمة الإثيوبية أديس أبابا حيث رفع العلم الجزائري لمدة أيام فوق البرلمان الإثيوبي كما فعل في منروفيا، وأقر المؤتمر بلائحة عن الجزائر دعت الدول الإفريقية المستقلة التي لم تكن قد اعترفت بالحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية أن تقوم بهذه الخطوة وجدد النداء الذي وجهته لائحة المؤتمر الثاني لتضامن الشعوب الإفريقية الآسيوية (كونا كري 15.12 افريل 1960) من أجل السحب الفوري لجميع القوات الإفريقية التي تقاتل مع فرنسا بالجزائر وبعد حوالي شهرين في مؤتمر الدول الإفريقية الذي انعقد بمدينة ليوبولدفيل بناءً على دعوة الزعيم الكونغولي باتريس لومومبا*، وجهت دعوة الحكومة المؤقتة وحضرته كعضو كامل العضوية، تناول هذا المؤتمر بصورة خاصة المشكلة الكنغولية ومع ذلك أصدر لائحة أدانت التجارب النووية الفرنسية في الصحراء الجزائرية[3].

---

[1] لزهر بديدة: المرجع السابق، ص 116

[2] عمر بوضربة، المرجع السابق، ص 162

* تميز بمواقفه الداعمة لحرب التحرير الجزائرية و الإفريقية بصفة عامة، أصبح رئيس الحكومة الكونغولية بعد استقلالها، اغتيل 1961 بتنفيذ من عملاء الاستعمار البلجيكي في الكونغو، أنظر إسماعيل دبيش: السياسة العربية و المواقف الدولية تجاه القضية الجزائرية 1954-1962 ص 167.

[3] صالح بلحاج، المرجع السابق، ص 337.

وبذلك نجد أن القضية الجزائرية كانت حاضرة في جميع اللقاءات الإفريقية، ورغم اختلاف مواقف الدول الإفريقية نهاية عام 1960 إلا أنها تمكنت من تحقيق انتصارات معتبرة بلفت أنظار هذه المجموعات لجعل القضية الجزائرية ضمن القضايا المطروحة في الاجتماعات الإفريقية.

شكلت الفيتنام بحكم تعرضها لنفس الاستعمار الذي عانت منه الجزائر دعماً قوياً وواضحاً للثورة الجزائرية، حيث لقي الوفد الجزائري بقيادة السيد: يوسف بن خده أثناء زيارته إلى الفيتنام في 13 ديسمبر 1958 استقبالاً خاصاً بداية بالقائد الفيتنامي هوشي منه واستعداداً مطلقاً للتضامن مع الشعب الجزائري و تدعيم معركته العادلة[1].

أما عن كوريا الشمالية فقد حظي الوفد الحكومي الجزائري خلال زيارته إلى كوريا الشمالية في افريل 1960 برئاسة السيد كريم بلقاسم ترحيباً خاصاً وعناية متميزة واستقبالاً حاراً من طرف قيادتها[2]، كما جاء في صحيفة المجاهد << إن الوفد الحكومي من الجمهورية الديمقراطية الشعبية لكوريا ينظر بإكبار وإعجاب عظيم إلى الكفاح البطولي الذي يخوضه الشعب الجزائري ضد الاستعمار الفرنسي من أجل الاستقلال والحرية ويعبر له عن تضامنه التام[3]>>.

وكان للعامل الديني المشترك بين الشعبين الباكستاني والجزائري والتجربة الاستعمارية للبلدين وراء تبني الباكستان لمواقف مناصرة للقضية الجزائرية حيث أكدت سلطاتها باستمرار مواقفها الايجابية اتجاه حرب التحرير الجزائرية، وتجسد ذلك من خلال الاستقبال المعتبر الذي لقيه فرحات عباس في الباكستان في افريل 1959 واستعداداً جماهيرياً لدعم الثورة الجزائرية معنوياً ومادياً[4].

---

[1] إسماعيل دبيش، المرجع السابق، ص 156

[2] نفسه، ص151

[3] المجاهد، العدد 69، 1960/04/30، ص 09

[4] إسماعيل دبيش، المرجع السابق، ص، ص 160،161

في 19 مارس 1960 أعلنت تركيا من اسطنبول عن تأسيس لجنة صداقة تربط بين تركيا والدول الإسلامية و الإفريقية وقد قام بهذه المبادرة من الحزب الديمقراطي (أي حزب الحكومة انضم له 8 نواب آخرين من نفس الحرب، فأعلن مؤسسوها أن هدفهم الأول هو مساندة جبهة التحرير الوطني، وإعانة الشعب الجزائري في كفاحه من أجل الاستقلال)[1]

رابعا: المؤتمرات العالمية

نظرا لأهمية المؤتمرات العلمية من الناحية الإستراتيجية باعتبارها وسيلة من الوسائل الضاغطة والمؤثرة في القرارات العالمية، فان ج.ت.و عملت على الحضور في هذه المحافل وبصفة متميزة وفعالة لإبلاغ صوت الجزائر المكافحة ، وعدالة قضيتها الى كافة أنحاء المعمورة، وقد كان لمشاركة وفد البعثة الجزائرية في بعض هذه المؤتمرات صدى ايجابي حصلت من خلاله الثورة الجزائرية وفي أقل الحالات – على استنكار بعض هذه المحافل لسياسة فرنسا الاستعمارية بالجزائر– ومثال ذلك استنكار مؤتمر الاشتراكية العالمية المنعقد في هامبورغ من 14الى 18 جويلية 1959م[2]، والذي كان أهم نتائجه كما ذكرتها صحيفة المجاهد أن وفد ج.ت رجع من هذا المؤتمر بيقين لاشك فيه وهو أن الرأي العام في مختلف بلدان أرويا يستنكر سياسة فرنسا بالجزائر، هذا الاستنكار لم يأخذ بعد شكلا عمليا ولكن المهم منذ الآن هو أن المليارات التي تبذرها فرنسا في الدعاية لتشوه سمعة الثورة الجزائرية في أوربا لم تأت بنتيجة[3].

وفي اجتماع اللجنة التنفيذية للاتحاد العالمي للطلبة من20 الى 26 جانفي 1959م, صادقت على لائحة تسجل قيام الحكومة الجزائرية المؤقتة وتعتبرها عاملا في تطور الموقف السياسي بالجزائر، كما سجلت مضاعفة فرنسا الوسائل القمعية وندت بسياسة الإدماج واستنكرت اعتقال الطلبة الجزائريين، كما نصت اللائحة الطلابية على جهود فرنسا التي تبذلها لتشترك دول أخرى

[1] - المجاهد: تأسيس لجنة لإعانة جبهة الوطني و تركيا،العدد65،1960/4/4،ص11.

[2]– لزهر بديدة،ا المرجع السابق، ص 116.

[3]– انظر المجاهد: الجزائر في مؤتمر الاشتراكية العالمية، العدد47، 1959/07/27م,، ص 9.

في الحرب الجزائرية ،مما يمثل تهديدا خطيرا للسلام العالمي.وبعد أن سجلت وجوب التفاوض مع الحكومة الجزائرية في بلد محايد، قدمت شكرها الى المنظمات الطلابية في جميع أنحاء العالم على إعانتها المختلفة للطلاب الجزائريين وقد صادقت جامعة طلبة بلجيكا من ناحيتها على قرار عبرت فيه عن تضامنها مع الاتحاد العام للطلبة الجزائريين وعن استعدادها لاتخاذ جميع الخطوات العملية الكفيلة بمساعدة الطلبة الجزائريين[1].

ولعل أبرز المؤتمرات كذلك تلك التي أقيمت بموسكو في شهر فيفري 1959م,وبستوكهولم (العاصمة السويدية)في شهر مايو من نفس السنة وقد دارت مواضيعها حول السلم العالمي.اضافة الى مشاركتها في مؤتمري اللجنة الدائمة للكفاح ضد الاستعمار بالبحر الأبيض المتوسط،الأول بالقاهرة مابين07و20 الى30 مايو 1959م، والثاني ببلغراد من 02 الى 05 ديسمبر 1959م[2] وتسمية اللجنة تدل على معناها وعلى طبيعة القرارات التي اتخذتها لصالح القضية الجزائرية.

لقد تمكنت ج.ت.و من خلال حضورها في هذه المنابر المتعددة أن تنير الرأي العام العالمي بما يقع في الجزائر على أيدي السلطات الفرنسية المحتلة، كما بينت عدالة الكفاح الذي يخوضه الشعب الجزائري لاسترداد حقوقه المغتصبة، ومن ثمة كشفت بهتان وزيف الادعاءات الفرنسية القائلة بأن لا وجود إلا للأمة الفرنسية الواحدة، والتي تمتد من باريس الى دكار[3]، كما ساهمت ج.ت.وفي هذه المؤتمرات سواء الإقليمية أو القارية، في رسم الطريق لتدويل القضية الجزائرية في هيئة الأمم المتحدة[4].

المبحث الثاني: الدعم الدولي للقضية الجزائرية

[1]– المجاهد:(الاتحاد العالمي للطلبة وقضية الجزائر)، العدد37، 1959/02/25م، ص11.

[2] - لزهر بديدة،المرجع السابق،ص117.

[3]– نفسه.

[4]– سيد علي أحمد مسعود، المرجع السابق، ص182.

شكلت بعض دول العالم أهم مصدر لدعم القضية الجزائرية وكان لبعضها مواقف ايجابية تجاه حرب الجزائر، ولذلك فقد كثفت الحكومة المؤقتة جهودها في هذه الدول لكسب تأييد أكبر للقضية الجزائرية، وكذا تغيير بعض المواقف الدولية لبعض الحكومات منها، وسنحاول معالجة أهم هذه المواقف من خلال هذا المبحث يما يلي:

أولا: البلدان الاشتراكية

بعد إنشاء الحكومة المؤقتة بدأ اهتمام ج.ت.و بالمعسكر الاشتراكي، لاسيما أن ج.ت في ذلك الوقت لم تكن قد تمكنت من إحداث الصدوع التي أرادتها في جدار التحالف الأطلنطي المتماسك من حول فرنسا في حربها ضد الجزائر، قررت ج.ت أن تتوجه نحو البلدان الاشتراكية ولكن من دون أن تتخذ موقفا من الصراع الإيديولوجي الذي قسَم العالم في إطار الحرب الباردة بين المعسكرين الاشتراكي والرأسمالي، حاولت ج.ت.و أن تحصل على دعم الاتحاد السوفياتي ودعم البلدان الاشتراكية انطلاقا من مبدأ معاداة الاستعمار الذي كانت تلك البلدان تنادي به، دون الإعلان عن اعتناق الايدويولوجيا الماركسية، ولا معارضتها الصريحة أيضا لنظام البلدان الغربية التي لم تيأس من إمكانية النجاح في كسب تعاطفها يوما ما، وفي الحقيقة أرادت ج.ت.و أن تحصل على دعم العالمين وفي مقدمتهما الدولتان أمريكا والاتحاد السوفياتي.

كانت النتائج المحققة في هذا المعسكر جيدة، لكنها لم ترق الى المستوى الذي تمنته ج.ت.و خاصة من الاتحاد السوفياتي.

أ- **الاتحاد السوفياتي:** اتخذ الاتحاد السوفياتي من حرب التحرير موقفا اتسم بالحذر الشديد خلافا لما كان متوقعا[1]،إذ لم يخف الرئيس خروتشوف النظرة السوفياتية لحرب التحرير الجزائرية من خلال المنظور الفرنسي معتبرا القضية الجزائرية مشكلا فرنسيا، ويجب أن تحل داخليا وان المشكل القائم في شعوب الاتحاد الفرنسي ولهذا لا يمكن للاتحاد التدخل في

[1]- صالح بلحاج، المرجع السابق، ص322.

الشؤون الداخلية للدولة[1]، ذلك ما أكده مولوتوف أحد القادة السوفيات كما صرح به لوفد البرلمانيين الفرنسيين أن رغبة الحكومة السوفياتية هي أن تبقى فرنسا في الجزائر، وأضاف كذلك أن الاتحاد السوفياتي يدرك أهمية المسألة الجزائرية بالنسبة لفرنسا ولكنها مشكل فرنسا[2].

أن تعامل الاتحاد السوفياتي المرن مع فرنسا على حساب الجزائر، وجد انتقادا شديدا من طرف الحكومات العربية مؤكدة للرئيس خروتشوف أن ذلك سوف يعمق الهوة الفاصلة بينه وبين الأقطار العربية. أن الاتصالات الحثيثة التي تقوم بها بعثات ج.ت.و مع السفارات السوفياتية في الدول الغربية توجت بداية من سنة 1958م، باهتمام الاتحاد السوفياتي بالقضية الجزائرية ثم تقديم الدعم المادي للثورة التحريرية اثر زيارة السيد بن يوسف بن خده الى موسكو في 13أكتوبر1959م، ولقائه بالسيد سوسلوف الأمين العام بالنيابة للحزب الشيوعي السوفياتي، حيث تم الاتفاق على مضاعفة الدعم المادي لوحدات جيش التحرير الوطني واللاجئين[3]، ثم اعترافه الرسمي بالحكومة المؤقتة الجزائرية بعد زيارة السيد فرحات عباس على رأس وفد حكومي الى الاتحاد السوفياتي(أكتوبر 1960م)[4]، حيث شكل ذلك انطلاقة ايجابية اتخذها المسؤولون السوفيات تجاه القضية الجزائرية في المحافل الدولية.

لقد كان لدول المعسكر الاشتراكي مواقف ايجابية تجاه الثورة الجزائرية بداية من تشيكوسلوفاكيا، التي قدمت مساعدات معنوية ومادية وكانت تتم هذه المساعدات باستشارة أو بالتنسيق مع الاتحاد السوفياتي قائد المعسكر الاشتراكي وحلف وارسو، وهو نفس الدعم الذي قدمته ألمانيا الشرقية حيث أدانت باستمرار قمع الاستعمار الفرنسي

[1]– مولود قاسم نايت بلقاسم: ردود الفعل الأولية داخلا وخارجا على غرة نوفمبر (أو بعض مآثر تاريخ نوفمبر), دار الامة, الجزائر:2007م, ص 178.

[2]– نفسه.

[3]– سيد علي أحمد مسعود، المرجع السابق، ص 115.

[4]– اسماعيل دبش، المرجع السابق، ص 181.

مطالبة العالم بالوقوف بجانب حق الشعب الجزائري في الاستقلال والحرية، معتبرة القوى الاستعمارية الفرنسية بالجزائر مجرمي حرب لابد من محاكمتهم، كما قام اتحاد النقابات لألمانيا الشرقية بتقديم 30مليون فرنك فرنسي الى قيادة الثورة الجزائرية، ونفس الموقف تبنته المجر بما فيها التعبئة الجماهيرية المعنوية والمادية دوريا للتحسيس بجرائم الحرب الفرنسية ضد الجزائريين، ومساعدة اللاجئين الجزائريين ماديا بما فيها جمع تبرعات مالية[1].

ب- جمهورية الصين الشعبية

كانت بكين سباقة الى الاعتراف بالحكومة .م.ج.ج كما سبقت الإشارة لذلك، وتبعتها في ذلك كل من جمهورية كوريا الديمقراطية في 25 سبتمبر ثم جمهورية فيتنام الاشتراكية في 26من نفس الشهر، وقد استبشر رئيس الحكومة.م.ج.ج فرحات عباس بهذا الاعتراف لما يكتسي من مغزى كبير، كوقوف أهم الشعوب الآسيوية مع الشعب الجزائري في قضيته العادلة، بدءا بالشعب الصيني الذي كان تعداده يومئذ 600 مليون نسمة[2].

أيدت الصين الجزائر والقضايا العربية ضد الاستعمار تأييد تاما ووقفت الى جانب العرب عند العدوان على بورسعيد وعند الاحتلال الأمريكي الانجليزي للبنان والأردن على اثر قيام ثورة العراق، كما أيدت الجزائر في جميع المناسبات فأعلن شوان لاي رئيس حكومة الصين الشعبية تأييده للقضية الجزائرية أثناء انعقاد مؤتمر باندونغ في سنة 1955م[3]، وما لبثت بكين أن وجهت دعوة رسمية الى الحكومة المؤقتة لزيارة الصين[4]، وفي ديسمبر 1958م بعثت الح.م.ج.ج بوفد حكومي الى الصين، وكان هذا

[1]- اسماعيل دبش،المرجع السابق، ص، ص 182-183.

[2]- محمد عباس، المرجع السابق، ص 594.

[3]- انظر المجاهد، الصين والجزائر ومشكلة الاستعمار، العدد39، ج2، 1959/04/02م، ص 07.

[4]- محمد عباس، المرجع السابق، ص594.

الوفد مكونا من ثلاثة أعضاء هم بن خده وزير الشؤون الاجتماعية، ومحمود الشريف وزير التسليح، وسعد دحلب(مدير الإعلان)، وعن الاستقبال الذي لقوه هناك يقول سعد دحلب[1]"...كان استقبالنا في المطار استقبالا رسميا يخص به عادة الرؤساء فقط، وقد أصغينا للنشيدين الوطنيين الجزائري والصيني، كانت تلك أول مرة يعزف فيها النشيد الوطني الجزائري من قبل جيش, وكان الجيش الصيني أول من عزفه في العالم بأسره". ومن خلال هذه العبارة يظهر لنا مدى حفاوة الاستقبال التي حظي بها هذا الوفد هناك والذي سيثمن بتأكيد الدعم الصيني للثورة الجزائرية، والمساندة القوية لقضية الشعب الجزائري.

وأجرى الوفد محادثات رسمية ترأسها عن الجانب الصيني شوان لاي شخصيا، توجت ببيان مشترك هو الأول من نوعه منذ تأسيس الحكومة المؤقتة، وعقب توقيع البيان قال رئيس الحكومة الصينية لضيوفه[2]"سنبرهن في الايام القادمة عن مساعدة 600 مليون صيني للشعب الجزائري"

لقد تضمن الدعم الصيني للجزائر تغطية مالية وتجهيزات عسكرية منذ بداية حرب التحرير الجزائرية, بما فيها 12مليون دولار سنة 1959م، كما سلمت الصين وحدها للجزائر2 مليون فرنك فرنسي، اضافة الى الدعم العسكري والذي كان تجسيدا لتعهد قادتها للوفود الجزائرية أثناء زياراتهم الى الصين، حيث كان من بين أهداف هذه الزيارات هي دراسة تجارب قادة الصين وجيشها وشعبها بصفة عامة من الحروب التحررية،وإمكانية الاستفادة من خبرات القادة الصينيين وتجاربهم في تطوير التضامن ضد الاستعمار، وفي كل زيارة أكد القادة الصينيين دعم ومضاعفة المساعدات العسكرية.

[1]– سعد دحلب، المصدر السابق، ص85.

[2]–محمد عباس، المرجع السابق، ص595.

ولنفس الهدف وبنفس الالتزام الصيني كانت نتائج زيارة(أفريل1960) وفد(متكون من 13 عضو)الجزائرية المؤقتة برئاسة السيد كريم بلقاسم الى الصين حيث استقبل الوفد الجزائري من طرف قيادات الصين العليا[1], بما فيها ماوتسيتونغ وفي خلال هذه الزيارة أكد السيد كريم بلقاسم بأن العامل الجغرافي لن يكون حاجزا أمام تضاعف علاقات الصداقة والتعاون بين الجزائر والصين، ويبرز الدعم المادي والمعنوي الصيني للجزائر من خلال زيارة (مارس 1959م) وفد جزائري برئاسة السيد عمر اوصديق كاتب الدولة في الحكومة الجزائرية المؤقتة، حيث تسلم خلال هذه الزيارة الوفد الجزائري معدات وتجهيزات عسكرية وطبية. كما حضر الوفد الأسبوع الجزائري بالصين(13-20 مارس 1959م) لمناصرة الثورة الجزائرية، لقد كانت هذه المناسبة تنظم دوريا وباستمرار من طرف الصينيين حزبا وحكومة وتتضمن معارض ومظاهرات تأييد لكفاح الجزائر، كما كانت تجمع في هذه المناسبة التبرعات، مثلا وصل في مارس1958محجم التبرعات من ثلاث هيئات شعبية هي لجنة تضامن الشعوب الآسيوية، جامعة النقابات الصينية والجمعية الإسلامية الى أكثر من 200 ألف دولار[2].

ج- يوغسلافيا

لم يدخر هذا البلد جهدا في مساعدة الشعب الجزائري بالمواد الغذائية والطبية حيث قام الهلال* الأحمر اليوغسلافي في مناسبات عديدة بتقديم المواد الغذائية لفائدة اللاجئين الجزائريين وأدوية وعلاج لجرحى جيش التحرير ومستشفيات ومراكز للتمريض، وفي مجال الإعلامي قدمت[3]ببلغراد لجبهة.ت.و خدمات ممتازة بنشر أعداد المجاهد في ثلاث مجلدات، وأخرجت مصالحها السينمائية أفلام وثائقية عن حرب التحرير، وقامت بتكوين

[1]-اسماعيل دبش, المرجع السابق, ص147.

[2]- نفسه، ص، ص 148-149.

*- لعله يقصد هنا الصليب باعتبار يوغسلافيا دولة مسيحية.

[3]- صالح بلحاج، المرجع السابق، ص323.

مصورين لجيش التحرير، وفي مجال المساعدة العسكرية يكفي أن نذكر أن يوغسلافيا دفعت ضريبة من أجل حرب الجزائر، حيث قامت فرنسا باحتجاز أربعة من بواخرها المحملة بالسلاح لجيش التحرير، لكن بواخر أخرى تمكنت من إيصال حمولتها إليه، أما عن المجال الدبلوماسي فان الدعم اليوغسلافي لم يتردد ولم ينقطع أثناء حرب التحرير، فلقد دافع الوفد اليوغسلافي في الأمم المتحدة عن القضية الجزائرية خلال إعداد اللوائح الخاصة بها ومناقشتها والتصويت عليها في الدورة الخامسة عشر للجمعية العامة(سبتمبر- ديسمبر1960م) جاء الماريشال تيتو* بنفسه الى نيويورك من أجل الدفاع عن القضية الجزائرية, في تلك الدورة كانت الحكومة المؤقتة تطالب من جملة أمور أخرى باستفتاء تحت رقابة الأمم المتحدة، وكان تيتو من الرؤساء القلائل الذين دعموا المطلب دون تحفظ إذ فقال"تبحث الحكومة المؤقتة عن حل بواسطة الاستفتاء يتم تحت رقابة الأمم المتحدة فيما يخصنا نحن، لا يسعنا إلا الموافقة على هذا الاقتراح ودعمه"[1].

اضافة الى ذلك فقد صرح السيد دراغو كون الناطق باسم كتابة الدولة اليوغسلافية في ندوة صحفية عقدها يوم 19مارس1960م فقال" إن الحكومة اليوغسلافية ما انفكت تعتقد أن التفاوض هو الوسيلة الوحيدة الكفيلة بتسوية المشكل الجزائري"[2]. وتجدر الإشارة الى وجود زيارات دورية للوفود الجزائرية ليوغسلافيا من أجل تنسيق المساندة اليوغسلافية للثورة الجزائرية، حيث كانت الزيارة الأولى لرئيس الحكومة المؤقتة فرحات عباس الى يوغسلافيا في جوان 1959م بداية عملية لاعتراف هذه الأخيرة بالحكومة الجزائرية المؤقتة، وأثناء هذه الزيارة للوفد الحكومي الجزائري لها أكدت يوغسلافيا مساندتها المطلقة لحرب التحرير الجزائرية وتعاملت مع الوفد الجزائري على أساس

*- جوزيف بروز تيتو(1890م-1980م) أول رئيس للجمهورية اليوغسلافية وأحد مؤسسي حركة عدم الانحياز.

21- صالح بلحاج، المرجع السابق، ص324.

[2]- المجاهد،(يوغسلافيا تساند موقف الحكومة الجزائرية)، العدد65،ج04،1960/04/3م، ص11.

علاقات ثنائية بين دولتين، وليس فقط علاقة دولة مع حركة تحررية سواء في الاستقبال أو الحوار أو البروتوكولات التي تمت بين الحكومتين[1]، وصفت المجاهد الاعتراف والتدعيم اليوغسلافي للجزائر" إن يوغسلافيا كانت هي أول بلد أروبي عبر عن مساندته للكفاح التحرري الجزائري، بمثل هذه القوة، وبمثل هذه الصراحة، وبمثل هذا الحماس, وبمثل هذه الرسمية، ونحن لا نشك أن الأمة اليوغسلافية إذ تفعل ذلك فلأنها تعرف أن كفاحنا شبيه بالكفاح الذي قادته المقاومة اليوغسلافية، وعلى رأسها الماريشال تيتو ضد الاحتلال الأجنبي"[2]

ثانيا. مواقف دول غرب اروبا من القضية الجزائرية

سعت الحكومة المؤقتة في تعاملها الدبلوماسي مع دول اروبا الغربية الى محاولة عزل فرنسا عنها, فالموقف العدائي الذي تميز به دول الحلف الأطلسي جعل من قادة ج.ت.و يفكرون في طريقة للتخلص من هذا الحصار ومحاولة زعزعة وضرب الروابط المتينة، التي تجمع دول الحلف بفرنسا، ولم يكن من خيار أمامها سوى التحرك داخل بلدان هذا الحلف بغية التأثير على الجماعات الضاغطة وتنوير الرأي العام بحقيقة الكفاح الذي يخوضه الشعب الجزائري، وزيف الدعاية الفرنسية المغرضة[3]، ومن هنا فقد تميز موقف دول الأعضاء في الحلف الأطلسي(بريطانيا، البرتغال، الدانمارك، كندا، ايطاليا، ألمانيا...الخ) بمواقف منسجمة مع فرنسا[4]، وبالرغم من أن الحكومة المؤقتة لم تتمكن من التأثير على الأنظمة الحاكمة بدول اروبا الغربية لتغيير نظرتها تجاه القضية الجزائرية, فإنها استطاعت بالمقابل التأثير على الرأي

[1]- اسماعيل دبش، المرجع السابق،ص187.

[2]- المجاهد،(يوغسلافيا : أول بلد أروبي يتحدى تهديدات ديبري ويؤكد- رسميا- تضامنه مع الجزائر)،العدد14،,1959/06/4م،ص03.

[3]- سيد علي أحمد مسعود، المرجع السابق، ص، ص159-160.

[4]- اسماعيل دبش، المرجع السابق، ص199.

العام الاروبي وكسب ولائه، وتأييد بعض النقابات والشخصيات الفاعلة[1] وكذا المنظمات الغير حكومية والجمعيات الإنسانية والتي تبنت مواقف مناهضة لسياسة حكومتها مثل ما قامت به حركات شعبية معارضة وشخصيات وطنية في بريطانيا، حيث أدانت باستمرار حكومتها لتحالفها مع حكومة باريس ومساعدتها في إبادة الشعب الجزائري، وهو ما دفع بنائب مدير الشؤون الإفريقية في وزارة الخارجية البريطانية السيد سميث الى استقبال ممثل مكتب ج.ت (محمد كلو) عن الحكومة.م.ج.ج عام1959م، مكنته من الوقوف على حقيقة الأوضاع داخل الجزائر و عن أهداف ومبادئ الثورة التي لا علاقة لها بالشيوعية، كما أكد حزب العمال على ضرورة تغيير الحكومة لسياستها تجاه القضية الجزائرية، وهو ما ذهبت إليه بعض الشخصيات المعتدلة في الساحة السياسية البريطانية وأعلنت عن تأييدها المطلق للقضية الجزائرية، وطالبت من حكومتها تغيير موقفها المعادي لقضية الشعب الجزائري، على أساس أن فرنسا دولة استعمارية وبالتالي فان المشكلة هي مشكلة تصفية استعمار وكان من أبرزه هذه الشخصيات السيد بيقان وذلك عام 1959م كما ساهمت هذه التحركات في تكوين لجنة عرفت باللجنة الانجليزية لمساعدة اللاجئين الجزائريين برئاسة النائب العمالي السيد استانوبر والتي انبثقت عن المؤتمر الدولي حول اللاجئين الذي انعقد بالعاصمة الانجليزية لندن، وقد أطلق عليه مؤتمر السنة الدولية للاجئين، هذا وقد ساهمت هذه التطورات في تنشيط العمل الدبلوماسي عن طريق الندوات وعرض الأفلام الوثائقية حول أوضاع الجزائر، ومعاناة الشعب الجزائري في الداخل والخارج، وهو ما جعل القضية الجزائرية تحتل حيزا من الاهتمام لدى المجتمع الانجليزي[2].

أولت الح.م.ج.ج اهتماما خاصا بالدول المجاورة لفرنسا مثل اسبانيا وايطاليا وألمانيا الاتحادية ويشير تقرير لمصالح وزارة الخارجية في 18يناير 1959م بإعطاء اسبانيا أهمية خاصة باعتبارها من أكثر الأهداف حيوية, نظرا لحرية التحرك- النسبية- التي كانت عناصر جبهة التحرير تتمتع بها, بفضل التواطؤ الضمني لحكومة الجنرال فرانكو, وتأتي ايطاليا في الدرجة

[1]- سيد علي أحمد مسعود، المرجع السابق، ص160.

[2]- مريم صغير: المواقف الدولية من القضية الجزائرية 1954-1962م، ص 434.

الثانية من حيث الاهتمام، بفضل موقف الحزب الشيوعي الذي ساند القضية الجزائرية بوضوح منذ البداية، وقد تمكن مندوبو ج.ت.و بها كذلك من عق صلات وثيقة بشخصيات مسيحية مثل انريكي ماتيي المدير العام للشهير لشركة "ايني"(للمحروقات)،غير أن الموقف الرسمي الايطالي حافظ بصفة عامة على وفائه للحليف الفرنسي[1]، وهو نفس الموقف الذي اتخذته ألمانيا الاتحادية مع غض الطرف عن بعض أشكال التعاطف والدم لج.ت.و من لدى بعض المنظمات النقابية والشبانية حيث تبرع النائب الاشتراكي في البرلمان السيد ليبر ورئيس نقابة عمال البناء في جوان 1959م بـ200000مارك ألماني لفائدة تكوين شريحة من الشباب الجزائريين اللاجئين، كما سعى مكتب بون الى الكشف عن أعمال منظمة اليد الحمراء الإرهابية بألمانيا، وسيُتوج هذا العمل في فيفري 1959م بإصدار البرلمان الألماني لتوصية ندد فيها بالأعمال الإجرامية للفيف الأجنبي بالجزائر.

استفادت ج.ت.و من حياد سويسرا وقد بدأ نشاطها بها في منتصف 1957م، مع السيد عمر خوجة الى غاية أكتوبر 1959م حيث قررت الحكومة السويسرية غلق المكتب بدعوى تكوينه بطريقة سرية، وبالتالي فإنه يهدد أمن الكونفدرالية السويسرية على حد زعمها، لكن في ذات الوقت كان المكتب قام بنشاط دعائي بالاعتماد على الطلبة والعمال من خلال الحضور في الملتقيات والندوات لتنوير الرأي العام السويسري[2]، بعدالة القضية الجزائرية وإبطال كل المغالطات الفرنسية حول هذه القضية التي تعتبرها قضية داخلية، وقد نتج عن هذا الموقف كذلك عام 1959م تكثيف نشاط هذه الهيئات غير حكومية، من خلال تجنيد العديد من لجان المساندة للقضية الجزائرية، التي أعلنت وقوفها ضد تجنيد الشباب السويسري في صفوف اللفيف الأجنبي المشارك في حرب إبادة بشرية ضد الشعب الجزائري[3]، وقد أحدثت هذه القضية ضجة كبيرة أثرت على الرأي العام السويسري، حيث تبنتها العديد من الشخصيات السويسرية النافذة

[1]- محمد عباس، المرجع السابق ص ، ص 606-607.

[2]- سيد علي أحمد مسعود، المرجع السابق، ص ص160-162

[3]- مريم صغير،المواقف الدولية من القضية الجزائرية من 1954-1962م، ص 450.

كان من أبرزها رئيس اللجنة السياسية للكونفدرالية السويسرية الذي طرح القضية على البرلمان السويسري في 19جوان 1959م.

لقد تمكن دعاة مساندة القضية الجزائرية من التأثير على الرأي العام السويسري, الذي استجاب لنداءات العديد من اللجان المساندة للشعب الجزائري خاصة اللاجئين الجزائريين في كل من تونس والمغرب الأقصى, وتم جمع المساعدات المادية المتمثلة في أكثر من عشرة أطنان من الملابس تم إرسالها لفائدة اللاجئين الجزائريين من طرف السيد هيغنرر ممثل المصالح المدنية الدولية في مدينة زيوريخ السويسرية[1].

أما عن موقف الدول الاسكندنافية فانه كان متطورا بالمقارنة مع دول اروبا الغربية، فمكتب ج.ت.و في السويد افتتح سنة 1957م وتولى شؤونه السيد شريف ساحلي، الذي كلف بالإشراف على نشاطات الثورة في المنطقة الاسكندنافية، شمل نشاط السويد الجوانب السياسية والإعلامية والإنسانية لصالح اللاجئين الجزائريين، وفي هذا الصدد قدمت الحكومة السويدية إعانة مالية في جانفي 1959م, كهبة للأطفال اللاجئين في المغرب، وبإيعاز من حزب العمال السويدي بدأ الرأي العام السويدي في التعاطف مع كفاح الشعب الجزائري فضلا عن تعاطف العديد من المنظمات الجماهيرية ومن ذلك المبادرات التي قام بها الأحمر السويدي لإعانة اللاجئين الجزائريين. أما عن النرويج فأول نشاط بدأ فيها كان في أفريل 1959م مع السيد صالح محبوبي الذي تمكن من عقد اتصالات مع شخصيات نرويجية أهمها فيميو رئيس لجنة الشؤون الخارجية في البرلمان النرويجي، ومع رئيس المكتب للخارجية النرويجية، هذه الاتصالات جعلت وزير الخارجية النرويجية يتزعم الملتقى الطلابي الذي نظمه مكتب ج.ت.و في غول بالنرويج الذي كان شعاره "سقوط الاستعمار"[2] .

ثالثا: دول أمريكا

[1]- مريم صغير، المواقف الدولية من القضية الجزائرية 1954-1962م،ص، ص450-451.

[2]- سيد علي أحمد مسعود، المرجع السابق، ص ،ص 164-166.

أ- الولايات المتحدة الأمريكية

تعتبر الولايات المتحدة الأمريكية حليف طبيعي لفرنسا, لذلك فقد دعمت تواجد هذه الأخيرة في الجزائر, حيث قامت بإرسال أخصائيين عسكريين, وطائرات عمودية فضلا عن التأييد الدبلوماسي في هيئة الأمم وفي غيرها، لدى الدول بضغط مباشر عليها لتؤيد فرنسا على الأقل أو لتكف عن مناصرة وجهة النظر الجزائرية، أو على الأقل لئلا تنتقد سياسة فرنسا في الجزائر[1]، كما أنها (الولايات المتحدة الأمريكية) لم تقف في عدائها للثورة الجزائرية عند حدود الدعم الغير مشروط لفرنسا، بل راحت تؤلب في دول أمريكا اللاتينية وحلفائها في العالم حيث وقفت ضد كل المحاولات التي فشلت في إدراج القضية الجزائرية ضمن جدول أعمال أشغال الجمعية العامة لهيئة الأمم المتحدة الى نهاية 1960م. ويعود تاريخ نشاط الثورة الجزائرية في الولايات المتحدة الأمريكية الى تأسيس مكتب الجبهة سنة 1955م، الذي كلف به السيد محمد يزيد الى غاية ديسمبر 1958م ليخلفه على رأس المكتب السيد عبد القادر شندرلي بصفة مؤقتة رفقة رؤوف بوشقجي[2].

سعت الحكومة المؤقتة الى محاولة كسب بعض الشخصيات الأمريكية- مثل السناتور الأمريكي جون كينيدي-, سعيا منها لأحداث تحول الموقف الأمريكي يصبح أقل عداءا ولم لا إقناعها بالضغط على الحكومة الفرنسية, ضمن إستراتيجية الحكومة المؤقتة الساعية الى عزل فرنسا عن حلفائها الطبيعيين, كما استطاع مكتب نيويورك، أن يكسب تعاطف النقابات العمالية الأمريكية التي قامت بحركة احتجاجية في أوت 1959م بعد استشهاد عيسات ايدير، كما لم يفت المكتب المشاركة في النشاطات الإفريقية المقامة نيويورك كالاحتفال بيوم إفريقيا الحرة في 15 أفريل 1959م، وفيه رفع لأول مرة العلم الجزائري الى جانب الرايات الإفريقية، وقد عملت الحكومة الجزائرية على استغلال العلاقات الحسنة التي تربطها ببعض الدول العربية لصالح تطوير الموقف الأمريكي، عن طريق حث الحكومات العربية على التدخل لدى السفراء

[1]- مولود قاسم نايت بلقاسم، المصدر السابق، ص174.

[2]- سيد علي أحمد مسعود، المرجع السابق، ص171.

الأمريكيين، كما ستأتي محادثات السيد عبد القادر شندرلي بالسناتور جون كينيدي في أوت 1960م، لتساهم في بدأ دخول الموقف الأمريكي من العداء الى القبول بفكرة منح الشعب الجزائري حق[1] تقرير المصير، والحقيقة أن هذا النشاط الحثيث وتغير المعطيات الدولية أدى الى تغير الموقف الأمريكي بالتدريج، فالولايات المتحدة الأمريكية ستقلقها السياسة الفرنسية في حرب الجزائر، وأصبحت ترى بأنها تهدد مصالحها ومصالح الغرب كله إذا استمرت، في مقابل سعي الاتحاد السوفياتي لتبني كفاح الشعوب وبالتالي المد الاشتراكي في الدول العربية, فالعلاقات السوفيتية العربية خاصة مع الجمهورية العربية المتحدة والعراق شهدت تطورا مطردا، منذ تدخل الاتحاد السوفياتي الى جانب مصر العدوان الثلاثي عليها سنة 1956م. كما حرصت الحكومة المؤقتة من خلال ممثلها في نيويورك على إسماع صوتها للرأي العام الأمريكي كلما سنحت الفرصة بذلك, من خلال حضور المؤتمرات والندوات العالمية التي تقام بها, مثل حضور السيد عبد القادر شندرلي في المؤتمر العالمي للبترول ماي- جوان1959م, والذي استغله لطرح رؤية الحكومة المؤقتة الجزائرية حول مسألة بترول الصحراء الجزائرية وكذا حضور معرض الثقافات الأجنبية في أوت 1959م[2].

ب- دول أمريكا اللاتينية

كانت معظم بلدان أمريكا اللاتينية في أواخر الخمسينات من القرن الماضي واقعة تحت النفوذ الأمريكي بدرجات متفاوتة، فكانت لذلك تميل حيث تميل واشنطن في الجمعية العامة للأمم المتحدة, وكانت لجنة التنسيق والتنفيذ قد دشنت الاتصالات ببلدان وسط وجنوب القارة في خريف 1956م، حيث لقي الوفد الجزائري برئاسة فرحات عباس استقبالات حارة ودعا صادقا من لدى الجاليات العربية خاصة بفضل مساعدة السفارات المصرية والسورية، وكان لهذه الجولة الأولى صدى في أروقة الأمم المتحدة بمساندة بعض البلدان لتسجيل القضية الجزائرية وامتناع البعض الآخر عن التصويت على الأقل أثناء عرض اللوائح الخاصة بالقضية على

[1]- عمر بوضربة, المرجع السابق, ص168.

[2]- نفسه، ص 168-170.

الجمعية العامة، لكن معظم بلدان أمريكا اللاتينية توقفت علاقاتها بالقضية عم هذا الحد، حيث لم تحصل الحكومة المؤقتة قبل 1961م على أي اعتراف من هذه البلدان, لذا كلن يتوجب عليها استئناف حملاتها التحسيسية باتجاه هذه المنطقة بأمل تحقيق نتائج أكثر ايجابية، وفي هذا الإطار قام بن يوسف بن خده وزير الشؤون الاجتماعية–سابقا– في خريف 1960م، بجولة جديدة عبر عدد من الدول مثل الأرجنتين والشيلي والأوروغواي، وحسب البرقيات التي كان يرسلها من هناك أن الوفد حظي باستقبالات حارة مشجعة، رغم اعتراض السفارات[1] الفرنسية بنية عرقلة الوفد والتشويش عليه، وكانت محطة الشيلي مثلا متميزة، لأن وفد الحكومة المؤقتة استقبل بمجلس الشيوخ من طرف رئيس جبهة العمل الوطني سلفادور الليندي[2]*.

هذا ويبقى دعم كوبا للثورة الجزائرية فريدا من نوعه ضمن دول أمريكا اللاتينية، وهو ما عبر عنه الزعيم الثورة الكوبية فيدال كاسترو*بقوله[3]"إن الجزائريين حاضرين معنا في كل مكان تحتدم فيه المعركة من أجل الحرية". كما أنها لم تكن تمر مناسبة في داخل كوبا أو خارجها دون أن يعلن كاسترو في خطبه العديدة عن تأييده الصادق لكفا الشعب الجزائري[4]، كما شهدت أمريكا اللاتينية(الدول التي ساندت القضية الجزائرية) مظاهرات صاخبة (5سبتمبر1959م) نظمتها بلدانها تضامنا مع الشعب الجزائري، ومطالبين برحيل الاحتلال الفرنسي من الجزائر، وحمَلوا هيئة الأمم المتحدة ومنظمات حقوق الإنسان الدولية مخاطر الإبادة التي تمارسها فرنسا ضد الشعب الجزائري، منددين بما يجري في الجزائر من حرب عنصرية تدمر العنصر البشري أمام أعين الرأي العام الدولي مع السكوت المطبق عما يجري في الجزائر من جرائم ضد

[1]– محمد عباس, المرجع السابق, ص608–609.

[2]– نفسه، ص609.

*– انتخب رئيس جمهور التشيلي مطلع السبعينات من القرن الماضي, واغتيل في انقلاب الجنرال بينوشي في خريف 1973م.انظر محمد عباس،المرجع السابق، ص609.

–**–زعيم الثورة الكوبية الشيوعية التي أطاحت بنظام باتيستا سنة1959م وفي نفس السنة ترأس الجمهورية الكوبية.

[3]– سيد علي أحمد مسعود, المرجع السابق, ص170.

[4]– المجاهد,(بين كوبا والجزائر), العدد 46, 13 جويلية 1959م, ص2.

الإنسانية ترتكبها السلطات الفرنسية ضد المواطنين العزل, ولا يندد المجتمع الدولي بتلك الجرائم النكراء, وبهذه المظاهرات المنظمة في دول أمريكا اللاتينية تضامنا مع الشعب الجزائري تصبح شعوب ودول ثلاث قارات هي آسيا وإفريقيا وأمريكا اللاتينية مع استقلال الجزائر[1].

رابعاً: القضية الجزائرية أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة:

كان الهدف الأساسي للثورة من تفعيل العمل الدبلوماسي على جميع المستويات هو إيصال قضيتها إلى هيئة الأمم المتحدة المكلفة بالنظر و معالجة القضايا الشائكة في العالم والتي من أهمها قضايا تقرير المصير، و عليه فإن جبهة التحرير الوطني رأت ضرورة تسخير جهد أكبر و فعال على المستوى الدولي لكسب تأييد قاعدة عريضة في المحافل الدولية لإبراز عدالة القضية الجزائرية بغية دفع هذه المحافل إلى الاعتراف بالأمر الواقع، وتحمل مسؤولياتها لممارسة مزيد من الضغط على فرنسا للإسراع في الدخول في مفاوضات مع الممثل الشرعي والوحيد للشعب الجزائري –جبهة التحرير الوطني– لاسترجاع الجزائر سيادتها الوطنية الكاملة.

بدأت دبلوماسية جبهة التحرير تفرض تواجدها داخل أروقة الهيئة الأممية منذ دورتها العاشرة سنة 1955 عندما ناقشت الجمعية العامة مشروع لائحة الدول الآفروآسيوية تعترف فيها بحق الشعب الجزائري في تقرير مصيره، منادياً بضرورة إجراء مفاوضات بين طرف النزاع، مستندة في طلبها هذا إلى مبدأ تقرير المصير و إلى قرار 637 الفقرة 5 الذي يؤكد هذا المبدأ، وقد عرضت اللائحة على التصويت يوم 09 ديسمبر وفازت بالأغلبية الضرورية لامتناع عدد من حلفاء فرنسا على التصويت خاصة الولايات المتحدة الأمريكية[2]، إذ كانت نتيجة التصويت كما يلي: صوّت 28 بلداً لصالح التسجيل، و 27 ضده، و امتنعت 5 بلدان عن التصويت[3] .

---

[1]– بشير كاشه الفرحي: مختصر وقائع وأحداث ليل الاحتلال الفرنسي للجزائر 1830–1962م, طبعة خاصة, وزارة المجاهدين, 2007م, ص216.

[2]محمد عباس، المرجع السابق، ص 568

[3]بوعلام بن حمودة، المصدر السابق، ص 501

قررت الجمعية في هذه الدورة بأغلبية الأصوات إدراج القضية الجزائرية في جدول أعمالها إلا أن الموضوع لم يدرس لاشتراط فرنسا في اللجنة شطب القضية الجزائرية كشرط للعودة إلى مشاركتها في جلسات الهيئة العامة القادمة و كنتيجة لهذا الشرط حدث انقسام شديد في الرأي وسط وفود المناقشة و باقتراح عام من الوفود أجّل موضوع دراسة القضية إلى الدورة الحادية عشرة.

بداية من سنة 1957 أصبح ملف القضية الجزائرية يطرح في هيئة الأمم المتحدة بشكل أكثر جدية و اهتمام من طرف المجموعة الدولية على الرغم من المحاولات الفرنسية الهادفة إلى عرقلة ذلك حيناً و عدم الاكتراث به حيناً آخر[1].

كان لتشكيل الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية و الاعترافات بها أن مكن للوفد الجزائري في نيويورك من أن يحقق الأهداف المسطرة من قبلها، فقد أعادت الجمع العامة للأمم المتحدة في دورتها الثانية عشرة 1958 التذكير بلائحتها التي أصدرتها في الدورة الحادية عشرة 1957 لبحث القضية الجزائرية معبرة عن قلقها من تطور الوضع في الجزائر و مما جاء في هذه اللائحة قولها[2]: "بعد الاستماع إلى الوفود المختلفة و بعد مناقشة المسألة الجزائرية، و اعتباراً للحالة في الجزائر، حالة أدّت إلى الآلام و الخسائر في الأرواح ، إن الجمعية العامة تعبر عن أملها في إيجاد حل سلمي و ديمقراطي و عادل و ذلك بوسائل ملائمة و بروح التعاون طبقاً لمبادئ ميثاق الأمم المتحدة ..." (15 فبراير 1957).

كما سجلت في لوائحها عرض الوساطة بين جبهة التحرير الوطني و فرنسا الذي تقدم به كل من لحبيب بورقيبة رئيس الجمهورية التونسية، و ملك المغرب محمد الخامس و كامل الهيئة أن

[1] لزهر بديدة، المرجع السابق، ص118

[2] بوعلام بن حمودة، المصدر السابق، ص 502

يباشر الطرفان الجزائري و الفرنسي و في أقرب الآجال في محادثات سياسية بعيداً عن استعمال وسائل أخرى[1].

شهدت الدورة الثالثة عشرة (سبتمبر- ديسمبر 1958) بداية التدهور الحقيقي للموقف الفرنسي في الأمم المتحدة بنيويورك و الولايات المتحدة عموماً نتيجة تعاني مندوبو الجبهة في بلورة عملهم الدبلوماسي، كما سهدت هذه الدورة تشكيل المجموعة الفرعية الإفريقية ضمن المجموعات الأفروآسيوية في الأمم المتحدة تطبيقاً لقرار المؤتمر الأول لدول إفريقيا المستقلة المنعقد بأكرا و منذ ذلك الوقت أصبحت هذه المجموعة هي التي تقوم بإعداد مشاريع اللوائح المتعلقة بالجزائر في الأمم المتحدة تعترف من خلالها بحق الشعب الجزائري في الاستقلال وأوصى بإجراء مفاوضات بين الطرفين المتنازعين و كانت نتائج التصويت كالتالي: 35 نعم، 28 ممتنعاً[2]، و اعتبرت جبهة التحرير هذه النتيجة انتصاراً دبلوماسياً تمكنت من خلاله تحقيق ثلاث مكتسبات لخصتها جريدة المجاهد في عددها 24 ديسمبر 1958 تمثلت في ثلاث اعترافات: الاعتراف بحالة الحرب في الجزائر، و الاعتراف بالحكومة المؤقتة، والاعتراف بالحق في الاستقلال[3].

أثارت هذه النتيجة وزير الخارجية الفرنسية أنطوان بيناي ANTOINE Pinay الذي لم يجد سوى الانسحاب من الجلسة تعبيراً عن موقف الحكومة الفرنسية التي اعتبرت مسألة الجزائر مسألة داخلية بالنسبة لفرنسا و لا يحق لأعضاء الأمم المتحدة النظر فيها[4]، هذا الانسحاب كان سبباً أتاح للمدافعين عن مواقف جبهة التحرير بالتقدم على انهيار فرنسا.

[1] لزهر بديدة، المرجع السابق، ص 119

[2] صالح بلحاج، المرجع السابق، ص 340

[3] سليمان الشيخ: الجزائر تحمل السلاح أو زمن اليقين، دراسة تحليلية في تاريخ الحركة الوطنية و الثورة المسلحة، دار القصبة، الجزائر، 2007، ص 464.

[4] بوعلام بن حمودة، المصدر السابق، ص 502

قدم المشروع نفسه من جديد في الدورة الرابعة عشرة 01 ديسمبر 1959 لكن لم يحصل على الثلثين فرفض في التصويت النهائي الشامل إذ كانت مناورات الوفد الفرنسي في كواليس الأمم المتحدة هي التي تمكنت من الحيلولة دون إقرار الجمعية لائحة عن الجزائر و قد نشر الوفد الجزائري في نيويورك بياناً أرجع فيه نتيجة التصويت إلى مناورات و ضغوط الائتلاف الأطلنطي الذي اتخذ بناء على طلب فرنسا موقفاً متشدداً ضد إقرار لائحة من أي نوع كان[1].

و تميزت سنة 1960 بنشاط مكثف في التاريخ الدبلوماسي للجبهة توج بانتصار ساطع في الدورة الخامسة عشرة للأمم المتحدة 30 ديسمبر 1960 يعود ذلك إلى أسباب عديدة كان في مقدمتها التغير الذي طرأ على وزارة الخارجية في بداية السنة بتعيين كريم بلقاسم وزيراً للخارجية في الدورة الثالثة للمجلس الوطني للثورة مما أعطى دفعاً قوياً لدبلوماسية الجبهة[2]، ضف إلى ذلك أن جبهة التحرير الوطني في هذه الدورة اشترطت إدخال مراقبة الأمم المتحدة في عملية الاستفتاء و هو ما مكن الجبهة من الحصول على الأغلبية النسبية تعترف بحق الشعب الجزائري بحرية تقرير مصيره و الاستقلال، و الذي سيتم المصادقة عليه من ذرف الجمعية العامة للأمم المتحدة في دورتها 16 مارس 1962

و هو ما يجعلنا نخلص إلى مجموعة نتائج أهمها:

أ- **البلدان الاشتراكية:** لقد كان لبعض الدول الاشتراكية دور ايجابي للقضية الجزائرية، حيث كان الجزء الأكبر من آسيا ضحية للتوسع الاستعماري و لذلك كان لها تأييد كبير ودعم معنوي لحزب جبهة التحرير الجزائرية.

ب- **دول غرب أوروبا:** نظراً للمواقف المنسجمة لها مع فرنسا فقد سعت بعثات جبهة التحرير الوطني في أوروبا الغربية إلى كسر تحالف هذه الدول مع فرنسا و العمل على

[1] صالح بلحاج، المرجع السابق، ص 340

[2] _نفسه.

زعزعته، و من ثمة تغيير مواقفها اتجاه القضية الجزائرية، و كسب مساندة قوية لها من طرف هذه الدول.

ج-مع الولايات المتحدة الأمريكية و أمريكا اللاتينية:

إن الموقف المنحاز لفرنسا من طرف الولايات المتحدة الأمريكية و تقديم المساعدات والدعم لها في حربها في الجزائر و تأليبها لدول أمريكا اللاتينية للوقوف هي الأخرى ضد الثورة الجزائرية كل هذا جعل الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية و مكاتبها في أمريكا تسعى جاهدة لتغيير هذا الموقف و إيقاف الدعم الواسع لفرنسا ومن ثمة إدانة الأعمال القمعية لها في الجزائر.

وما يمكن استخلاصه مما سبق هو أن جبهة التحرير الوطني في إطار عملها الدبلوماسي نجد أنها قد أولت للبعد الدولي أهمية خاصة و لتحقيق هدفها اتخذت من الندوات العربية والمؤتمرات الإفريقية الآسيوية كمنابر لها في التعريف بتطور كفاح الشعب الجزائري و حشد التأييد له محاولة منها تطويق السياسة الاستعمارية فضح أساليبها الشنيعة في مثل هذه المحافل المتعددة الأشكال و المضامين.

فعملت الحكومة كل ما بوسعها للاستفادة من أي تجمعات افريقية أو حتى عالمية قصد الحصول على تضامن ومساندة و تأييد شعبي، و رسمي للقضية الجزائرية لسد الطريق أمام المناورات التي تقوم بها فرنسا في إفريقيا و التي تهدف من خلالها إلى فصل الثورة عن محيطها الجغرافي الطبيعي و هو إفريقيا.

وبذلك داومت الحكومة على حضور هذه الندوات المختلفة من مؤتمرات رسمية للدول الإفريقية المستقلة إلى مؤتمرات الشعوب الإفريقية من أكرا إلى أديس أبابا فالمؤتمرات العالمية.

خاتمة الفصل

ومن خلال ما تم عرضه في هذا الفصل خلصنا الى:

- اعطت ج.ت.و أهمية خاصة للعمق العربي في كفاحها ضد الاحتلال الفرنسي على مختلف الجبهات, حيث وضعت الدور الحيوي للعالم العربي والاسلامي نصب عينيها، واستطاعت الثورة الجزائرية بتفعيله من حمل الأقطار العربية والإسلامية على تقديم يد العون والمساعدة, سواء كان هذا الدعم مشورة أخوية أو الامداد بالسلاح أو دعم اعلامي أو ديبلوماسي لدفع القضية الجزائرية الى الأمام.

- لم تكتفي الحكومة المؤقتة بالدعم العربي بل تجاوزته الى الدعم الافريقي والآفرو آسيوي والذي ساهم من خلال اللقاءات والمؤتمرات المنعقدة في فترات مختلفة، في تأييد القضية الجزائرية ونصرتها في المحافل الدولية ودعمها ماديا ومعنويا في الداخل. كما كان لبعض المؤتمرات العالمية دور ايجابي لصالح القضية الجزائرية وقد ساهمت في تنوير الرأي العالمي لما يحصل فالجزائر ومن ثمة كسب المزيد من التأييد لقضية الشعب الجزائري.
- ساهمت المكاتب الخارجية للحكومة المؤقتة ونشاطها في بلدان العالم في كسب تأييد قوي من قبل شعوب هذه الدول للقضية الجزائرية, لاسيما البلدان الاشتراكية وعلى رأسها الاتحاد السوفياتي والصين ويوغسلافيا, وكذا بعض النقابات والمنظمات الغير حكومية في بلدان غرب اروبا, كما سعت قيادة ج.ت.و في مواصلة ضغطها على الدول الحليفة لفرنسا من اجل دفعها الى معارضة سياسة فرنسا في الجزائر ومساندة هذه الاخيرة، وقد كان للجالية العربية دور كبير في ذلك لاسيما في دول أمريكا اللاتينية.
- وبفضل هذه المواقف استطاعت ديبلوماسية ج.ت.و ممثلة في الحكومة المؤقتة الجزائرية في كسب دعم المجتمع الدولي من خلال التعريف بالقضية الجزائرية وجلب اهتمام الرأي العام العالمي وتعاطفه معها ومن ثمة طرحها في أعلى هيئة دولية ألا وهي هيئة الامم المتحدة.

الفصل الثالث

موقف فرنسا من التدويل

المبحث الاول: المشاريع الاقتصادية والاجتماعية

المبحث الثاني: المشاريع السياسية و العسكرية

عملت الحكومات الفرنسية المتعاقبة على محاولة القضاء على الثورة الجزائرية وتصفيتها باستعمال القوة والعنف معتبرة أن مفجروها متمردين وخارجين عن القانون، إلا أن صمود الثورة واتساع صداها داخليا وخارجيا دفع بهذه الحكومات لإتباع سياسة المناورة والمراوغة،66وعملت بشكل مكثف وعلى مختلف الميادين (سياسيا، اقتصاديا، عسكريا...) لإفشال تحقيق القضية الجزائرية انتصار على المستوى الدولي واسترجاع الاستقلال،وقد كان للحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية مواقف واضحة من تلك المشاريع والإغراءات وهو ما سنعالجه في هذا الفصل من خلال:

المبحث الأول: المشاريع الاقتصادية و الاجتماعية

كثفت الحكومة الفرنسية جهودها الاقتصادية وكذا الاجتماعية للقضاء على الثورة وذلك وفق الإستراتيجية التي وضعها الجنرال ديغول بعد وصوله إلى الحكم بفرنسا وهو ما سنحاول معالجته من خلال المحاور التالية:

أولا: تمرد 13ماي ومجيء ديغول للحكم

أوقعت الثورة الجزائرية منذ اندلاعها في الفاتح من نوفمبر 1954م فرنسا في أزمات سياسية واقتصادية هددتها بالانهيار السياسي لاسيما في ظل زحف الثورة المتواصل وعجز القوات الفرنسية على إيقافه،وفي هذا الصدد يقول فرانز فانون[1]" ها هي فرنسا تصبح بدون حكومة للمرة الرابعة منذ أول نوفمبر1954م فبعد حكومات ادغر فور، وغي مولي،وبورجيس مونوري، والحكومة الأخيرة التي سمت نفسها حكومة الوحدة الوطنية والتي رأسها فليكس غيار، ها هي فرنسا تواجه أزمة جديدة يتفق الجميع على اعتبارها بالغة الخطورة" فلقد تكتل الجيش الفرنسي مع المعمرين،وأنشأ لجان الأمن وتتابعت الأحداث منذ 13 مايو 1958م،حتى أول جوان من

[1]- محمد لحسن ازغيدي, المرجع السابق, ص168.

*- ولد في 1890/11/22م, تخرج من الكلية الحربية كضابط سنة 1912م,ثم ترقى كنقيب بعد الحرب العالمية الأولى ثم عقيد في الحرب العالمية الثانية, وفي نوفمبر 1945م أصبح رئيس للحكومة الفرنسية وقدم استقالته بعد شهرين من الحكم ليعود الى السلطة في جوان 1985م, انظر عبد المجيد عمراني, المرجع السابق, ص ص 120،121.

العام نفسه وكانت تهدف هذه الحركة الى الإدماج التام مع فرنسا والحيلولة دون قيام الحكومة الفرنسية بالمفاوضة مع رجال الشرطة.

ففي 13 مايو قام العسكريون الفرنسيون بانقلاب عسكري في الجزائر بقيادة الجنرال جاك ماسو وأعلنوا على العالم تسلمهم الحكم، وفي اليوم التالي أذاع ما سموه بمجلس الثورة العسكري، نداء الى الجنرال ديغول* دعاه فيه الى تسلم الحكم، وعلى اثر ذلك تفاقمت الأزمة واضطربت الأمور في فرنسا وانقسم أهلها على بعضهم ،العناصر الرجعية الاستعمارية تؤيد عودة ديغول الى الحكم وفي حين أن القوى الشعبية الديمقراطية تعارض ذلك، وأصبحت فرنسا على شفا الحرب الأهلية كما أذاع الجنرال راؤول صالان قائد القوات في الجزائر أنه تسلم مؤقتا حكم الجزائر،وقد شكل المتمردون مجلسا عسكريا من أحد عشر(11) عضوا برئاسة زعيم الانقلاب ماسو قائد جنود المظلات[1] الذي بادر بتوجيه نداء الى الجنرال ديغول وبرقيات التهديد بفصل الجزائر عن فرنسا الى كل من رئيس الجمهورية ،ورئيس الوزراء،ورئيس الجمعية الوطنية في باريس، وبحدوث الانقلاب العسكري في الجزائر أصبح "مكملان" رئيس الدولة الفرنسية يواجه أخطر أزمة مرت بها فرنسا،وهكذا لم تنته الأزمة إلا بوصول ديغول إلى الحكم، حيث تم تعيينه كرئيس للجمهورية الفرنسية في أول جوان 1958م،وفي4 جوان جاء الجنرال الى الجزائر وخطب تاركا في الأذهان جملته المشهورة " لقد فهمتكم" ومن جملة ما قال " أن كل سكان الجزائر فرنسيون 100بالمائة, متساوون, في مدرسة واحدة..."[2].

[1] - محمد لحسن أزغيدي،المرجع السابق،ص168.

[2]– فرحات عباس, المصدر السابق, ص317.

ثانياً: مشروع قسنطينة

بعد فشل كل الخطط الاستعمارية للحكومات الفرنسية المتعاقبة لتصفية الثورة لجأ ديغول بدوره إلى خطة جديدة لعله يحقق بها ما فشل فيه غيره معللاً بأن الشعب الجزائري إنما ثار من أجل إصلاح وضعه الاجتماعي تحت ظل الاستعمار، وأوضح سياسته الإصلاحية أثناء زيارته للجزائر في 06 جوان 1958، فصرح قائلاً:[1]<< إن هذا البلد (أي الجزائر) الحيوي والشجاع، ولكنه الصعب والمعذب إلى هذا الحد عليه أن يتغير بعمق بحيث تصبح شروط الحياة به على الدوام أفضل لكل واحد وواحدة، وأن تحقيقه على أرض الواقع يكون بتطوير مصادر الأرض وجهد الإنسان، وعظماء النخبة، وأن يقدم التعليم فيه للأطفال... وباختصار فعلى الجزائر بأكملها أن تأخذ نصيبها مما تستطيع أو يجب أن توفر الحضارة الحديثة من رفاهية وكرامة>>.

وبالفعل شرع ديغول في تنفيذ استراتيجياته الكولونانية فكانت بداية برنامجه الاصطلاحي من الشرق الجزائري في ما عرف بمشروع قسنطينة.

جاء هذا المشروع في خطاب أعلنه في 03 أكتوبر 1958 كخطة خماسية لتنمية اقتصادية واجتماعية لصالح الجزائريين في الفترة الممتدة من 1959 حتى 1964، وأوضح ديغول مشروعه هذا بقوله:[2]<<إن إنشاء مساكن لمليون نسمة، و منح الزراعيين المسلمين 250 ألف هكتار من الأراضي الصالحة للزراعة، و أحدث 400 ألف وظيفة جديدة، و في مجال التعليم فإن ارتياد المدارس خلال الفترة المذكورة سيشمل ثلثي البنات و البنين على أن يستكمل عددهم في السنوات التالية>>، وإذا ما أمعنا النظر في هذا القول نجد أن هذا المشروع ما هو إلا حلقة مكملة للمخطط التنموي الذي ارتبطت به الإدارة الفرنسية بالجزائر منذ السنة الأولى للثورة 1955 فيما عُرِفَ بمشروع سوستيل الناص على ضرورة الترقية الاجتماعية للمسلمين الجزائرية.

---

[111] –ناصر الدين سعيدوني:الجزائر منطلقات و أفاق،ط1،دار الغرب الإسلامي: بيروت ،2000،ص248.

[2] – محمد لحسن أزغيدي،المرجع السابق،ص194.

ومن الاستثمارات التي خصّ بها ديغول مدينة قسنطينة كذلك إقامة صناعة حديد وصلب بتروكيماوية متطورة من طرف الحكومة الفرنسية، وأرباب الصناعات بفرنسا انطلاقاً من مجمع الصلب بعنابة ومعالجة الفسفاط بجبل العنق والبيتروكيماويات بأرزيو ،وأسست لهذا الغرض عدة شركات وتخصيص عشر الوظائف والخدمات العمومية (الإدارة،القضاء،الجيش، التعليم...) في فرنسا للعنصر الجزائري المسلم[1].

من المعروف أن الثورة الجزائرية بعد مؤتمر وادي الصومام 1956 عمت التراب الوطني وامتازت بالشمولية التامة، بمعنى أنه كان من الممكن أن يكون برنامج الجنرال ديغول الإصلاحي شامل بشموليتها إلا أنه خص بذلك مدينة قسنطينة، وهو ما جعل بعض المؤرخين لمجريات الثورة الجزائرية يقفون عن سبب اختيار ديغول لمدينة قسنطينة لعرض مشروعه دون غيرها، وفسر ذلك بكونها مدينة جزائرية تقع بالداخل أي بعيداً عن التجمعات الأوروبية بالمدن الساحلية وهو ما جعلها تمتاز بقلة العنصر الأوربي ضف إلى ذلك أن هذه المدينة غلب عليها الطابع الإسلامي، فهي مهد الحركات الإصلاحية الإسلامية بالجزائر وإحدى مواطن المقاومة الرئيسية ضد الفرنسيين،فهي نموذج للتجمعات السكانية الكثيفة التي تسودها البطالة وتهزها المشاعر الوطنية الفياضة والمتعاطفة مع الثورة،الأمر الذي جعلها في نظر الساسة الفرنسيين آنذاك ميدان تجربة اقتصادية واجتماعية هادفة،ومن هذا المنطلق بدأ ديغول في تنفيذ مشروعه و التمهيد لتحقيقه.

[1]- ناصر الدين سعيدوني،المرجع السابق،ص251.

أهداف المشروع:

سعت الحكومة الفرنسية من خلال إعلانها عن هذا المشروع إلى تحقيق جملة من الأهداف الرسمية منها القريبة والبعيدة والتي يمكن إبرازها في ما يلي:

فالأهداف تتضح بشكل جلي في المجال السياسي وفي إطار التنمية بمختلف جوانبها الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وغيرها، إذ حاول الجنرال ديغول من خلال مشروعه هذا كسب ثقة الشعب الجزائري وتأييده للإدارة الاستعمارية بإيجاد آليات كفيلة بإحداث قطيعة جذرية مع الثورة باعتبار أن احتضان الشعب للثورة هو سر قوتها وامتدادها وبقاؤها[1].

تطوير الجزائر صناعياً وجعلها قادرة على مسايرة العصر الحاضر ومن الأهداف القريبة كذلك هو ضمان زيادة الدخل الوطني الجزائري بنسبة 7,5 % سنوياً والقضاء تدريجياً على الفروق في المستوى المعاشي بين الجزائر وفرنسا وضمان مستقبل تعايشي سلمي بين الأوروبيين والجزائريين[2].

- طمأنة غلاة المعمرين و إقناع قادة الجيش بتمسكه بالجزائر الفرنسية
- العمل على القضاء على الأسلوب الاقتصادي الاستعماري التقليدي المعتمر على الأرض والمعبر عنه بالاستعمار القديم Vieux Colonisation.
- ربط الاقتصاد الجزائري الناشئ بالآلة الاقتصادية الفرنسية الأكثر تطوراً وفاعلية ودفعه إلى الاندماج في الاقتصاد الفرنسي كما أشارت إليه صحيفة الأصداء الفرنسية les Echos في عددها الصادر في 10 نوفمبر 1960 بما نصه<<إن مشروع قسنطينة

[1]– لخضر شريط[وآخرون]:إستراتيجية العدو الفرنسي لتصفية الثورة الجزائرية،منشورات المركز الوطني للدراسات و البحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954،طبعة خاصة وزارة المجاهدين،2007،ص286.

[2]– محمد لحسن زغيدي:، المرجع السابق، ص 194

يتوقع منه اندماج الاقتصاد الجزائري بفرنسا، وفي حالة تعذر ذلك فإنه يتوجب أن يؤدي إلى مشاركة فرنسية–جزائرية ملائمة للمنافع والفوائد الناجمة عنه>>[1]

أما عن جملة الأهداف التي رسم ديغول مسارها على المدى البعيد:هو محاولة خلق وضع اقتصادي مرتبط بفرنسا من الصعب في المستقبل على أي نظام حكم في الجزائر التخلص من آثاره أو الحد من نتائجه ومن خلال مشروع قسنطينة كانت الحكومة الفرنسية ترمي إلى دفع الجزائريين تدريجياً للتخلي عن المطالبة الوطنية مقابل مكاسب اقتصادية ومنافع اجتماعية وترقية ثقافية محاولة منه كسب الوقت وتأجيل الحل الحتمي للمشكل الجزائري الذي يعتبر المسألة الجزائرية في واقع قضية سياسية لا تجد حلاً لها إلا بتصفية الاستعمار[2].

ثالثا: موقف الحكومة المؤقتة منه:

تفطنت الثورة التحريرية الى أهداف المشروع القريبة وتخوفت من أهدافه البعيدة فعمدت الى وضع إستراتيجية لإفشال تحقيق أبعاده داخليا وخارجيا والمتمثلة في :

1- داخليا: عملت ج.ت.وج.ت.و على تنبيه السكان بمخاطره ودفعهم لمقاطعته وعدم تقبل التسهيلات والفوائد التي أتى بها ، بل وأوقعت العقاب في بعض الجهات ببعض من تسلموا قطعة أرض مستصلحة بموجب هذا المشروع ،وجندت الجبهة كل طاقاتها ضده بإصدار المناشير وإقامة الجمعيات العامة ، والتصريحات عن طريق الإذاعات ،كما كان للقمع المستمر للمواطنين دور في مساعدة موقف الجبهة.

ويتضح رفض الشعب الجزائري للمشروع في قول السيد بن طامة في لقاء له مع جريدة المجاهد ،عن ناحية سطيف " أن الشركة الجونفية بها كانت تمتلك حوالي 40 ألف هكتار قسمت على الفلاحين واقامو لهم سكنات ، لكن الثورة وقفت ضده والشعب كذلك . الشركة

[1]–ناصر الدين سعيدوني،المرجع السابق،ص،ص257–261.

[2] نفسه، ص 259

الجزائرية للبنك بدورها كانت تملك حوالي 20 ألف هكتار في قسنطينة وسطيف فشلت كذلك ، وبالنسبة للمدن في قطاع الوظائف والبناء ، اصطدم البناء بضعف القدرة الشرائية للمواطن ، أما الوظائف فقد رفضها الجزائريون كذلك ."[1]

داومت الجبهة على محاولاتها لانقاد الشعب من الوقوع في خطر هذه المناورة ، غير أن الضغط العسكري الذي صاحب تطبيق المشروع حال دون مواصلتها لهذا الجهاد ، فقد اضطر قسم من سكان الأرياف التحول نحو مراكز التجمع والمحتشدات ، وجعل عدد العاملين بجانب الجيش الفرنسي من الجزائريين (الحركيين) ، هو ما جعل قيادة الولايات كالولاية الثانية على سبيل المثال توجه باستمرار مناشير الى المجندين فرنسيين وجزائريين والقومية (الخونة) واللفيف الأجنبي تدعوهم الى الفرار من صفوف الجيش الفرنسي والالتحاق بالثورة ،و كان لهذه العملية نجاحها المعتبر حيث التحق بعضهم وفيهم من حمل معه – بالإضافة الى سلاحه – كميات من الأسلحة والذخيرة.[2]

وبهذا الموقف للشعب أصيب هذا المشروع والمستعمر بخيبة أمل في تنفيذه كمحاولة لإضعاف الثورة بإبعاد الشعب عنها إذ تنبه الشعب الجزائري لذالك ورفضوا المشروع من أساسه،وهو ما جعل الحكومة الفرنسية تلجئ الى طرق أخرى تمثلت في اللجوء الى القوات العسكرية واستعمال حرب الإبادة لضمان الحل الحاسم وقد اعد لذالك مشروع جهنمي عرف ببرنامج شال سيتم التطرق له في إطار دراستنا للمبحث الثاني من هذا الفصل.

2- أما على المستوى الخارجي : فإن أواسط الحكومة المؤقتة بتونس شعرت هي الأخرى بمخاطر المشروع وحاولت عن طريق الوسائل المتاحة لها توضيح وشرح انعكاساته على الكفاح المسلح وتأثيره على الرأي العام العالمي ، وفي هذا الصدد دائبت

[1]- محمد لحسن أزغيدي،المرجع السابق،ص195.

[2]- علي كافي،المصدر السابق،ص121.

الصحيفة المركزية لجبهة التحرير الوطني (المجاهد) على نشر مقالات تناولت جوانب المشروع وخلفياته نذكر منها على سبيل المثال، المقالات التالية:

مصانع الفولاذ بعنابة والاستعمار الجديد (عدد 39 /10 افريل 1959) ومركب عنابة في تعطل (عدد 49/ 30 أوت 1959 ، ومصانع حديد عنابة ومشروع قسنطينة وأساس الامبريالية (عدد 68 /5 أوت 1960) ، ونهاية مفوض تقنوقراطي دولو فريبي de louvrib i أو الضوء الأحمر أمام مشروع قسنطينة (عدد 15/54 ديسمبر 1960) [1].

ومن خلال هذه المقالات نلاحظ أن معالجة مشروع قسنطينة من قبل الجبهة جاء كتعليق ظرفي ركز بدوره على الجانب الاقتصادي ،وبالتالي مجابهة الحكومة الفرنسية بنفس تكتيكها.

المبحث الثاني : المشاريع السياسية والعسكرية

لم تتوقف الطموحات الفرنسية في إبقاء الجزائر ضمن أقاليمها الفرنسية عند حدود الإغراءات الاقتصادية والاجتماعية بل تعدتها الى المشاريع السياسية وكذا العسكرية وهو ما سنتطرق إليه في هذا المبحث في الشقين السياسي والعسكري وإبراز رد فعل الحكومة المؤقتة والثورة بصفة عامة من تلك المشاريع.

أولا: سياسيا

أ/ مبدأ تقرير المصير:

بلغت السياسة الديغولية الذروة في القمع فقد كانت أعمال ومشاريع ديغول تتجه نحو تصفية جيش التحرير الوطني من جهة ، وتحقيق دمج الجزائر بفرنسا من جهة أخرى.

فبالنسبة للدمج يكفي التذكير بثلاثة مشاريع تقدمت بها الحكومة الفرنسية في النصف الأول من

[1]– ناصر الدين سعيدوني، المرجع السابق،ص268.

سنة 1959م يتعلق بالدمج المالي والاقتصادي للجزائر،فالمشروع الأول يتعلق بإلغاء الاستقلال المالي للجزائر، ودمج ميزانية الجزائر في الميزانية الفرنسية،أما الثاني فينص على توحيد الشارات النقدية بين الجزائر وفرنسا، والثالث ينص على إلغاء الرقابة الجمركية،على السلع والأشخاص, في حالة التنقل بين الجزائر وفرنسا وبالعكس. وبتحقيق تلك المشاريع تصبح الجزائر عبارة عن محافظة فرنسية،وهذا ما كانت الحكومة الفرنسية تعمل على تحقيقه،وأمام هده السياسة الإدماجية أصبحت جبهة التحرير في حرب جديدة مع فرنسا متمثلة في إثبات كيانها أمام ادعاءات ديغول ومشروعاته، لكنها أثبتت وجودها بطريقة ايجابية أذهلت غلاة الاستعمار،إذ انتقلت بالحرب سريعا الى فرنسا ذاتها مما اضطر السلطات الفرنسية الى الاعتراف بالأمر الواقع، في الوقت الذي تصاعدت فيه عمليات جيش التحرير وكثرت انتصاراته اقتنع ديغول بعدم إمكانية القضاء على الثورة عسكريا،فأعلن في 16 سبتمبر 1959م عن مشروع جديد اعترف فيه أول مرة بحق الشعب الجزائري في تقرير مصيره بنفسه[1] وبرر ذلك بقوله أن فرنسا تنفق- سنويا- ألف(1000) مليار من أجل الحرب في الجزائر مما يستوجب وضع حد لهذه الحرب التي تستنزف الخزينة العمومية الفرنسية وذلك بتمكين الشعب الجزائري من تقرير مصيره بنفسه واختيار الحكم الذي يناسبه[2]، اقترح ديغول على الشعب الجزائري حرية الاختيار لمستقبل سياستهم بما فيه الاستقلال عن فرنسا،حيث قال بان الشعب الجزائري في استطاعته أن يختار واحد من هذه العناصر الأساسية المرتبة لتحديد مستقبله وقدم الاختيارات الثلاثة كما يلي:

1-الاستقلال(الاستقلال والحرية الكاملة للشعب).

2-الاندماج (الفرنسية)[3].

[1]- محمد لحسن ازغيدي، المرجع السابق، ص 194.

[2]- بشير كاشه الفرحي،المصدر السابق، ص217.

[3]- عبد المجيد عمراني، المرجع السابق، ص127.

3. حكومة جزائرية أي الاستقلال الذاتي.

لكنه أحاطه بعدة شروط وعوامل أساسية من قبل الطرفين:

- لم تكن هناك فرصة الاختيار للشعب الجزائري وذلك للتعبير عن آرائه بدون حرية مادامت الحرب مستمرة.
- الشعب الفرنسي له حق القبول والرفض لاختيار حرية الشعب الجزائري.
- فرنسا تريد المحافظة على الصحراء الكبرى.
- ديغول يقول ويردد بان الانسحاب من الجزائر يعني تقسيمها الى قسمين، وذلك لضمان أمن واستقرار المعمرين والأقدام السوداء في المناطق الشمالية وفي الأراضي الخصبة[1].

أما عن موقف الحكومة المؤقتة من هذا المشروع فقد جاء في كتاب اندريه ماندوز الثورة الجزائرية عبر النصوص [2]" أن الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية المعترف بها من قبل العديد من الدول، هي المخولة والضامنة لحقوق الشعب الجزائري الى أن يتمكن من أن يعبر عن خياراته بكامل الحرية، وهي التي توجه وتراقب مقاومة الشعب والكفاح التحرري لجيش التحرري لجيش التحرير الوطني. لذا لا مجال للعودة للسلم دون موافقتها. هذا السلم الذي له أن يكون فوريا، والحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية جاهزة بهذا الخصوص للدخول في محادثات مع الحكومة الفرنسية، للنقاش حول الشروط العسكرية والسياسية لوقف إطلاق النار، كما حول شروط وضمان حق تقرير المصير".

[1]. نفسه، ص 128.

[2]. اندريه ماندوز: الثورة الجزائرية عبر النصوص, تر: مشال سطوف, مر.وإشراف: سمير سطوف, منشورات Anep, 2007م,ص ص 152. 153.

كما جاء في بيان الحكومة المؤقتة في28 سبتمبر 1959م ما يأتي [1]" الذاتية القومية التي تكونها الجزائر والوحدة الاجتماعية لشعبها هي عناصر موضوعية وجوهرية، ولهذا فمن المهم تطبيق تقرير المصير بكيفية لا تقر حسابا لهذه الحقائق أو تهدف الى تمزيق هذه الذاتية وتجزئتها الى مجموعات عنصرية ودينية أن الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية تذكر زيادة على هذا المبدأ الذي لا يمكن النيل منه وهو وحدة التراب الوطني ،وتعبر عنه عزيمة الشعب الجزائري التي لا تقهر في معارضة كل محاولة تقسيم "[2]. واشترطت الحكومة المؤقتة الجزائرية أن ينظم استفتاء تقرير المصير للشعب الجزائري تحت مراقبة هيئة الأمم المتحدة وان يحتفظ جيش التحرير الوطني بأسلحته و يبقى في مواقعه حتى تعلن نتائج استفتاء تقرير المصير، وان لا يوقف إطلاق النار إلا بعد مفاوضات بين الحكومتين الجزائرية والفرنسية والوصول الى اتفاق شامل لجميع المسائل ذات الصلة بالقضية الجزائرية ماضيها وحاضرها ومستقبلها، ويتم الاتفاق على وحدة الشعب الجزائري والوحدة الترابية للوطن الجزائري[3].

بهذا البيان استطاعت ج.ت.و أن توضح لديغول بأنه لا تقرير مصير دون الاعتراف بوحدة الشعب الجزائري ووحدة ترابه،وكان ديغول يهدف من وراء مشروعه الى هدفين : الأول خاص بالثورة داخليا ويرتكز على دعامتين:

أ. (في حال عدم إمكانية التفاوض) إقامة حكومة مؤقتة بالجزائر من النواب والعملاء المخلصين لباريس، تخول لها سلطات الجزائر الجزائرية ويتم التفاوض معها حول إيقاف القتال، وقد تذهب معها باريس الى حد الاعتراف بالاستقلال الكامل للجزائر.

[1]– محمد لحسن أزغيدي، المرجع السابق،ص ص196,195.

[2]. نفسه، ص ص 195. 196.

[3]– بشير كاشه الفرحي، المصدر السابق،ص217.

ب- (في حالة إمكانية التفاوض) التفاوض حول مائدة مستديرة تساهم فيها الحكومة الجزائرية إزاء ممثلين آخرين لكل الاتجاهات والنزعات السياسية في الجزائر و يعتبر ديغول أن النواب أهم طرف من أطراف المائدة المستديرة.

أما الهدف الثاني فهو على الصعيد الدولي، حيث اتخذت الأمم المتحدة قرارات وافقت عليها فرنسا بأن تحل المشكلة الجزائرية حلا ديمقراطيا سلميا، فكان ديغول يريد أن يثبت من وراء مشروعه الى المنظمة الدولية انه قد نفذ هذا القرار بتطبيق مبدأ تقرير المصير وما يدل على ذلك أن مشروعه قد أعلن قبيل انعقاد دورة 1959م ليوجد للدول الغربية حليفة فرنسا طريقة للتخلص من مركز حرج، فأصبحت تعلن بصراحة تأييدها لفرنسا مادامت هذه قد قبلت حل المشكلة حلا ديمقراطيا.

لقد أراد ديغول من هذا المشروع الذي رفضته جبهة التحرير من أساسه، خلق منطقة فرنسية في الجزائر بإيجاد جنسية مزدوجة للراغبين في البقاء مع فرنسا[1].

ب/ الحروب النفسية :سعت الإدارة الفرنسية في محاولة منها للقضاء على الثورة الجزائرية الى استعمال أسلوب الحرب النفسية، والتي يعرفها خبراء الحرب الفرنسيون بأنها :" حشد واستعمال منظم ومخطط لوسائل وأساليب مختلفة للتأثير في آراء ومواقف وسلوكيات الخصم، سواء كان هذا الخصم سلطة أو جيش أو شعب بما يمكّن من إضعاف مقاومته وفرض إرادة مخالفة لإرادته تخدم الأهداف الوطنية"[2]. ومن خلال هذا التعريف يتضح لنا إن الإدارة الفرنسية قد استخدمت هذا النوع من الأساليب لإضعاف الروح الثورية لدى المجاهدين بمحاربتهم بنفس سلاحهم ومنازلتهم على نفس الميدان الذي اختاره قادة الثورة كمصدر داعم لها إلا وهو السكان . ولتنفيذ هذه الإستراتيجية سخرت عدد من الأدوات منها وسائل الإعلام المختلفة والإشاعات

[1]- محمد لحسن أزغيدي، المرجع السابق، ص ص197,195.

[2]- بن دارة محمد: الحرب النفسية الفرنسية ورد فعل الثورة الجزائرية من 1955.1960م, أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في التاريخ المعاصر، تحت إشراف: مسعودة يحياوي, جامعة الجزائر،كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية ، قسم التاريخ,2007،2008م، ص3.

واستعراضات القوة الرامية الى إرهاب السكان وتوريعهم والإرهاب البدني والنفسي من عمليات غسل المخ التي كانت تمارسها السلطات الاستعمارية في مراكز التجمعات والسجون والمعتقلات والمحتشدات, والمنشورات المتعددة التي توزع أو تلقى من الطائرات على المدن والقرى وتجمعات القوات العسكرية[1].

ومن النماذج التي يمكن إن نستدل بها لتوضيح طبيعة الأساليب المستخدمة لتثبيط الهمم وعزل الثورة المنشور التالي، الذي وزع على الجزائريين [2]"... غرباء جاؤوكم قالوا لكم نحن نحارب من اجل الإسلام ونحمل لكم السلام والرخاء. أنهم متعجرفون أبناء شياطين كذابون ومجرمون. يحملون لكم الدماء والآلام والشقاء. أبعدوهم عنكم بعيدا، ثقوا في فرنسا الكبيرة الفخورة السخية كان الله في عونها".

وفي منشور آخر وزع على السكان, رسمت عليه صورة جرادة بلا رأس ووضع في محله رأس مجاهد وكتب تحت الصورة الفقرة التالية:" في إي بقعة يمر عليها الفلاقة لا يبقى إي شيء، يأخذ نقودك وأولادك ويسلبك و يهدم المستشفيات. ويحرق محاصيلك ويقطع أعمدت الهاتف والتلغراف مروره يعني الخراب الحزن، الجوع، البؤس انتم تحاربون الجراد حاربوا أيضا الفلاقة الجرادة الحالية وانضموا بعزم الى جانب التهدئة"Pacification".

وكان هدف السلطات الاستعمارية من و راء هدا النوع من الدعاية، عزل القيادة وتشويه سمعتها عند الشعب ونزع ثقته فيها مما يؤدي الى تفكيك الترابط الموجود بينهما، الشيء الذي يؤدي بدوره الى انهيار معنويات أفراد الجيش والشعب ومن ثمة تخليهم عن واجبهم الوطني في غياب قيادة موجهة.[3]

[1]- الغالي غربي: فرنسا والثورة الجزائرية 1954-1958م,غرناطة للنشر والتوزيع: الجزائر،2009م ،ص 165.

[2]- نفسه, ص166.

[3]- الغالي غربي ،المرجع السابق،ص166.

أما بالنسبة لأهداف الحرب النفسية الفرنسية في حرب الجزائر على المدى القريب فقد كانت تتمثل في تحقيق ما يلي:

1-رفع معنويات القوات الفرنسية بمختلف تشكيلاتها وإبطال مفعول التأثيرات التخريبية الهدامة، مع تركيز جهود أكبر للتأثير في معنويات الجنود والضباط الكوادر بما يخلق لديهم وعيا جيدا وعميقا بالمشكل الجزائري وبالسياسة الحكومية في الجزائر وبالمهام التي تنتظرهم في إطار حرب التهدئة،وبذالك فإن نشاطهم النفسي على السكان لا يقل أهمية عن نشاطهم العسكري في ساحة القتال.

2-القيام بنشاط نفسي على الجزائريين من سكان الريف، سواء القاطنين بالمناطق المسترجعة من الثورة أو القاطنين بالمناطق الخاضعة لتأثيرها، حيث يكون الهدف من النشاط النفسي على الأوائل هو إبقاؤهم تحت التأثير الفرنسي وتعزيز ثقتهم في فرنسا، في حين يهدف النشاط النفسي على الأواخر إحداث و تنمية شعورا بالتذمر والثورة على الثوار وخلق مشاعر ولاء تجاه فرنسا.

3- تحطيم معنويات الثوار بهدف تقويض روحهم القتالية وزعزعة ثقتهم في قادتهم ومسئوليهم وتشكيكهم في عدالة وانتصار القضية التي يناضلون من اجلها، كل ذلك بما يهيئهم للاستسلام والعودة مجددا الى المجموعة " الفرنسية الجزائرية".

أما على المدى البعيد فان أهداف الحرب النفسية الفرنسية في الجزائر هي أهداف حرب التهدئة، حيث تتمثل في الحيلولة والتصدي لعمل الثورة في تخريب نفوس وعقول السكان، والعمل على كسبهم نصف الحضارة التي تحتلها وذلك بغرس الرغبة والإرادة في نفوس هؤلاء السكان لمكافحة هذا التخريب والعمل معا لبناء مستقبل أحسن بما يمكن في النهاية من إعادة نشر وإرساء سلم نهائي في الجزائر ذو صبغة فرنسية ويحظى بالموافقة[1]المخلصة والفاعلة لكل الجزائريين بما فيهم أولئك المغرر بهم في صفوف

[1]- محمد بن دارة،المرجع السابق, ص، ص 18-19.

الثورة[1]، كما تجدر الإشارة إلى أن أهداف الحرب النفسية لم تسطر لتنتهي بانتهاء الحرب وإنما سطرت لتتجاوزها الى ما بعد ذلك بكثير، لأنه "إذا كان قدر الجزائر هو أن تحقق ثورتها فيجب أن يتم ذلك مع فرنسا بها ومعها لا ضدها أو على حساب مصلحتها"[2] ومن خلال هذا يتضح لنا الأهداف البعيدة لهذه الحرب النفسية والتي تأمل فرنسا في تحقيقها.

•سلم الشجعان

وفي هذه المناورات الفرنسية وضمن مجال الحرب النفسية نادى ديغول بسلم الشجعان وذلك بتاريخ 23 أكتوبر 1958م حيث طلب من المجاهدين وضع السلاح وتسليم أنفسهم الى جيش الاحتلال الفرنسي وذلك اثر ندوة صحفية عقدها في نفس التاريخ الأنف الذكر قال فيها " أقول بكل وضوح أن اغلب رجال الثورة قد حاربوا بشجاعة...فليأت سلم الأبطال... كيف العمل لتنظيم نهاية المعارك؟ فحيث توجد المعارك المحلية ليس على قادتهم إلا أن يتصلوا بالقيادة العسكرية الفرنسية في هذه الحالة فان المحاربين سيستقبلون استقبال مشرفا، وان الحكمة القديمة للمعارك تتطلب أن يستعمل في هذه الظروف العلم الأبيض للمفاوضين"[3].

أما عن أعضاء ج.ت.و الموجودين في الخارج وأعضاء الحكومة المؤقتة قال:" أما عن المنظمة الخارجية التي توجه الثورة من الخارج... فما عليهم إلا أن يتصلوا بالسفارة الفرنسية في تونس أو في الرباط... و أنهده أو تلك تضمن لهم الوصول الى فرنسا،وهنا ستضمن لهم سلامتهم الكاملة كما اضمن لهم حرية الرجوع"[4].

---

[1]- نفسه، ص 19.

[2] نفسه.

[3]- محمد لحسن ازغيدي, المرجع السابق, ص191.

[4]-محمد لحسن أزغيدي، المرجع السابق،ص، ص119 -120.

لقد أراد ديغول من هذه الطريقة التي خاطب بها جيش التحرير زرع فتنة في صفوفه من خلال تعمده لاستخدام أسلوب إغرائي بهذا الشكل، حيث استعمل كلمة (ثوار) بدلا من (متمردين)، واعترف من جهة أخرى بان ما يجري في الجزائر حرب وذلك بطلبه من المجاهدين تطبيق القاعدة الحربية في التسليم أما عن أعضاء الحكومة المؤقتة وأعضاء المجلس الوطني للثورة الموجودين في الخارج، فقد تعمد عدم وصفهم بالشرعية ليزرع بذور الشقاق بين الداخل والخارج.[1]

أعلنت الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية رفضها المطلق له (مشروع سلم الشجعان) شكلا وموضوعا، واعتبرته غير ذي موضوع وفي حكم الهذيان الذي لامعنا له في الواقع،وأكدت عزم الشعب الجزائري على استرجاع سيادته الوطنية بالكفاح المسلح[2].

ثانياً: عسكريا

أ-خطا شال و موريس و العمليات العسكرية

في ظل الإقبال الكبير والمتزايد على التجنيد في صفوف الجيش التحرير الوطني واستمرار تطور الثورة واتساع نطاقها في الداخل والخارج أضحت مسألة التموين بالذخيرة والسلاح تحظى باهتمام كبير أكثر من ذي قبل، وللحفاظ على حركية واستمرار العمل المسلح نظمت عملية التموين بالذخيرة والسلاح إذ كان يتم تموين الولاية الأولى والثانية و الثالثة عبر الجبهة الشرقية، أما الولايات الأخرى الرابعة والخامسة والسادسة فقد اعتمدت على الإمدادات المتسربة إليها عبر الحدود الغربية وتضيف بعض المراجع أن هذه العملية كانت تمر كذلك عبر اسبانيا* وفرنسا نفسها.

---

[1]- نفسه، ص120.

[2]- بشير كاشة الفرحي، المصدر السابق، ص205.

* تشير بعض المصادر إلى أن السلطات الاسبانية كانت تعلم بهذه الإمدادات رغم سريتها و لكنها كانت تغض الطرف رغبة منها في بلبلة الوضع في المستعمرات الفرنسية انطلاقاً من سياسة توازن القوى في أوروبا، أنظر: مراد صديقي: الثورة الجزائرية عمليات التسليح السرية، ص 65

على هذا الأساس بدأت القوافل التي أوكلت لها مهمة إدخال السلاح والذخيرة من تونس والمغرب بالعمل في جو تطبعه السرية والحذر الكبير خاصة أمام الاستخبارات التي ما فتئت أن تكثف من المراقبة بوسائل وأساليب متنوعة،غير أن الأمر اختلف تماماً بعد أن أحكم غلق الحدود بإنشاء الخطين المكهربين اللذان شكلا تحدياً حقيقياً للثورة[1]، فبعد إن أدركت السلطات الاستعمارية الفرنسية الأهمية الإستراتيجية للحدود الشرقية والغربية التي اعتبرت كمنافذ رئيسية لجيش التحرير الوطني لتزويد بالأسلحة والذخيرة القادمة من البلاد العربية الإسلامية والأوروبية، وتحويل هذه المناطق كقواعد خلفية تمون وتدعم العمل المسلح داخل الجزائر،راحت هذه السلطات تفكر في إيجاد وسيلة لسد هذه المناطق وقطع أي اتصال للثورة مع الخارج فاقتدت إلى فكرة إنشاء الخطوط والسدود المكهربة والشائكة فكان خط موريس الذي دعم فيما بعد بخط ثاني.

بدأت الأشغال في إقامة الخطوط الشائكة المكهربة على الحدود الجزائرية التونسية في أواخر 1956، وبأمر من وزير الدفاع الفرنسي ANDRE Maurice[2]، واكتملت الأشغال في عام 1957[3]، ويمتد الخط من البحر شمالاً إلى الصحراء جنوباً، إذ انطلق من عنابة في وادي كبير على بعد عشرين كيلومتر عن الحدود التونسية ليمر عبر بن مهيدي،الذرعان ثم شيخاني، ويتفرع عند هذه النقطة قسمان من الخط يحميان طريق السكة الحديدية ثم ينزل باتجاه سوق أهراس، مداو وش، العوينات حتى تبسة ثم يصعد باتجاه الكويف ثم بكارية، الماء الأبيض، مروراً ببئر العاتر ثم فقرين ليتجه نحو شط الغرسة على مسافة يبلغ طولها أربعمائة وثمانين كيلومتراً طولاً، أما العرض فإنه يختلف من منطقة إلى أخرى تبعاً لاختلاف طبيعة وتضاريس

[1] – جمال فندال،المرجع السابق،ص93.

[2] وزير الدفاع الفرنسي في حكومة جورجيس مونوري الذي أصدر قرار بإنشاء الخط المكهرب الحدودي بتاريخ 28 جوان 1957، تحت رقم 3969 لعزل الجزائر عن القواعد الخلفية، بتونس و المغرب و قد أضحى هذا الخط فيما بعد يحمل اسمه، انظر جمال فندل:خطا موريس و شال،،ص 48

[3] غربي الغالي:فرنسا والثورة الجزائرية(1954–1958)،غرناطة للنشر والتوزيع:الجزائر،2007،ص277.

كل منطقة إذ يتراوح عرضه بين ستة وأثنى عشر متر إلى غاية 60 متراً[1]، فيما بلغت قوة تياره الكهربائي 12 ألف فولط، أرضيته مزروعة بالألغام المضادة للأفراد والجماعات وبمعدل 250 لغماً على الأقل في كل كلم[2]، كما أقيمت المراكز العسكرية إذ لا تتجاوز المسافة بينهما كيلومترين في بعض الأحيان مزودة بمدافع قوية توجه قنابلها لأدنى إنذار[3].

وبمجئ الجنرال ديغول على رأس الجمهورية الخامسة سنة 1958 أقيم خط مماثل على الحدود الجزائرية المغربية وذلك بعد تعيينه للجنرال شال* قائد عام للقوات البرية في الجزائر فعمد بدوره إلى تكملة مشروع موريس وشرع في تطبيق برنامجه – خط شال– في أوائل فيفري 1959 الذي امتد من الشمال إلى الجنوب على غرار خط موريس من ناحية ولاية وهران ليتقدم إلى الونشريس فجبال الحضنة ثم القبائل[4]، وتم تمديده فيما بعد نحو الجنوب الغربي، هذا الحاجز الاصطناعي الخطير كان أيضاً مجهزاً بأجهزة رادار متطورة وأبراج للمراقبة قريبة من بعضها البعض وتيار كهربائي بقوة 30 ألف فولط ويشير الجنرال شال في شرحه لفكرة إنشاء هذا الخط أمام هيئته العليا يقول[5]: <<لا يكفي التطويق ولا المسح الذي يعقبه الانصراف، وهذه وسائل لاتجدي إزاء سرعة ونجاعة حركة الفلاقة، ما يجب فعله عبر التواجد في الجبل ، التمركز في كل مكان جرت العادة أن يتواجد أو يتحرك به الفلاقة، بهذا الشكل سيلاقينا كلما

[1] جمال قندل، المرجع السابق، ص 50.

[2] محمد الشريف عباس: من وحي نوفمبر، طبعة خاصة وزارة المجاهدين، ص 256

[3] الأسلاك الشائكة المكهربة، منشورات المركز الوطني للدراسات و البحث في الحركة الوطنية و ثورة أول نوفمبر 1954، الجزائر، [د،س]،ص149

* ولد الجنرال شال موريس شال بفرنسا عام 1905، تخرج من مدرسة سان كبير برتبة ملازم أول سنة 1925، عين رئيس مصلحة الاستعلامات الجوية في فرنسا ثم نائب رئيس قيادة الأركان الجوية من سنة 1946 إلى سنة 1949 ثم جنرالاً قائد للقوات المسلحة في الجزائر من نهاية 1958 إلى غاية 1961، أنظر: لخضر شريط، إستراتيجية العدو الفرنسي لتصفية الثورة الجزائرية، طبعة خاصة من وزارة المجاهدين، ص284

[4] المجاهد:هجوم على الأسلاك الشائكة، العدد 51، 1959/09/07، ص05

[5] فرحات عباس، المصدر السابق، ص 333

خرج من المخبأ الذي سيصبح مجبراً على ملازمته، سنقطع أولاً صلة الفلاقة بالناس وسيصبح هؤلاء يشعرون بأن ثورة الفلاقة لا تعنيهم، مهمتنا أيها السادة هي تحويل حياة الفلاقة إلى جحيم<<.

وما يتضح لنا من خلال هذا التصريح أن أهداف وأبعاد هذه الخطة الجهنمية هو منع شرارة الكفاح المسلح من الانتشار والامتداد سواء في الداخل –الجزائر– أو على مستوى البلدين تونس والمغرب.

وعن ماهية الخطوط يضيف الجنرال ديغول قائلا[1]: <<...وقد أقيمت الحواجز على حدود الجزائر مع تونس و المغرب قوامها منشآت دفاعية محمية بشكل دائم و مغطاة بمعوقات من الألغام و الشريط الشائك، و بفضل هذه التدابير لن تتمكن القوات الثائرة التي تلجأ إلى البلاد من الدخول إلى الجزائر قبل عقد الصلح ما لم نقدم على فتح الطريق لها بملء إرادتنا...>>.

لم تقتصر فرنسا في سياستها أمام اتساع نطاق الثورة في هذه الفترة على الأسلاك الشائكة – خطي موريس و شال– بل تعود المسألة في هذه السياسة إلى سنة 1955 بعد محاصرتها للمناطق الأهلة بما يسمى بالكادرياج، فأنشأت المحتشدات والتجمعات وزجت بالجزائريين فيها وأسمتها بمراكز الإيواء تضليلاً للرأي العام الداخلي والخارجي، وأقيمت المناطق المحرمة بحراسة مشددة محاولة منها لخنق الثورة في مهدها وعزل المواطنين عنها، ففتحت لذلك العديد من المراكز، ومن هذه المحتشدات بالجزائر نجد محتشد أقيم بنواحي الجلفة كأول محتشد رسمي في الجزائر ثم محتشد آفلو، وشلال بضواحي ولاية المسيلة، وبوسوي بضواحي سيدي بلعباس وغيرها .

ويصف أحد الذين تجرعوا مرارة المحتشد بقوله[2]: <<و المحتشد مطوق بثلاث دوائر من الأسلاك الشائكة، والسلك الخارجي يكون من جدار حديدي يبلغ ارتفاعه 3 أمتار وهو مرتكز على أعمدة

[1] الغالي غربي، المرجع السابق، ص277

[2] الأسلاك الشائكة المكهربة، المرجع السابق، ص147

كهربائية، وحول المحتشد وعلى مساحات معينة ترتفع صوامع للحراسة يبلغ علوها 15 متراً كما أن صومعة أخرى أكبر من الأخريات ترتفع في وسط المحتشد وفوق كل هذه الصوامع يوجد حراس مسلحون برشاشات ومصابيح كهربائية تصوب طول الليل نحو المحتشد كما أن السيارات المصفحة تجوب المحتشد>>.

جهزت هذه المحتشدات بمرافق وملحقات مهمتها تسليط شتى التعذيب الجسدي والمعنوي والنفسي وبذلك كانت هذه المحتشدات بدورها محتشدات للموت احتضر بها أكثر من 500000 جزائري وجزائرية[1] في محاولة منها لبث الرعب واليأس في نفسية الشعب الجزائري وجيش التحرير الوطني وعزل الثورة عن العالم الخارجي وتوقيف عمليات الإمداد المغربي والتونسي بمراقبة العبور من خلال وضعها للأسلاك الشائكة وتنوع مختلف وسائلها التدميرية.

ب-العمليات العسكرية

شرع الجنرال شال في تطبيق برنامجه العسكري بثقة مفرطة في القضاء على الثورة وغرور كبير في سحق وإبادة مجاهدي جيش التحرير، وقد كانت البداية الفعلية بالولاية الخامسة في السادس فيفري 1959م, ولهذا حشدت قوات عسكرية كبيرة من مختلف الأسلحة، لم تشهدها الولاية من قبل حيث قدرت بحوالي 30000 وتعززت بذلك الوحدات المتواجدة بالغرب باللواء العاشر للمظليين واللواء الثاني للبحرية ،وكذا اللواء الخامس للمشاة وقد قامت قوات الاستعمار بتمشيط جبال سعيدة، فرندة و الونشريس بغرض تطويق الولاية تطويقا محكما يعذر معه على المجاهدين التسلل أو اللجوء الى الولاية الرابعة، بيد أن انه يجب الإشارة هنا إليه أن العملية كانت مباغتة ومفاجئة، بناء على ما ذهب إليه محمد تقية[2] وأن جيش التحرير لم يرك ذلك إلا بعد مرور ثلاثة أسابيع، الأمر الذي جعله يندفع في البداية لمواجهة القوات الاستعمارية الفرنسية بعزم وقوة كبيرتان، ولكن إمام زح قوات العدو وضغطها الكبير والمتزايد، اضطرت كتائب

[1] الغالي غربي، المرجع السابق، ص 275

[2]- جمال فندل، المرجع السابق، ص 86.

المنطقتين الرابعة والسابعة من الولاية الخامسة،الى الانتقال الى الولاية الرابعة ،وقد بلغ عدد الجنود أكثر من 400جندي كحل للخروج من التطويق وتجنب جيش التحرير خسائر أخرى[1]. ورغم البداية القوية لتنفيذ المخطط بالغرب الجزائري والحماة الدعائية الواسعة التي صاحبتها، فقد أجمعت الصحف الفرنسية ذاتها على أن إعصار عملية "التاج" لم يقض على جيش التحرير بالولاية الخامسة. وتجد هذه الصحف ما يعزز موقفها في الحصيلة المقدمة حول العملية رغم المبالغة في تقدير خسائر الثوار[2]، فحسب الحصيلة إن الجيش الفرنسي قضى على حوالي 50 بالمائة من جنود الولاية (1764من مجموع 3600)، وغنم مابين 45 بالمئة الى 28 بالمئة من رصيد الولاية من الأسلحة (الفردية والجماعية[3]) ويقدر جيش الاحتلال خسائره من الأرواح في العملية بعُشر خسائر جيش التحرير.

وفي 18 افريل 1959 م الى غاية 18 جوان 1959م زحفت القوات الاستعمارية باتجاه الولاية الرابعة، لتبدأ العملية التي أطلق عليها اسم " كوروا Courroie "(الطوق) وقد جندت قوات عسكرية كبيرة بلغت زهاء 40000 من مختلف الوحدات، منها اللواء العاشر الذي كان تحت قيادة الجنرال ماسو، وللإشارة فان القيادة الفرنسية لم تكتفي بذلك بل استعانت بفرق الهندسة العسكرية لتهيئة الممرات وشق الطرق، حتى يتمكن عساكر الاستعمار من الوصول إلى مختلف الأماكن[4]، خاصة الصعبة منها والوعرة بجبال الونشريس، المدية وجبال الظهرة والأطلس بالبليدة، ولهذا تم بناء 200كلم من الطرق وإنشاء 30 مركزا للفصائل الإدارية المتخصصة "S.A.S" في الونشريس, فضلا عن إقامة مجموعة الدفاع الذاتي, بغرض مراقبة السكان والتأثير عليهم بشتى الطرق والوسائل, إلى جانب الطائرات المطاردة ميراج"B26/B29" وكذا الاستكشافية والعمودية.

---

[1]- نفسه،ص 86.

[2]- محمد عباس، المرجع السابق، ص 670.

[3]- محمد عباس،المرجع السابق،ص670.

[4]- جمال قندال،المرجع السابق،ص86.

وعلى الرغم من كل هذه التعزيزات العسكرية إلا أن الخسائر لم تكن كبيرة مقارنة الولاية الخامسة، وقد أكد هذه الحقيقة شال نفسه خلال تقديمه للعرض العام عن العمليات العسكرية الكبرى في 26 أكتوبر 1959م, حيث يقول:[1]" أن النتائج تعرفونها جميعا، لقد كانت اقل مستوى من مثيلتها بالقطاع الوهراني، والسبب الرئيسي في ذلك يعزى بدون شك الى أن الأولوية التي جندت في مساحة صعبة لم تكن كافية..." غير انه لم يشر البتة الى المواجهة التي لقيها جنود الاستعمار بالولاية الرابعة خاصة من طرف الرائد سي أمحمد الذي اجتمع تحت قيادته 1200 جنديا يمثلون خمسة كتائب من الولاية الرابعة وأربع كتائب من الولاية الخامسة منها كتيبة الزبيرية، الكريمية والكتيبة الحسينية، كوم ندوس سي جمال، حيث دخلت في مواجهات مستمرة مع قوات الاستعمار من خلال المضايقات والكمائن[2].

وفي 22 جويلية من سنة 1959م انطلقت عملية "جيمال"(المنظار) بالولاية الثالثة، والتي اعتبرها الجنرال شال مرحلة حاسمة في الحرب الجزائرية، والتي كان يعلق عليها أملا كبيرا في أن تقوده الى الانتصار العسكري على الثورة[3] وقد تجلى هذا الاهتمام في أن الجنرال شال اشرف بنفسه على قيادة العملية، حيث أقام مركز قيادته بقلب جبال جرجرة على ارتفاع 1720متر، ليظل على اتصال دائم ومباشر مع مختلف الوحدات العسكرية التي احتلت المنطقة على نحو كلي طريق أجهزة الراديو،حيث تنطلق الأوامر والتعليمات الى الفرقة العاشرة للمظليين بالقبائل الكبرى، والفرقة الخامسة والعشرين للمظليين بجبال البابور والقبائل الصغرى، فضلا عن الفرقة الحادية عشر للمظليين، وكذا سلاح الطيران عند حدوث الاشتباكات. وقد امتدت العملية في ناحيتها الساحلية من دلس إلى شرق بجاية،وفي ناحيتها الجنوبية من البويرة إلى قترات، وللإشارة فان عملية جيمال كانت الأشد والأعنف و الأثقل[4]على جيش التحرير،

---

[1]- نفسه, ص87.

[2]- جمال فندال،المرجع السابق،ص87.

[3]- جريدة المجاهد، عملية جيمال, العدد 48، لـ 1959/08/10م. ص8.

[4]- جمال فندل، المرجع السابق, ص88..

دليل ذلك أن الثورة فقدت 8000 مجاهد، أي ما يقارب الثلثين من عدد المجاهدين الذين كانوا على مستوى الولاية[1] وبالرغم من ذلك فقد تعامل جيش التحرير مع هذه العملية بإستراتيجية جديدة وهي عدم مواجهته واعتماد أسلوب حرب العصابات معه لإرباكه في إفساد خططه، وإحداث خسائر فادحة في جيشه وفي عتاده العسكري[2].

وابتداء من شهر نوفمبر الى غاية شهر ديسمبر من سنة 1959م حشدت قوات عسكرية كبيرة من مختلف الأسلحة بالولاية الثانية، في إطار استكمال العمليات العسكرية الكبرى لبرنامج شال، حيث تراوحت القوات العسكرية بين 35الى 50 ألف منها الفرقتان الخامسة والعشرون والحادية عشر للمظليين لتبدأ العملية التي أطلق عليها اسم " الأحجار الكريمة". وتجدر الإشارة إلى أن شساعة مساحة الولاية ومناعة جبالها وكثرة أحراشها وصعوبة مسالكها وتجذر عمق الثورة بها دفع الجنرال شال الى تقسيم العملية الى ثلاث مراحل حتى يتسنى له إحكام السيطرة وتشديد الخناق على جيش التحرير، بغرض عزله عن الشعب، من خلال المحتشدات التي أقيمت بالولاية والتي بلغ عددها الخمسين. وقد تمثلت تلك المراحل الثلاث في عمليات:

تركوزا "Turquoise"،ايميرود"Emeraude"،وطوباز"Topaze"،وقد قاد الجنرال ديكورنو عملية [3]تركوزا بمعية الفرقة الخامسة والعشرين للمظليين، الى جانب قوات عسكرية أخرى كانت بالمنطقة ابتداء من الثاني من شهر نوفمبر، حيث غطت مناطق جيجل، ميلة، والميلية, فيما قاد الجنرال هيبارت عملية ايميرود بمعية الفرقة الحادية عشر للمظليين ابتداء من السادس من شهر نوفمبر 1959م[4] الى جانب الفيلق الثاني للبحرية وفرق أخرى والتي استهدفت ضرب الثورة بمنطقتي القل وسكيكدة،أما عملية طوباز فقد انطلقت في 09 نوفمبر 1959م فقد

[1]– بشير كاشه الفرحي، المصدر السابق، ص 213

1– بشير كاشه الفرحي، المصدر السابق، 213.

[3]– جمال قندل, المرجع السابق, ص 89.

[4]_ نفسه،ص89.

استهدفت جبال الدوغ المحصورة بين عنابة وسكيكدة، وقد امتدت الى غاية القالة، وقد عاشت الولاية الثانية في ظل هذه العملية العسكرية الشاملة ظروفا صعبة وخطيرة للغاية لم تشهدها من قبل، مما جعل الخسائر كبيرة في صفوف جيش التحرير[1] .

كما أشار فرحات عباس الى أن مخطط شال كان شديد الفعالية الى درجت أن جيش التحرير مقارنة بالتطورات العسكرية التي شهدها الجيش منذ بداية الثورة فإنه لم يعش ضغطا كبير الى هذا الحد،ولا المدنيون لا قو ويلا شبيها بما كان مسلطا عليهم، فبالرغم من تضرر جيش التحرير بشدة، ورغم أن كاهله قد أثقل إلا انه ظل غير مغلوب ومن عجيب أمر هذا الجيش أنه كلما قويت هجمات الجنرال شال تضاعف عدد الكتائب والجماعات المحاربة هنا وهناك، مع ميل صوب التخفي وتجنب المواجهة غير العادلة، رغم خسائر الجيش الوطني غير انه كان بعيدا عن الاستسلام، كما كانت لا تقل حركته في منطقة إلا لتزداد في أخرى.[2]

ونخلص في الأخير الى إن اتساع مجال الثورة داخليا ووصول صداه الى الخارج ادى بالإدارة الفرنسية في محاولة منها الى إخمادها بل والقضاء عليها نهائيا وبعد الفشل الذي منيت به من تجريبها للحلول الاقتصادية والاجتماعية حذى بها الى إتباع الوسائل السياسية والعسكرية للقضاء على التمرد كما أسمته ووفرت لذلك طاقات هائلة إلا أنها باءت بالفشل في تحقيق غايتها.

- **إستراتيجية الثورة في مواجهة خطي شال و موريس**

أفرزت التعزيزات المختلفة للأسلاك الشائكة في هذه الفترة أضراراً متعددة الجوانب والانعكاسات على مسار الثورة خاصة في الجانب العسكري، ذلك أن الولايات المتحدة الأمريكية أضحت تشتكي من نقص الذخيرة والسلاح،وأمام هذا المأزق كان على جبهة التحرير الوطني أن تواجه هذه المناورة بتصعيد وتطوير أساليب النضال والكفاح من عمق المدن وداخل

[1]– جمال قندل، المرجع السابق ، ص 90.

[2]– فرحات عباس، المصدر السابق، ص335.

الجماهير التي كانت تعيش مطوقة في المدن تحت سيطرة ورقابة وحراسة مشددة من طرف المستوطنين والجنود الفرنسيين.

لم تكن لدى قيادة الثورة خطة ثابتة في مواجهة العدو، كما أن الحكومة المؤقتة لم تقرر اقتحام المانع وتفجيره حتى شهر أوت 1958، علماً بأنه قد وضعت خطة التدمير بعد أن استكشف المانع تفصيلياً وتبين أنه عبارة عن مجموعة من مواقع مختلفة من الأسلاك الشائكة والأسلاك الكهربائية والألغام بطول 150 كيلومتر، وأن هناك شرارة خداعية تحت مواقع السلك وبعمق 200 متر إلى الداخل وأن هناك مركزاً للحراسة على أبعاد تتراوح ما بين 6 و 7 كيلومتر بين المركز والآخر، كما علمت الحكومة أن كل من هذه المراكز يضم قوة مدرعة ومشاة تجوب الممرات بين المواقع يكن للقوات الفرنسية تحديد مكان قطع السلك المكهرب[1].

إذا وفق هذه المعطيات والتقديرات للأسلاك الشائكة والمكهربة أعدت قيادة الثورة خطتها الموالية لتخفيف الضغط على الحدود.

كثف جيش التحرير الوطني من عملياته على الحدود الشرقية والغربية ضد السد الشائك المكهرب بداية من توحيد هيئة الأركان الشرقية والغربية في قيادة واحدة عرفت باسم هيئة الأركان العامة بقيادة هواري بومدين الذي صمم على اقتحام السد وتسهيل عمليات العبور بالأسلحة والذخيرة بدعم المجاهدين في الولايات، ثم بدأت بوضع مخططات جديدة تمثلت على وجه الخصوص في شتى عمليات حربية على طول السد ومهاجمة مراكز العدو المنتشرة عبر الحدود[2] بعد إن ارتكزت إستراتيجية الثورة في ذلك أساً على معرفة الخط المكهرب معرفة شاملة ودقيقة من خلال:

3- تحديد مواطن ودرجة الخطر عبر مختلف شبكاته وكذا دراسة وبحث الوسائل الملائمة والكفيلة بإحداث الثغرات وسط الخط المكهرب وتكون هذه الوسائل كذلك قادرة على

[1] مراد صديقي، المصدر السابق، ص61

[2] الأسلاك الشائكة و حقول الألغام، المرجع السابق، ص139

التقليل من حجم الخسائر البشرية ونسبة الخطر فضلاً عن العمل باستمرار على تغيير وتطوير الوسائل بالموازاة مع مختلف التعزيزات التي يعرفها الخط المكهرب باستمرار بغرض تمكين المجاهدين من العبور وإدخال الذخيرة والسلاح[1]، فرأت قيادات الثورة في بداية استراتيجياتها ضرورة اعتمادها على أسلوب حرب العصابات التي فرضها اللاتوازن بين القوتين بحسب الظروف والمستجدات،فكما جاء على لسان الرائد لخضر بورقعة فإن القادة لجأو إلى التقسيم التالي:

أ- قسمت الوحدات إلى أفواج

ب- قسمت الأفواج إلى مجموعات صغيرة.

كان الهدف من هذا التقسيم هو عدم تمكين العدو من مواجهة قوات الجيش ولا حتى اكتشافها في عمليات المسح الشامل الذي كان يقوم به.

ج-تكثيف العمليات المحدودة والهجمات المضادة السريعة والخاطفة في مراكز تجمعه وفي المدن إلى جانب المعمرين.

د- نقل المعركة من الجبال إلى المدن والمناطق الأهلة لفك الحصار على القرى والمد اشر التي ظلت تتعرض لعمليات المسح و الاقتراب من الجماهير باعتبارها التموين اليومي وتحسيسها بدورها وتحريضها ضد العدو الذي تمكن بوسائل دعائية وأجهزته المخابراتية المتخصصة لاسيما ضباط "لاصاص" أن يوهمها ويغالطها بأنه قضى على الثورة قضاء ساحقاً[2] وهو ما أكسب الشعب الجزائري الخشية الكبيرة التشكيك من أن يجد نفسه قبالة الحركة[3]، ولا حل أمامها إلا الخضوع له ومبايعته على مصيرها.

[1] جمال فندال، المرجع السابق، ص112

[2] لخضر بورقعة، (مذكرات) شاهد على اغتيال الثورة، دار الحكمة: الجزائر، 2000، ص 46

[3] فرحات عباس، المصدر السابق، ص 337

كل هذه الاحتياطات اتخذها الثوار في نهاية عام 1959 إذ أصبحت الولايات تضم ست مناطق عوضاً عن خمس مناطق سابقاً، ونقل فضاء المعركة من الجبال والقرى والمداشر إلى المدن والتجمعات السكانية الكبيرة بعد أن كان مقتصراً على جيش العدو وبذلك تمكن القادة في هذه المرحلة من تفويت الفرصة على العدو بتخييب مواجهته في معارك غير متكافئة بالرجوع إلى استراتيجيات الثورة في مرحلتها الأولى بأسلوب تكتيكي[1].

أما عن الخطة الموالية فرأت القيادة ضرورة نسف الخط المكهرب من عدة جهات لتعطيل فعاليته ولو لمدة محددة يتمكن من خلالها الثوار من اجتيازه بأمان أكثر، وقد أحضرت لذلك كميات من المتفجرات من مصر لإجراء تجارب وفقاً لخطة مرسومة، وكانت هذه المتفجرات عبارة عن طوربيدات بنجالور طول 150 سم وبعض أدوات التفجير وقد نجحت التجربة الأولى مما أدى إلى إحضار كميات كبيرة من هذه المتفجرات بتاريخ 1958/02/02 ونقلت شحنة أخرى بتاريخ 1958/02/09 استلمها العقيد أوعمران وتضمنت الكميات التالية:

500 طوربيد بنجالور صاج معبأ، 500 طوربيد بنجالور بلاستيك، 2000 مفجرة، 1000 متر فتيل أمان مغطى وتواصل بذلك الإمداد المصري بهذا النوع من المتفجرات لنسف الخط[2]، وكانت عمليات اختراق الخط المكهرب تتم إما عن طريق حفر طريق تحت الخط في بداية الأمر أو قص الخطوط المكهربة، وكما جاء على لسان علي الكافي إن هذه العملية كانت تتطلب سرعة التنفيذ وعواقبها كبيرة باعتبار أن دوريات المراقبة لا تنقطع ليل نهار، وكان مقص الخط الكهربائي قوته تتراوح ما بين 6 آلاف إلى 18 ألف فولط[3]. أما عن خطة التدمير فقد عمد ج.ت.و الى وضع الأسس التالية:

أ- مدة التنفيذ ساعة واحدة فقط

[1] لخضر بورقعة، المصدر السابق، ص47

[2] مراد صديقي، المصدر السابق، ص 60

[3] علي كافي، المصدر السابق، ص 221.

ب- توفير احتياطي من المجاهدين للتعامل مع العدو وحماية مجموعات الاقتحام والقيام بهجمات خداعية لإبعاد اهتمامه عن موقع الاقتحام.

ج-تأمين 6000 مقاتل لتدمير الخط في خمسة وعشرين قطاعاً

د- تنفيذ الاقتحام يتم في ليلة مظلمة، وغير ممطرة بحيث تكون الأرض جافة لتجنب التيار الكهربائي.

هـ- تدريب جيد للقوة المكلفة بعملية التدمير.

و-الالتزام بالسرية المطلقة[1]

وكان من الوسائل التي اعتمدتها قيادة هيئة الأركان هي أن يتسلل المجاهدون إلى قرب السد الشائك المكهرب ومهاجمة العربات والمصفحات المراقبة للسد ونصب الكمائن المباغتة وضرب مراكز المراقبة وزرع الألغام على طرق تقدم الدبابات بجانب الأسلاك أو على طرق أبراج المراقبة والمراكز المنتشرة، ويقوم المجاهدون بعمليات استطلاع لقدرات قوات العدو ومعرفة تحركاتها و تمركزها[2].

وهكذا تطورت تقنيات العبور للجيش والسلاح والذخيرة على حد سواء فمن الحفر تحت الأسلاك إلى قصها إلى استعمال البنقالور* فالتفجير والتمويه بإطلاق النار في عدة أماكن وخلاصة ذلك أنه بالرغم من غلق الحدود بهذه الأسلاك فإن جيش التحرير الوطني ظل على ارتباطه بالحكومة المؤقتة بالخارج إذ كانت الإمدادات العسكرية تصله أحياناً عبر منافذ حدودية معينة، وقد أوضحت جريدة لوموند ذلك النجاح في تصريح 09 يناير1958الذي جاء فيه:<<ترى الأوساط العسكرية أن عدد جيش التحرير الوطني قد تضاعف وكذلك أسلحته وأن قسماً من هذه الأسلحة التي ظهرت في المعارك أخيراً قد اجتازت خط موريس بعد أن تم

[1]مراد صديقي، المصدر السابق، ص 62

[2]الأسلاك الشائكة و حقول الألغام، المرجع السابق، ص 129

* هو عبارة عن أنبوب حديدي يتراوح طوله بين 1,40م إلى 1,80 م مملوءة بشحنة من البارود يسمى البلاستيك الرخو شديد الانفجار تزن مابين 4كغ إلى 5 كغ، أنظر: الغالي غربي، فرنسا و الثورة الجزائرية، ص 280

بناؤه>>[1]، كما أن جريدة المجاهد بدورها كتبت حول حرب الأسلاك الشائكة ففي 24 ديسمبر 1958 كتبت تحت عنوان: الأسلاك الشائكة تنسف بقولها: <<نظمت فرق جيش التحرير الخاصة هجوماً آخر على عدة نقاط من خط موريس ألحقت به أضراراً مادية بليغة على طول عدة كيلومترات أحدثت ثغرات فسيحة بهذا الخط خصوصاً بسوق أهراس و تبسة، كما تمكنت فرقنا من اجتياز الخط أثناء هذا الهجوم خصوصاً بسوق أهراس و تبسة ...>>[2]، أما عن خط شال فجاء في الجريدة: <<فقد خرب منه ما يقرب من النصف، بحيث لا يمكن أن يعد عائداً جدياً... وقد عمد جيش التحرير في الأيام الماضية إلى تنظيم هجوم منسق واسع النطاق على خط موريس وشال معاً والمركز الموجود قربهما و قد نجح هذا الهجوم نجاحاً كبيراً حتى أن القيادة الفرنسية اعترفت في 29 أوت الماضي بأن ثلمات عديدة أحدثت في خط موريس، وأثناء هذا الهجوم ألحقت أضراراً فادحة بالمراكز الفرنسية في يوسف، وبنوسردوك، ورمل السوق، وموني، ولامي، ولاكروا والكويف وأم الطبول[3].

هذا وقد ظل هدف هيئة الأركان هو مثل قوى الجيش الاستعماري على طول الحدود مما فرض عليها أن ترسم إستراتيجية عسكرية وفق إمكانياتها، وتبعاً لمخططات العدو ولخوض حرب طويلة المدى طبقاً للأهداف التالية:

- إعادة ربط العلاقات مع الولايات وهو ما تم تحقيقه منذ شهر فيفري 1960
- تحطيم القدرات القتالية للعدو بمواجهة المراكز العسكرية وتحقيق طرق العبور الخاصة بالوحدات الصغيرة لجيش الحدود عبر الخطين
- تعزيز الدعم للولايات الأولى، الثانية، الخامسة قصد دعم باقي الولايات[4]

[1] – منشورات متحف المجاهد،الأسلاك الشائكة و المكهربة،المرجع السابق،ص152.

[2] المجاهد، هجوم على الأسلاك الشائكة، العدد 51، 1959/09/07، ص 05

[3] –نفسه،ص05.

[4] أحمد مسعود، المرجع السابق،ص 118

- تدمير الحواجز المكهربة و التحاق الحركة باستخدام وسائل الإقناع قدر المستطاع وتجسيد قيادة الثورة في الداخل[1].

رغم من صعوبة المهمة المنوطة بهيئة الأركان بالنظر للوضع المزري الذي عاشته الثورة خلال عمليات شال الكبرى إلا أنها تمكنت من تنظيم عمليات كبرى ما بين 1960و1961 ضمن منطقة العمليات للجبهة الشمالية ومنطقة العمليات للجبهة الجنوبية توازياً مع محاولات التوغل في الصحراء الكبرى، وهو ما ساعد على دخول 5000 مجاهداً بالولاية الأولى بقيادة طاهر زبيري*

انعقاد مؤتمر طرابلس الأول :

انعقد مؤتمر طرابلس الأول في الفترة الممتدة ما بين 16ديسمبر و 18جانفي 1960 بمقر البرلمان الليبي بطرابلس–ليبيا– في دورة غير عادية نظرا لعدة تداعيات والتي ظلت تتفاقم الى إن استعصى حلها على مستوى الحكومة المؤقتة وبات الوضع ينذر بالانفجار.

شهد المجلس الوطني للثورة في الخارج في بداية النصف الأول من عام1959 مصاعب خارجية كثيرة تسببت فيها"سياسة الوسائل الكبرى" للجنرال ديغول،وانحصار الدعم الدبلوماسي للقضية الجزائرية بسبب السمعة التي يحظى بها ديغول دوليا،وكذا مشكلة تأزم العلاقات مع بعض الدول الصديقة (مصر،تونس،المغرب) فضلا عن ذالك اصطدمت الحكومة الجزائرية

[1] خالد نزار :يوميات الحرب، ط 1، تر: سعيد اللحام، تدقيق ومراجعة: غازي بزو، منشوراتanep،دار الفارابي: بيروت – لبنان، 2004م، ص 148

* العقيد طاهر زبيري: عضو في حركة الانتصار للحريات الديمقراطية، شارك في عمليات التحضير للثورة في نوفمبر 1954، اعتقل رفقة الشهيد مصطفى بن بولعيد سنة 1955 ليفر رفقته أيضاً، عضو المجلس الوطني للثورة الجزائرية 1959، ثم قائد الولاية الأولى 1962/1960 أنظر: MOHAMMED HARBI.L.E.F.N.OPCIT:/P415

بمشاكل داخلية عويصة ناتجة عن مشكلة القيادة ،وتصرفات الأشخاص،وعقم السياسات[1] وانعدام الثقة بين القادة والجري وراء السلطة.

وقد أشار الى هذه الوضعية يوسف بن خده في حوار له مع مجلة "الجيل" قائلا:"[2]إن الغيابات الطويلة لأعضائها تؤثر في قرارات الحكومة التي يغلب عليها الارتجال،و انعدام الخط السياسي والعسكري الواضح".وفي مثل هذه الظروف فجرت حادثة عميرة علاوة كقضية من القضايا التي كان من الصعب على كثير من أعضاء الحكومة والمجلس الوطني للثورة قبول التبريرات ، وهضم المزاعم المقدمة في شأنها.

وبعد وفاة عميرة بأشهر وبالضبط يوم 10 مارس1959 ثار خلاف شخصي بين فرحت عباس ومحمد الأمين دباغين،انتهى باستقالة هذا الأخير من المجلس بعد خمسة أيام من نفس الشهر[3].

ففي ظل هذه الظروف اضطرت الحكومة تسليم سلطتها الى العقداء العشرة الذين تولوا مهمة عقد اجتماع سمي باجتماع العشرة أو اجتماع مائة يوم وكان ذالك في صائغة 1959 وضم كلا من:الأخضر بن طوبال،عبد الحفيظ بوصوف،والحاج لخضر(محمد الطاهر لعبيدي)عن الولاية الأولى،و علي كافي عن الولاية الثانية،محمد يزران(السعيد بريروش)،سليمان دهيلس (سي صادق)عن الولاية الرابعة،وبودغن بن علي(سي لطفي) عن الولاية الخامسة ،والسعيد محمدي قائد جيش التحرير بالحدود الشرقية،وهواري بومدين قائد جيش التحرير بالحدود

[1]- مقلاتي عبد الله :المرجع في تاريخ الثورة الجزائرية و نصوصها الأساسية(1954-1962)،ديوان المطبوعات الجامعية:(دم)،2012،ص123.

[2]- بن يوسف بن خده : شهادات و مواقف،دار النعمان:الجزائر،ط1،2004،ص103.

[3]-حمودة بوعلام :المصدر السابق،ص316.

الغربية[1]ثم كريم بلقاسم المكلف بعقد الاجتماع،في حين استثنت الولاية السادسة التي لم يعين فيها خلف سي الحواس المستشهد في27 مارس 1959 [2]

كانت مهمة هؤلاء العقداء تعيين مجلس وطني جديد للثورة،وأثناء الاجتماع طرحت مجموعة من المشاكل الهامشية وهو الأمر الذي جعل الاجتماع يستمر أكثر من أربعة أشهر،وبعد أخذ ورد توصل العقداء الى تعيين مجلس وطني جديد بأحداث تغييرات على تشكيلته السابقة ،و إعمال تحضير لاجتماع المجلس في دورته الثانية في 1960. لمناقشة جملة من القضايا السياسية و العسكرية على حد سواء[3]

خاتمة الفصل

ومن خلال ما تقدم عرضه في هذا الفصل توصلنا الى جملة من الاستنتاجات هي كالآتي:

1-أدت الأوضاع السياسية المضطربة في فرنسا وحركة التمرد التي قام بها الجيش الفرنسي في الجزائر بتاريخ 1958/05/13م الى سقوط الجمهورية الفرنسية الرابعة و عودة الجنرال ديغول الى الحكم في فرنسا مؤسسا الجمهورية الفرنسية الخامسة.

2- استغل ديغول تردي الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية للجزائريين فأعلن عن مشروع اقتصادي سماه " مشروع قسنطينة"، كمناورة منه لربط اقتصاد الجزائر بفرنسا مستقبلا كهدف بعيد لهذا المشروع, وفصل الشعب الجزائري عن ثورته ظرفيا، وكرد فعل من

[1]- بن يوسف بن خده،المصدر السابق،ص104.

[2]-احديدان زهير : المختصر في تاريخ الثورة الجزائرية (1954-1962)،مؤسسة حديدان للنشر و التوزيع: الجزائر،ط1،2007،ص65.

[3]- عثماني مسعود،المرجع السابق،ص588.

الحكومة المؤقتة أنها قامت بإبراز هاسته الأهداف وتحذير الشعب من مخاطره الضمنية.

3-إن اقتناع الحكومة الفرنسية بفشل المشاريع الاقتصادية والاجتماعية ادى بها الى تجربة المخططات السياسية و العسكرية ، فكان إعلان حق تقرير المصير الذي نادى به ديغول ما هو إلا مراوغة منه الى إخماد لهيب الثورة الجزائرية الذي اشتد وقد رفضته الحكومة المؤقتة لتأكدها [1]بما تهدف له فرنسا من خلاله.

4-إما من الناحية العسكرية فقد باشرت في تنفيذ إستراتيجيتها بإحكام غلق الحدود الشرقية (التونسية) والغربية(المغربية) بهدف خنق الثورة ومنع دخول الإمدادات لها من الخارج وذلك بإنشاء خطي شال وموريس وقد أوكلت مهمة التنفيذ الى الجنرال شال، ولتحقيق نتائج ساحقة أردف مخططه الجهنمي هذا بمجموعة من العمليات العسكرية في عديد المناطق الجزائرية كان لها الأثر البالغ على جيش التحرير الوطني وذلك من خلال إحداث خسائر كبيرة في صفوفه.

1

خـــاتمـــة

إن التطورات التي شهدتها ثورة الفاتح من نوفمبر 1954م في فترتها الممتدة بين 1958م-1959م سواء في الداخل او في الخارج، قد ساهمت الى جانب تأسيس الحكومة المؤقتة في تفعيل الساحة العالمية لصالح قضيتها العادلة, عاملة على استكمال ما كانت قد بدأته جبهة التحرير الوطني في الاطار الديبلوماسي، وبعد ختامنا لهذا البحث توصلنا الى مجموعة من النتائج نوجزها في الاتي:

- ان تأسيس الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية جاء نتاج ظروف داخلية ودولية عجلت في ذلك، فعلى المستوى الداخلي كانت معاناة الثورة من قلة التسليح لاسيما بعد غلق الحدود والتي كانت تمثل مصدر دعم الثورة بالسلاح بإنشاء الخطين المكهربين على طول الشريط الحدودي الشرقي والغربي(خط موريس)، سبب في تراجع معنويات أفراد جيش التحرير الوطني، اما على المستوى الخارجي فان الضغط الفرنسي المتواصل على حكومتي تونس والمغرب ساهم وبشكل واضح في التأثير على جبهة التحرير، ومن ثمة كان لابد من الاسراع في ايجاد حل للموقف فكان الاعلان عن تأسيس الحكومة المؤقتة في 1958/09/19م، بمثابة نقلة نوعية لكفاح الشعب الجزائري على مختلف الاصعدة كما ساهم في رفع معنويات المناضلين وعزز ايمان الشعب في قيادته للعمل من أجل تحقيق الاستقلال.
- ان الاعلان عن تأسيس الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية وجد صداه الكبير والواسع داخل الشارع الجزائري حيث استقبل الشعب الجزائري الخبر بفرح كبير، وانعكس ذلك بشكل ايجابي حيث رفع ذلك من معنويات المناضلين والمجاهدين الامر الذي دفعهم الى تحقيق المزيد من الانتصارات على القوات الفرنسية، اما على المستوى الخارجي فقد سارعت العديد من الدول العربية الى الاعتراف بهذه الحكومة المؤقتة لكسب الشرعية الدولية ككيان دبلوماسي جزائري للعمل في سبيل تحقيق الاستقلال للجزائر.
- سلكت الحكومة المؤقتة في سبيل ايصال صوتها الى العالم الخارجي مختلف السبل والوسائل, فعمدت الى كسب الدعم العربي لها والمساندة القوية من طرف حكومات

البلدان العربية, حيث ساهم حضورها في اللقاءات العربية في اعطاء نفس للقضية الجزائرية, ولتعزيز تواجدها في الساحة الدولية عملت الحكومة المؤقتة على تكثيف حضورها في المؤتمرات الإفريقية و الافرو آسيوية وكذا المؤتمرات العالمية، بل ولكسب تأييد دولي كبير للقضية فان ممثلوها في المكاتب الخارجية في الدول سواء الاشتراكية والأوروبية بل وحتى دول امريكا قد عملوا وبجهود متواصلة لاطلاع هاته الدول على حقيقة مايحدث في الجزائر والحصول على تأييد منها لصالح قضية الشعب الجزائري وقد تأتى لها ذلك بحضورها في اكبر المحافل الدولية وهي هيئة الامم المتحدة حيث تمت مناقشتها (القضية الجزائرية) وبصورة جدية منذ الدورة العاشرة للجمعية العامة للأمم المتحدة.

- انتهجت الحكومة الفرنسية الخامسة استراتيجية لعزل الثورة عن المحيط الدولي, واتخذت لذلك أساليب عديدة في محاولة منها للوقوف كحاجز في طريق تحقيق الحكومة المؤقتة لتدويل قضيتها لاسيما مع مجيئ الجنرال ديغول على رأس الحكومة الفرنسية الخامسةبعد تمرد 13 ماي 1958م، اذ ان الاوضاع الاجتماعية والاقتصادية المزرية للشعب الجزائري كانت وراء اعلان الحكومة الفرنسية لاحد اهم المشاريع الاقتصادية, الا وهو مشروع قسنطينة سنة 1958م, والذي هدفت من خلاله الى تكوين فئة ثالثة داعمة لبقاء فرنسا في الجزائر وعاملة من جهة اخرى على دعم فكرة الجزائر الفرنسية او بمعنى آخر دمج الجزائر بفرنسا،الا أن وعي أعضاء الحكومة المؤقتة لأهدافه وعملها التوعوي المكثف في الاوساط الشعبية حال دون تحقيق الهدف المرسوم لهذا المشروع.
- بادرت الادارة الفرنسية بعد اقتناعها بفشل الاصلاحات الاقتصادية الى الحلول السياسية فورزيارة ديغول الى الجزائر حيث قام بإعلانه حق تقرير المصير للشعب الجزائري 1958م, والذي كان عبارة عن مناورة منه لغض اعين الرأي العام العالمي عن الجزائر, الا ان رد الحكومة المؤقتة بعد دراستها للاقتراح قد حال دون تحقيق الادارة الفرنسية لمطامحها من خلاله, حيث قوبل بالرفض لإدراك الحكومة المؤقتة النوايا السيئة التي يهدف لها (الجنرال ديغول)من ورائه.

- ان فشل الحلول السياسية وقبلها الاقتصادية جعل فرنسا تطلق مخططا عسكريا اوكلت مهمة تنفيذه الى احد جنرالاتها وهو شال حيث عمد هذا الاخير الى استخدام كافة الوسائل العسكرية للقضاء على الثورة, بدءا من احكامه لغلق الحدود لمنع الامداد والتموين للثورة الى الانطلاق في مجموعة من العمليات العسكرية جهزت بأحدث الاسلحة لإحداث خسائر كبيرة في الارواح في صفو ف جيش التحرير الوطني وابادة وحشية للمدنيين, الا ان عزيمة الثوار وقناعة الشعب بقضيته وطموحه لوصولها لتحقيق حلم الاستقلال قد زاد من نشاط العمل المسلح للمجاهدين الامر الذي افشل المخطط بعد قناعة صاحبه بنجاحه.
- وضع رجال الثورة للتصدي للخطين المكهربين خطة استراتيجية حاولوا من خلالها اختراق الحاجزين, كما قاموا بتطوير الاساليب المستخدمة لذلك والتي منها استعمال المتفجرات عن طريق الانابيب المطاطية التي أعطت نتائج هامة وكانت تفتح الثغرات الواسعة ليمر من خلالها المجاهدين بعد تحطم الاسلاك والأعمدة وتنفجر الالغام.
- أسهم تأسيس الحكومة المؤقتة وبروزها كممثل شرعي للشعب الجزائري للتفاوض مع حكومة فرنسا، في تدويل القضية الجزائرية كما كان للاعترافات التي حصلت عليها من عديد دول العالم مكسب لقضيتها ودفعة قوية في سبيل اخراجها من المحيط الداخلي الضيق الى المحيط العالمي الواسع,وأكسبها تطورا لثورتها عندما تدعمت خلالها بجهاز سياسي تنفيذي ورفعت مستوى تمثيلها ديبلوماسيا من خلال السماح لها بتأسيس سفارات او قنصليات في الدول الداعمة لها, فاذا كانت جبهة التحرير قد بدأت العمل الديبلوماسي لنصرة القضية وتدويلها عالميا فان تأسيس اول حكومة مؤقتة للجمهورية الجزائرية قد ساهم في استكمال ما بدأته الجبهة من خلال تحقيقها لاحد أهم اهداف الثورة وهو تدويل القضية الجزائرية.
- وفي ختام هذا العمل فإننا لا ندعي الاحاطة بجميع جوانبه, ومنه وددنا الاشارة الى ان الموضوع يفتح آفاق اخرى للدراسة والبحث باعتباره موضوع مهم لابد من اماطة الغموض عن مختلف جوانبه، والمساهمة في كشف مختلف خبايا تلك الجوانب وذلك

بدراسة كل جانب على حدى سواء في شقه الديبلوماسي او في جوانب أخرى من سياسة الحكومة الخارجية لاسيما خلال فترة الثورة الجزائرية.

الملحق

الملحق رقم 01: اللائحة الختامية لمؤتمر التضامن الإفريقي الآسيوي بالقاهرة[1].

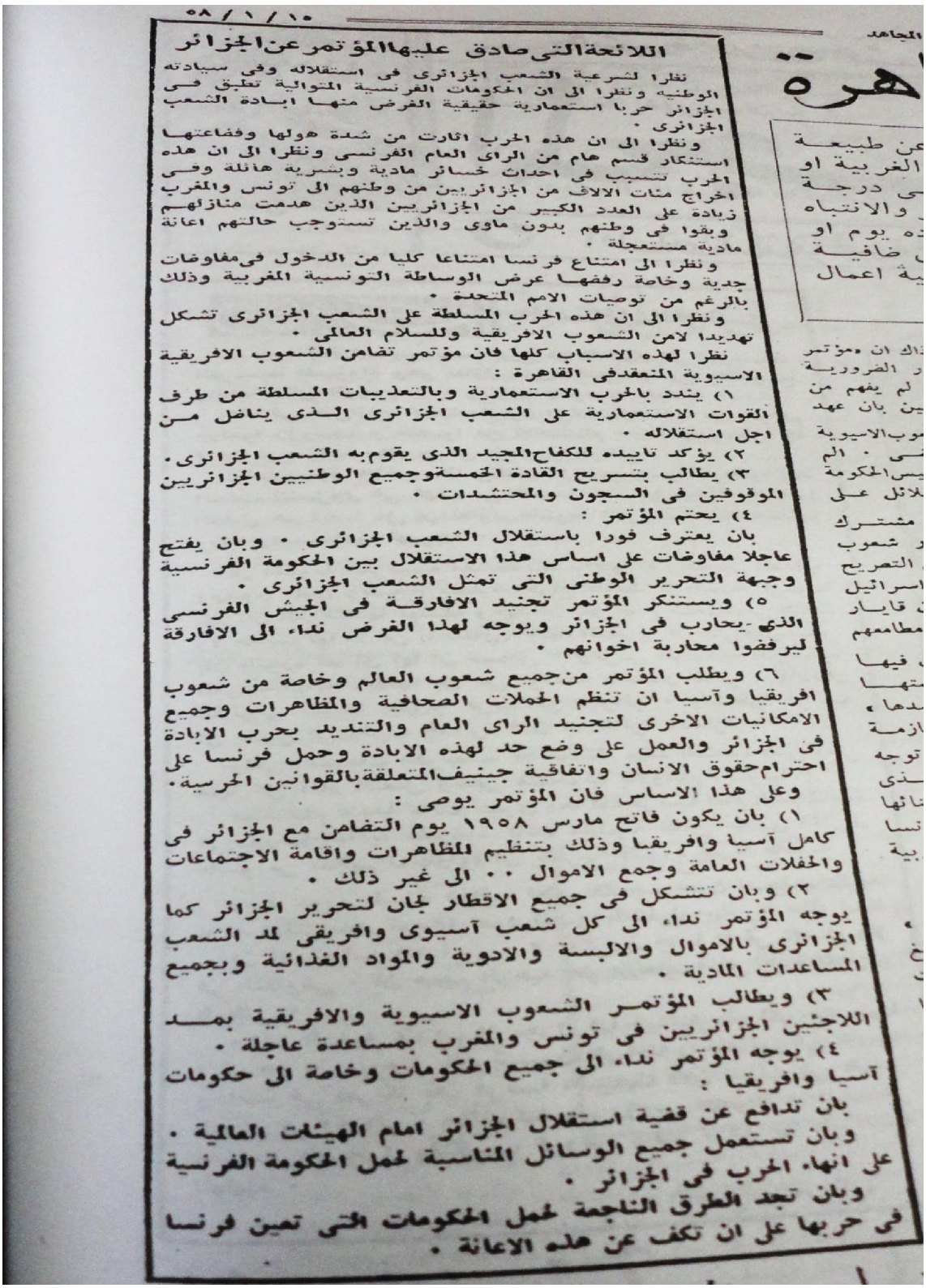

٥٨/١/١٠

المجاهد

هرة

عن طبيعة
الغربية او
درجة
والانتباه
يوم او
ضافية
اعمال

اللائحة التى صادق عليها المؤتمر عن الجزائر

نظرا لشرعية الشعب الجزائرى فى استقلاله وفى سيادته الوطنيه ونظرا الى ان الحكومات الفرنسية المتوالية تطبق فى الجزائر حربا استعمارية حقيقية الغرض منها ابادة الشعب الجزائرى .

ونظرا الى ان هذه الحرب اثارت من شدة هولها وفظاعتها استنكار قسم هام من الراى العام الفرنسى ونظرا الى ان هذه الحرب تتسبب فى احداث خسائر مادية وبشرية هائلة وفى اخراج مئات الالاف من الجزائريين من وطنهم الى تونس والمغرب زيادة على العدد الكبير من الجزائريين الذين هدمت منازلهم وبقوا فى وطنهم بدون ماوى والذين تستوجب حالتهم اعانة مادية مستعجلة .

ونظرا الى امتناع فرنسا امتناعا كليا من الدخول فى مفاوضات جدية وخاصة رفضها عرض الوساطة التونسية المغربية وذلك بالرغم من توصيات الامم المتحدة .

ونظرا الى ان هذه الحرب المسلطة على الشعب الجزائرى تشكل تهديدا لامن الشعوب الافريقية وللسلام العالمى .

نظرا لهذه الاسباب كلها فان مؤتمر تضامن الشعوب الافريقية الاسيوية المنعقد فى القاهرة :

١) يندد بالحرب الاستعمارية وبالتعذيبات المسلطة من طرف القوات الاستعمارية على الشعب الجزائرى الذى يناضل من اجل استقلاله .

٢) يؤكد تاييده للكفاح المجيد الذى يقوم به الشعب الجزائرى .

٣) يطالب بتسريح القادة الخمسة وجميع الوطنيين الجزائريين الموقوفين فى السجون والمحتشدات .

٤) يحتم المؤتمر :

بان يعترف فورا باستقلال الشعب الجزائرى . وبان يفتح عاجلا مفاوضات على اساس هذا الاستقلال بين الحكومة الفرنسية وجبهة التحرير الوطنى التى تمثل الشعب الجزائرى .

٥) ويستنكر المؤتمر تجنيد الافارقة فى الجيش الفرنسى الذى يحارب فى الجزائر ويوجه لهذا الغرض نداء الى الافارقة ليرفضوا محاربة اخوانهم .

٦) ويطلب المؤتمر من جميع شعوب العالم وخاصة من شعوب افريقيا وآسيا ان تنظم الحملات الصحافية والمظاهرات وجميع الامكانيات الاخرى لتجنيد الراى العام والتنديد بحرب الابادة فى الجزائر والعمل على وضع حد لهذه الابادة وحمل فرنسا على احترام حقوق الانسان واتفاقية جينيف المتعلقة بالقوانين الحربية .

وعلى هذا الاساس فان المؤتمر يوصى :

١) بان يكون فاتح مارس ١٩٥٨ يوم التضامن مع الجزائر فى كامل آسيا وافريقيا وذلك بتنظيم المظاهرات واقامة الاجتماعات والحفلات العامة وجمع الاموال .. الى غير ذلك .

٢) وبان تتشكل فى جميع الاقطار لجان لتحرير الجزائر كما يوجه المؤتمر نداء الى كل شعب آسيوى وافريقى لمد الشعب الجزائرى بالاموال والالبسة والادوية والمواد الغذائية وبجميع المساعدات المادية .

٣) ويطالب المؤتمر الشعوب الاسيوية والافريقية بمد اللاجئين الجزائريين فى تونس والمغرب بمساعدة عاجلة .

٤) يوجه المؤتمر نداء الى جميع الحكومات وخاصة الى حكومات آسيا وافريقيا :

بان تدافع عن قضية استقلال الجزائر امام الهيئات العالمية .

وبان تستعمل جميع الوسائل المناسبة لحمل الحكومة الفرنسية على انهاء الحرب فى الجزائر .

وبان تجد الطرق الناجعة لحمل الحكومات التى تمين فرنسا فى حربها على ان تكف عن هذه الاعانة .

[1]– المجاهد: العدد 16، الصادر في 15 جانفي 1958

الملحق رقم02: اللائحة الختامية للمؤتمر الأول للدول الإفريقية المستقلة بأكرا[1].

باديس ابابا ، حضور الجزائر المستقلة :

لان استقلال الجزائر هو الهدف الاول الذى تعهدت الدول افريقية الثمانية بتحقيقه فى اقرب الاجال ·

اللائحة التي صادق عليها مؤتمر عكرة في شان لجزائر

ان ندوة الدول الافريقية المستقلة :

- المتأثرة تاثرا عميقا من استمرار الحرب فى الجزائر ،ومن رفض فرنسا لحق الشعب الجزائرى فى الاستقلال وفى تقرير المصير رغم التوصيات المختلفة التى اصدرتها هيئة الامم المتحدة والنداءات المطالبة بحل سلمى وخصوصا عرض الوساطة التى تقدم بها رئيسا الدولتين : المغربية والتونسية ·

- ونظرا الى ان الوضعية الراهنة بالجزائر تمثل خطرا على السلم العالمى وعلى الامن فى افريقيا على الاخص :

١) تعترف بحق الشعب الجزائرى فى الاستقلال وفى تقرير المصير ·

٢) تندد بتمديد المظالم واسالة الدماء الناتجه عن استمرار الحرب بالجزائر ·

٣) تطلب من فرنسا :

- ان تعترف بحق الشعب الجزائرى فى الاستقلال وتقرير المصير ·

- ان تضع حدا للمظالم ، وان تسحب قواتها العسكرية من الجزائر ·

- ان تدخل سريعا فى مفاوضات سلمية مع جبهة التحرير الوطنى من اجل الوصول الى تسوية نهائية وعادلة ·

٤) تطلب من جميع الامم المحبة للسلم ان تضغط على فرنسا لكى تتخذ هذه سياسة تتلاءم مع مبادئ، الميثاق الامم ·

٥) تطلب من اصدقاء وحلفاء فرنسا ان يتخلوا عن اعانة فرنسا مباشرة او غير مباشرة فى عملياتها العسكرية بالجزائر

٦) تعلن تصميمها على بذل جميع الجهود الممكنة لاعانة الشعب الجزائرى الى ان يحصل على استقلاله ·

٧) توصى بان ترسل الدول الافريقية الى مندوبيها فى هيئة الامم المتحدة تعليمات تنص على تبادل الاستشارات فيما بينهم دائما وعلى اعلام اعضاء الامم المتحدة بواقع الحوادث فى الجزائر وطلب مساندتهم من اجل تسوية سياسية سلمية عادلة ، وتوصى الدول الافريقية المستقلة بان تتخذ اجراءات قد تكون لازمة من حين لآخر ، لايجاد الطرق والوسائل اللازمة لانارة الراى العام العالمى عن القضية الجزائرية بما فيها وسيلة تنظيم لجنة باسرع ما يمكن ، مهمتها زيارة عواصم العالم للحصول على مساندة الحكومات للقضية الجزائرية ·

[1]– المجاهد: عدد 23، الصادر في 7 ماي 1958، ص15.

الملحق رقم03: قرار مؤتمر الشعوب الإفريقية الأول حول الجزائر[1].

لائحة اكرا حول الجزائر

ان مؤتمر الشعوب الافريقية المنعقد في اكرا من يوم الاثنين ٨ الى يوم الجمعة ١٢ ديسمبر ١٩٥٨

– نظرا الى انه بسبب تعامي فرنسا واستسلام حكوماتها المتعاقبة امام تهديدات اقليتها الاستعمارية المتطرفة المستقرة بالجزائر ، فقد دخلت حرب الجزائر عامها الخامس وهي اشد ما تكون قساوة وعنفا .

– ونظرا الى ان فرنسا متصامتة عن كل النداءات وماضية في التشبث بسيطرتها على الجزائر لتستطيع المحافظة تحت اشكال مقنعة على النظام الاستعماري في اقطار اخرى تدعى بواسطة هياكل مصطنعة انها حررتها واشركتها في مصيرها .

– ونظرا الى ان هذه الحرب التي فرضتها فرنسا على الجزائر قد كلفت الشعب الجزائري اكثر من ٦٠٠,٠٠٠ من الضحايا .

– ونظرا الى الاضطهاد المسلط على الجزائريين في فرنسا والجزائر ، والعقوبات المنزلة على المدنيين والتهديدات ومعسكرات الاعتقال ، واعمال القمع ، ونقل السكان المدنيين من المناطق المسماة « مناطق مضطربة » قد ادت كلها الى هجرة جماعية دفعت باللاجئين الجزائريين الى تونس والمغرب ، حيث يعيشون في ظروف قاسية بلغ فيها البؤس المادي والمعنوي اقصى حدوده .

– ونظرا الى ان الشعب الجزائري قد عانى منذ ما يقرب من ١٢٠ سنة استعمارا شديدا قاسيا وانه لم يفرد افتكاك استقلاله بقوة السلاح الا بعد ان استنفد كل الوسائل المؤدية الى حل سلمي معقول .

– ومع التذكير بالقرارات التي اتخذتها الدول الافريقية المستقلة اثناء انعقاد مؤتمر اكرا في ٢٢ افريل ١٩٥٨ لوضع حد لحرب الاحتلال الاستعمارية في الجزائر .

١) يؤكد حق الشعب الجزائري في الاستقلال ، ويستنكر السياسة المسماة ادماج الجزائر في فرنسا .

يرفض كل قيمة للانتخابات الجزائرية التي اعدتها ونظمتها وراقبتها في ظل اوضاع خاصة وشروط معينة الادارة الفرنسية التي لا يمكن ان تكون خصما وحكما في نفس الوقت

٢) يعلن من جديد عن عجز فرنسا واستحالة تنظيم انتخابات حرة في الجزائر فحتى بعض المرشحين الفرنسيين الاستعماريين المتطرفين والمناصرين بشدة للاستعمار الادماجي – قد فضحوا بعنف الانتخابات التشريعية المزيفة التي جرت في ٣٠ نوفمبر الماضي وانكروا رسميا كل صفة تمثيلية للنواب المنبثقين عن هذه الانتخابات .

٣ يدعو فرنسا :

ا – ان تعترف للشعب الجزائري بحقه الطبيعي في الاستقلال .

ب – ان تجري عاجلا مع الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية التي هي المعبر الشرعي الحقيقي عن ارادة الشعب الجزائري – مفاوضات لتحقيق الاستقلال ووقف اطلاق النار .

١) يجدد للامم الصديقة لفرنسا نداء مؤتمر الدول الافريقية المستقلة المنعقد باكرا في ٢٢ افريل ١٩٥٨ – لكي ترفض من الان تقديم اية مساعدة الى فرنسا من اي نوع كانت في حرب الابادة التي تسلكها ضد الجزائر .

٢) يدعو بقوة منظمة الامم المتحدة ان توصي في وضوح لايجاد حل سلمي للمشكلة الجزائرية باجراء مفاوضات مباشرة بين الحكومة الفرنسية والحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية وان تحدد اجلا معقولا لفتح هذه المفاوضات ، وان تتخذ الوسائل العملية الناجعة لمساعدة الحكومة الفرنسية على قبول حل المشكل الجزائري عن طريق المفاوضات المباشرة في ارض محايدة تضمن الكرامة والحرية لكل طرف ، وهذا من غير اي شرط مسبق من اي نوع كان .

٦) تدعو بقية الدول والحكومات وخاصة الدول الافريقية المستقلة ، غانا وغينيا وليبيريا والحبشة للاعتراف بالحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية .

٧) توجه نداء حارا الى الاقطار الافريقية لتنظم في الشهرين القادمين يوما للتضامن الافريقي مع الجزائر يقام في اثنائه بجمع التبرعات الشعبية لمساعدة الضحايا الجزائريين للقمع وباستنكار الحرب الاستعمارية في الجزائر بواسطة المظاهرات الشعبية والاحتجاجات والالتماسات الخ ...

٨) يحيي الشجاعة وروح التضامن الافريقي ضد الاستعمار التي ابداها الجنود الافريقيون الذين فروا من الجيش الفرنسي ويوجه نداء اخويا الى كل الجنود الافريقيين المدفوعين الى حرب الجزائر كي يقوموا باتباع هذا المثل الرائع ويلتحقوا كلما سنحت الفرصة بجيش التحرير الجزائري .

٩) يضع ثقته في السكرتير الدائم للمؤتمر الافريقي ليقوم بالسهر على تطبيق وتنفيذ المقررات المذكورة اعلاه .

من خطاب الدكتور مصطفاي شوقي

... ان الاستعمار يستمد اسباب وجوده في بلادنا من الاستثمار الاقتصادي ومن وسائله في القوة العسكرية التي تساند النظام الاداري والبوليسي والسياسي والقانوني

وان من مصلحة الشعوب المستعمرة – التي اخذت تنهض وتتطور هي ان تعمل على استثمار خيرات بلادها بنفسها . وان تغير ميزان القوى بينها وبين المستعمر .

ان شعوبنا المضطهدة المستعمرة لا يمكن ان تامل في حرية حقيقية الا اذا كان لها قادة يعتنون لها اهدافها الاساسية بدقة ، وتكون فيها حركة شعبية جماهيرية نشيطة في كل ميدان من الميادين التي يوجد بها مركز من مراكز الاستعمار ، سواء كانت مراكز سياسية او اقتصادية او ادارية او عسكرية .

ان التنظيم الشعبي الجماهيري الذي يعتد كل طبقات الشعب وكل مشاته الاجتماعية في خطة عملية تشل القطر كله مي التي تبعث الحركات التحريرية وتفتح الافاق وتحطم السدود التي يقيمها الاستعمار بجهازه القوي امام تدفع الشعوب . وان ابرز مثال على ذلك هو الحركة التي انبثقت في غانة وغينية اللتين استطاعتا – بفضل سياسة روسائهما – ان تنظما حركة قوية قادتهما الى الاستقلال بدون اراقة دماء ولكن هذه الحركة استطاعت من ناحية اخرى ان تمنع العدو من ان يستعمل ضدهم العنف .

ان الضغط الذي انتاب فرنسا من حروبها الاستعمارية منذ الحرب العالمية الاخيرة قد بث فيها الخوف من ان تنتشر حرب عامة بمنطقة الشمال الافريقي كلها . وهذا الخوف هو الذي حملها الى منح الاستقلال الداخلي لتونس . وعند ما اندلعت الثورة الجزائرية كان من نتائجها ان سارعت فرنسا الى منح الاستقلال للمغرب وتونس . كما كان من نتائجها ايضا ان اقنعت فرنسا بانها عاجزة عن ان تواجه الحركات الثورية في اقطار افريقيا السوداء . فبادرت في سنة ١٩٥٦ الى منح هذه الاقطار مقدارا كبيرا من الحرية . ولكن تعلن الموقف في الجزائر بعد ذلك ، واستمرار الحرب فيها جر الى نشوب الحادثة الفاشيستية في يوم ١٣ ماي في عاصمة الجزائر . ثم تمخض هذا الحادث عن مجيء الجنرال دي غول الى الحكم وخضوعه لاجراء الاستفتاء في يوم ٢٨ سبتمبر باقطار افريقيا . ومن ذلك الاستفتاء استطاعت (غينيا) ان تحصل على استقلالها . كما كان في امكان عدة اقطار اخرى في افريقيا السوداء ان تستقل هي ايضا لو كان لها قادة اكثر كفاءة واخلاصا من قادتها الحاليين .

ان هذا الاستعراض يقيم الدليل على ان توازن القوى بين الشعوب المستعمرة والدول التي تستعمرها ، يمكن ان ينقلب لفائدة الشعوب اذا كانت تعرف كيف تنظم جهودها وتحافظ على تضامنها قبل الاستقلال وبعده .

---

[1]– المجاهد: العدد 34، الصادر في 24 ديسمبر 1958.

الملحق رقم 04: اللائحة الختامية للمؤتمر الثاني للشعوب الإفريقية بتونس[1].

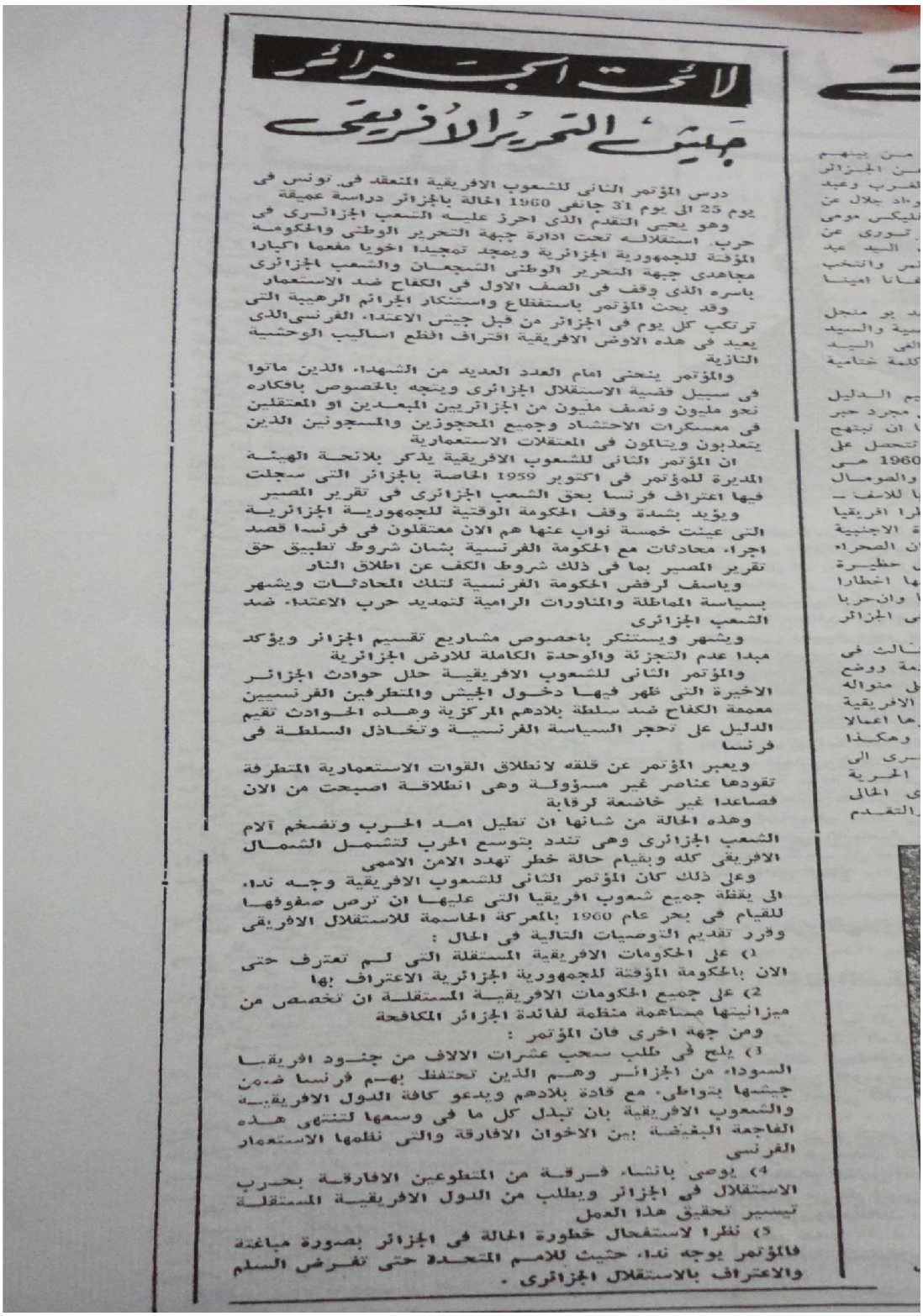

لائحة الجزائر

جبهة التحرير الافريقي

درس المؤتمر الثاني للشعوب الافريقية المنعقد في تونس في يوم 25 الى يوم 31 جانفي 1960 الحالة بالجزائر دراسة عميقة وهو يحيي التقدم الذي احرز عليه الشعب الجزائري في حرب استقلاله تحت ادارة جبهة التحرير الوطني والحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية ويمجد تمجيدا اخويا مفعما اكبارا مجاهدي جبهة التحرير الوطني الشجعان والشعب الجزائري باسره الذي وقف في الصف الاول في الكفاح ضد الاستعمار وقد بحث المؤتمر باستفظاع واستنكار الجرائم الرهيبة التي ترتكب كل يوم في الجزائر من قبل جيش الاعتداء الفرنسي الذي يعيد في هذه الاوض الافريقية اقتراف افظع اساليب الوحشية النازية

والمؤتمر ينحني امام العدد العديد من الشهداء الذين ماتوا في سبيل قضية الاستقلال الجزائري ويتجه بالخصوص بافكاره نحو مليون ونصف مليون من الجزائريين المبعدين او المعتقلين في معسكرات الاحتشاد وجميع المحجوزين والمسجونين الذين يتعذبون ويتالمون في المعتقلات الاستعمارية

ان المؤتمر الثاني للشعوب الافريقية يذكر بلائحة الهيئة المديرة للمؤتمر في اكتوبر 1959 الخاصة بالجزائر التي سجلت فيها اعتراف فرنسا بحق الشعب الجزائري في تقرير المصير

ويؤيد بشدة وقف الحكومة الوقتية للجمهورية الجزائرية التي عينت خمسة نواب عنها هم الان معتقلون في فرنسا قصد اجراء محادثات مع الحكومة الفرنسية بشان شروط تطبيق حق تقرير المصير بما في ذلك شروط الكف عن اطلاق النار

ويأسف لرفض الحكومة الفرنسية لتلك المحادثات ويشهر بسياسة المماطلة والمناورات الرامية لتمديد حرب الاعتداء ضد الشعب الجزائري

ويشهر ويستنكر باخصوص مشاريع تقسيم الجزائر ويؤكد مبدا عدم التجزئة والوحدة الكاملة للارض الجزائرية

والمؤتمر الثاني للشعوب الافريقية حلل حوادث الجزائر الاخيرة التي ظهر فيها دخول الجيش والمتطرفين الفرنسيين معمعة الكفاح ضد سلطة بلادهم المركزية وهذه الحوادث تقيم الدليل على تحجر السياسة الفرنسية وتخاذل السلطة في فرنسا

ويعبر المؤتمر عن قلقه لانطلاق القوات الاستعمارية المتطرفة تقودها عناصر غير مسؤولة وهي انطلاقة اصبحت من الان فصاعدا غير خاضعة لرقابة

وهذه الحالة من شانها ان تطيل امد الحرب وتضخم آلام الشعب الجزائري وهي تندد بتوسع الحرب لتشمل الشمال الافريقي كله وبقيام حالة خطر تهدد الامن الاممي

وعلى ذلك كان المؤتمر الثاني للشعوب الافريقية وجه نداء الى يقظة جميع شعوب افريقيا التي عليها ان ترص صفوفها للقيام في بحر عام 1960 بالمعركة الحاسمة للاستقلال الافريقي وقرر تقديم التوصيات التالية في الحال :

1) على الحكومات الافريقية المستقلة التي لم تعترف حتى الان بالحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية الاعتراف بها

2) على جميع الحكومات الافريقية المستقلة ان تخصص من ميزانيتها مساهمة منظمة لفائدة الجزائر المكافحة

ومن جهة اخرى فان المؤتمر :

3) يلح في طلب سحب عشرات الالاف من جنود افريقيا السوداء من الجزائر وهم الذين تحتفظ بهم فرنسا ضمن جيشها بتواطئ مع قادة بلادهم ويدعو كافة الدول الافريقية والشعوب الافريقية بان تبذل كل ما في وسعها لتنتهي هذه الفاجعة البغيضة بين الاخوان الافارقة والتي نظمها الاستعمار الفرنسي

4) يوصي بانشاء فرقة من المتطوعين الافارقة بحرب الاستقلال في الجزائر ويطلب من الدول الافريقية المستقلة تيسير تحقيق هذا العمل

5) نظرا لاستفحال خطورة الحالة في الجزائر بصورة مباغتة فالمؤتمر يوجه نداء حثيث للامم المتحدة حتى تفرض السلم والاعتراف بالاستقلال الجزائري .

[1]– المجاهد: العدد 61، الصادر في 8 فيفري 1960.

الملحق رقم05: قرار اللجنة السياسية لجامعة الدول العربية في مؤتمرها بالدار البيضاء[1].

لائحة حول الجزائر

تدارست اللجنة السياسية تقريرى الامين العام بشان التطورات الاخيرة فى قضية الجزائر ، ووضعها فى المجالين القومى والدولى .

واستمعت الى ما ادلى به وفد الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية من بيانات حول الوضع الراهن فى الجزائر .

وتدارست اللجنة السياسية ببالغ القلق الاخطار التى تهدد الشعب العربى فى الجزائر من الاجراءات التى اتخذتها السلطات الفرنسية ضد السكان المدنيين العزل ، سواء فى مراكز التجمع التى تضم نحو مليونين اكثرهم من الشيوخ والنساء والاطفال ، او فى المعتقلات ومراكز الشرطة التى تخضع لنظام تعميم التعذيب ، وهو نظام لم يعرف له مثيل فى قسوته ، مما يجافى ما التزمت به فرنسا من المعاهدات الدولية المحرمة لاعمال الابادة – ومنها معاهدة ١٢ اغسطس سنة ١٩٤٩ القاضية بتجنيب السكان المدنيين اخطار الحرب – واعلان حقوق الانسان ، وميثاق الامم المتحدة ومبادئها .

وكذلك تدارست اللجنة موضوع استخدام فرنسا للفرق المجهزة او المرتبطة بحلف الاطلس فى الحرب الاستعمارية بالجزائر ، وسائر المساعدات العسكرية والسياسية والمالية والاقتصادية التى تقدمها بعض دول الحلف الى فرنسا .

واللجنة السياسية اذ تعرب عن قلقها البالغ لمواصلة الحرب فى الجزائر ، توجه نظر الراى العام العالمى الى ما يمكن ان تتطور اليه الحالة فى الجزائر من اتساع نطاق الحرب ، وخلق حالة خطيرة فى منطقة البحر الابيض المتوسط وتؤكد من جديد حق الشعب الجزائرى فى الاستقلال ، وانه لا سبيل لايجاد حل سلمى الا بالتفاوض مع الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية ، المعبرة عن ارادة شعب الجزائر ، وتقرر ما ياتى :

اولا – عرض الحالة الخطيرة فى مراكز التجمع والمعتقلات ، واساليب التحقيق القائمة على الاكراه والتعذيب ، على الامم المتحدة ، والمطالبة بارسال لجنة تحقيق دولية الى الجزائر عاجلا ، واتخاذ الاجراءات الناجزة لوقف اعمال الابادة ضد السكان الامنين فى الجزائر .

ثانيا – القيام بمساع جماعية ومنفردة من الدول العربية لدى دول الحلف الاطلسى ، ومطالبتها بوضع حد لاستعمال اسلحة هذا الحلف وجنوده ضد الشعب الجزائرى المكافح فى سبيل حريته واستقلاله، وبالكف عن تقديم المعونات المختلفة التى تساعد فرنسا على مواصلة الحرب الابادية فى الجزائر .

ثالثا – بذل المساعى الدبلوماسية الحثيثة لدى الدول الاسيوية والافريقية وغيرها للاعتراف بالحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية ، والقيام باتصالات مع كافة اعضاء الامم المتحدة لمؤازرة قضية الجزائر العادلة فى الدورة القادمة للجمعية العامة .

رابعا – تقوم الدول العربية الاعضاء فى الجامعة باداء الانصبة المتبقية من ميزانية الجزائر قبل انقضاء هذا العام ، كما تقوم – فى المواعيد التى تحدد بالاتفاق مع حكومة الجزائر – بسداد انصبتها فى الميزانية السنوية المقررة عن عام ١٩٦٠ ومقدارها اثنا عشر مليون جنيه .

جامعة الدول العربية
الادارة السياسية
الامانة العامة

تحية العلم

– ١ –

اخفق رفيعا فى الحمى
واشرق عزيزا مكرما
وارشق على نهر الدما
سلما ... للسما ... ياعلم
علم الجزائر عشت يا علم !

– ٢ –

انت وحى الشهدا انت يا علم
انت للجيل غدا صلة الرحم
احك للبرايا
وارو يا علم
حكاية العلم :
ابيضه اخلاقنا
اخضره اوطاننا
احمره دماؤنا
عروقنا
من نسيج العلم
علم الجزائر دمت يا علم

– ٣ –

امة شعارها المجد والكرم
جبهة احرارها طاهرو الذمم
ثابتو العزائم
صادقو الهمم
فى لورة العلم
كفاحنا نضالنا
جهادنا استقلالنا
ارواحنا اموالنا
اكبادنا
فى سبيل العلم
علم الجزائر عشت يا علم

ابن تومرت

[1]–المجاهد: العدد 51، الصادر في 21 سبتمبر 1959.

ملحق رقم 06: خط موريس في الجهة الغربية[1]

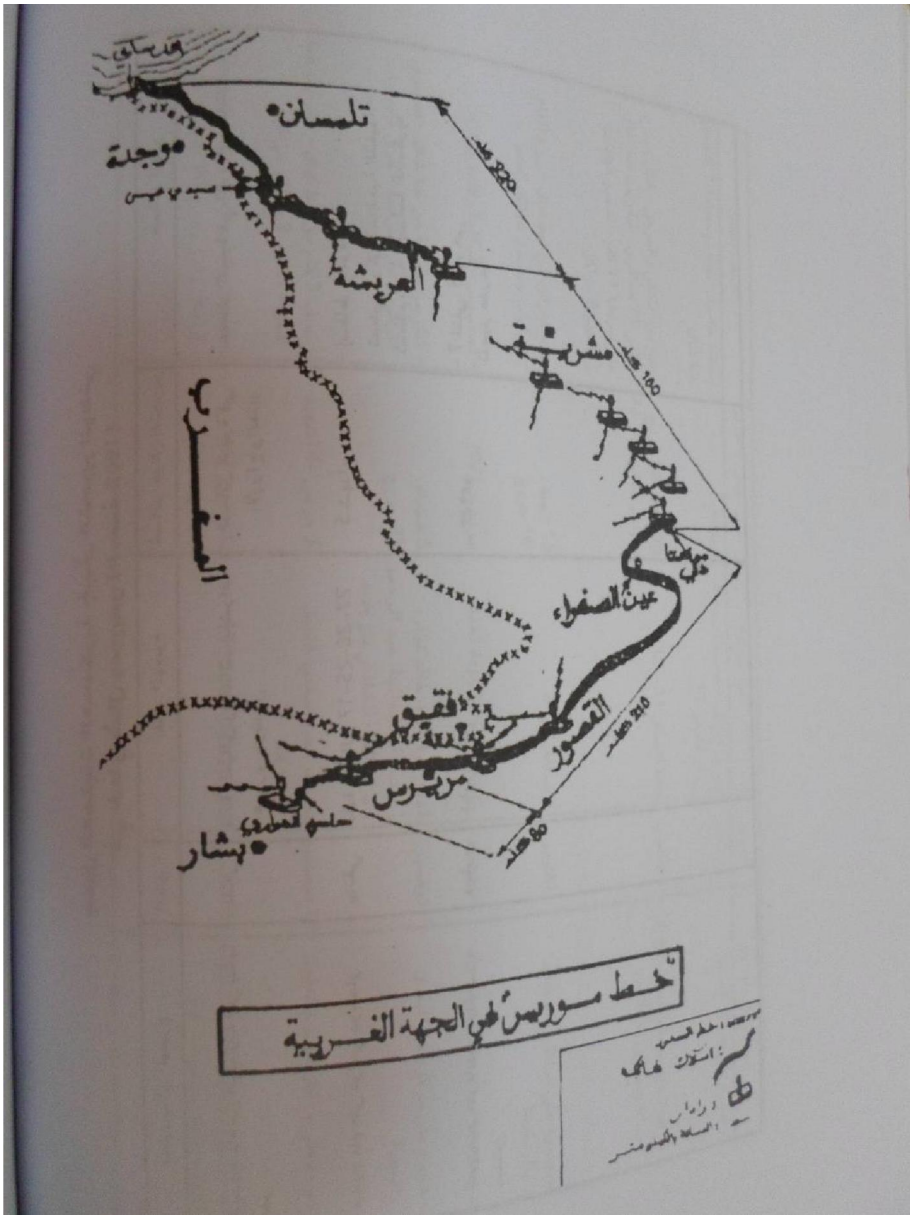

[1] الطاهر سعيداني: القاعدة الشرقية قلب الثورة النابض، ص 82

ملحق رقم 07: خط موريس في الجهة الشرقية[1]

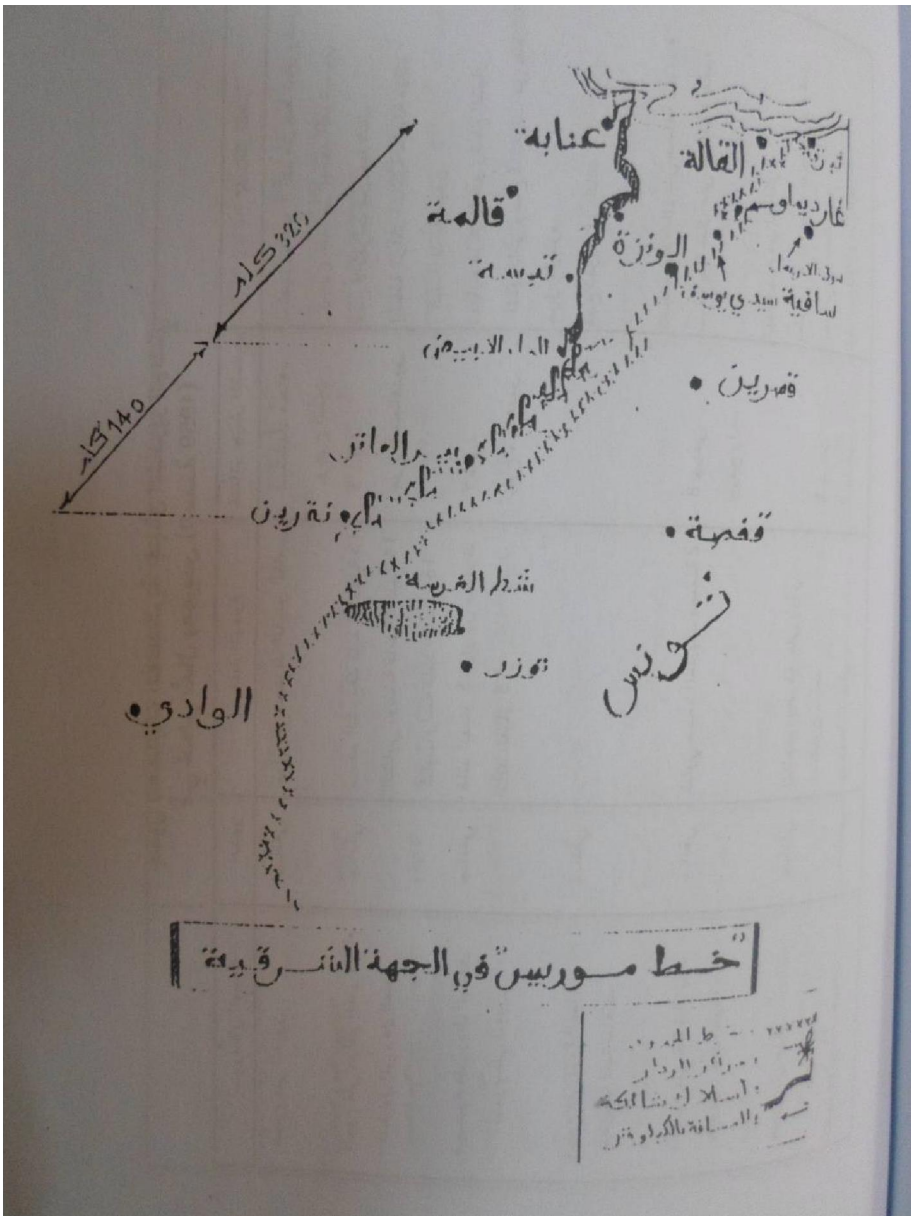

[1] نفسه، ص 83

ملحق رقم 08: جدول العمليات العسكرية لجيش التحرير الوطني في خطي شال و موريس (السنة 1960)[1]

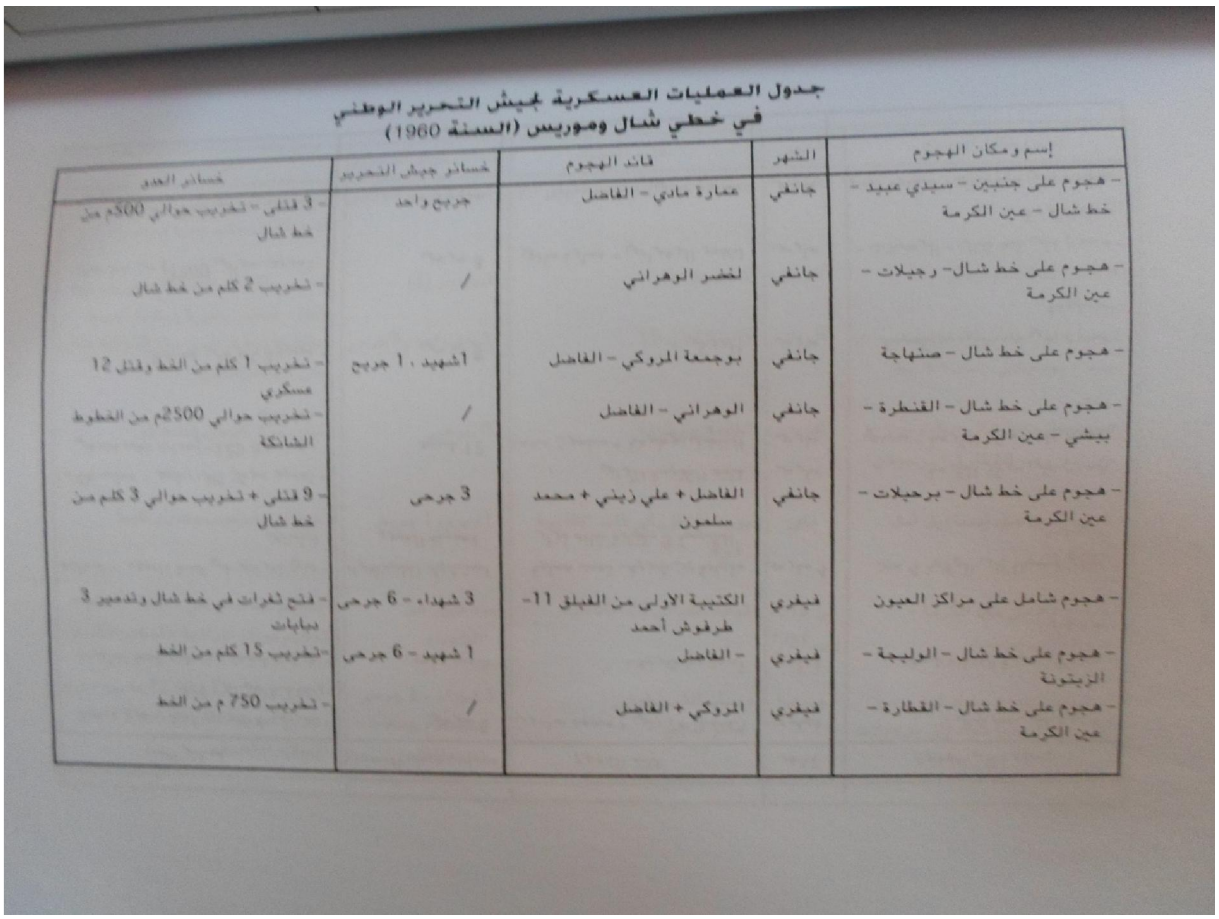

جدول العمليات العسكرية لجيش التحرير الوطني
في خطي شال وموريس (السنة 1960)

إسم ومكان الهجوم	الشهر	قائد الهجوم	خسائر جيش التحرير	خسائر العدو
- هجوم على جنبين - سيدي عبيد - خط شال - عين الكرمة	جانفي	عمارة مادي - الفاضل	جريح واحد	- 3 قتلى - تخريب حوالي 500م من خط شال
- هجوم على خط شال- رجيلات - عين الكرمة	جانفي	لخضر الوهراني	/	- تخريب 2 كلم من خط شال
- هجوم على خط شال - صنهاجة	جانفي	بوجمعة المروكي - الفاضل	1شهيد ، 1 جريح	- تخريب 1 كلم من الخط وقتل 12 عسكري
- هجوم على خط شال - القنطرة - بيشي - عين الكرمة	جانفي	الوهراني - الفاضل	/	- تخريب حوالي 2500م من الخطوط الشائكة
- هجوم على خط شال - برحيلات - عين الكرمة	جانفي	الفاضل + علي زيني + محمد سلمون	3 جرحى	- 9 قتلى + تخريب حوالي 3 كلم من خط شال
- هجوم شامل على مراكز العيون	فيفري	الكتيبة الأولى من الفيلق 11- طرفوش أحمد	3 شهداء - 6 جرحى	- فتح ثغرات في خط شال وتدمير 3 دبابات
- هجوم على خط شال - الوليجة - الزيتونة	فيفري	- الفاضل	1 شهيد - 6 جرحى	-تخريب 15 كلم من الخط
- هجوم على خط شال - القطارة - عين الكرمة	فيفري	المروكي + الفاضل	/	- تخريب 750 م من الخط

[1] نفسه ، ص 73

[1]

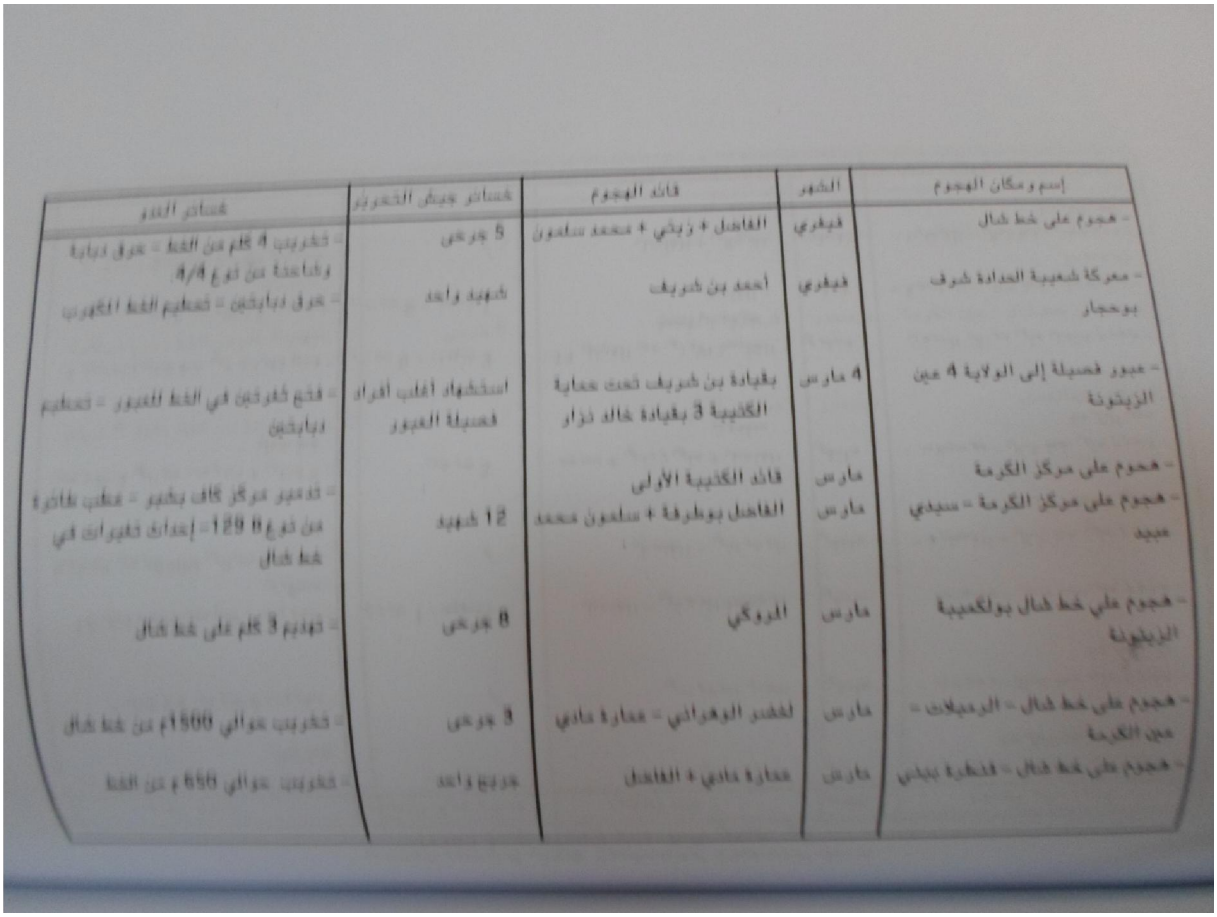

إسم ومكان الهجوم	الشهر	قائد الهجوم	خسائر جيش التحرير	خسائر العدو
- هجوم على خط شال	فيفري	الفاضل + زيتي + محمد سلمون	5 جرحى	- تخريب 4 كلم من الخط - حرق دبابة وشاحنة من نوع 4/4
- معركة شعيبة الحداية شرف بوحجار	فيفري	أحمد بن شريف	شهيد واحد	- حرق دبابتين - تحطيم الخط الكهربي
- عبور قصيلة إلى الولاية 4 عين الزيتونة	4 مارس	بقيادة بن شريف تحت حماية الكتيبة 3 بقيادة خالد نزار	استشهاد أغلب أفراد قصيلة العبور	- فتح ثغرتين في الخط للعبور - تحطيم دبابتين
- هجوم على مركز الكرمة - هجوم على مركز الكرمة - سيدي مبيد	مارس مارس	قائد الكتيبة الأولى الفاضل بوطرفة + سلمون محمد	12 شهيد	- تدمير مركز كاف بكير - عطب عشرة من نوع 8 129- إحداث ثغرات في خط شال
- هجوم على خط شال بولكعيبة الزيتونة	مارس	الدوكي	8 جرحى	- تهديم 3 كلم على خط شال
- هجوم على خط شال - الرميلات - عين الكرمة	مارس	لخضر الوهراني - عمارة هادي	3 جرحى	- تخريب حوالي 1500م من خط شال
- هجوم على خط شال - قنطرة بيتي	مارس	عمارة هادي + الفاضل	جريح واحد	- تخريب حوالي 650 م من الخط

[1] نفسه ، ص 74

[1]

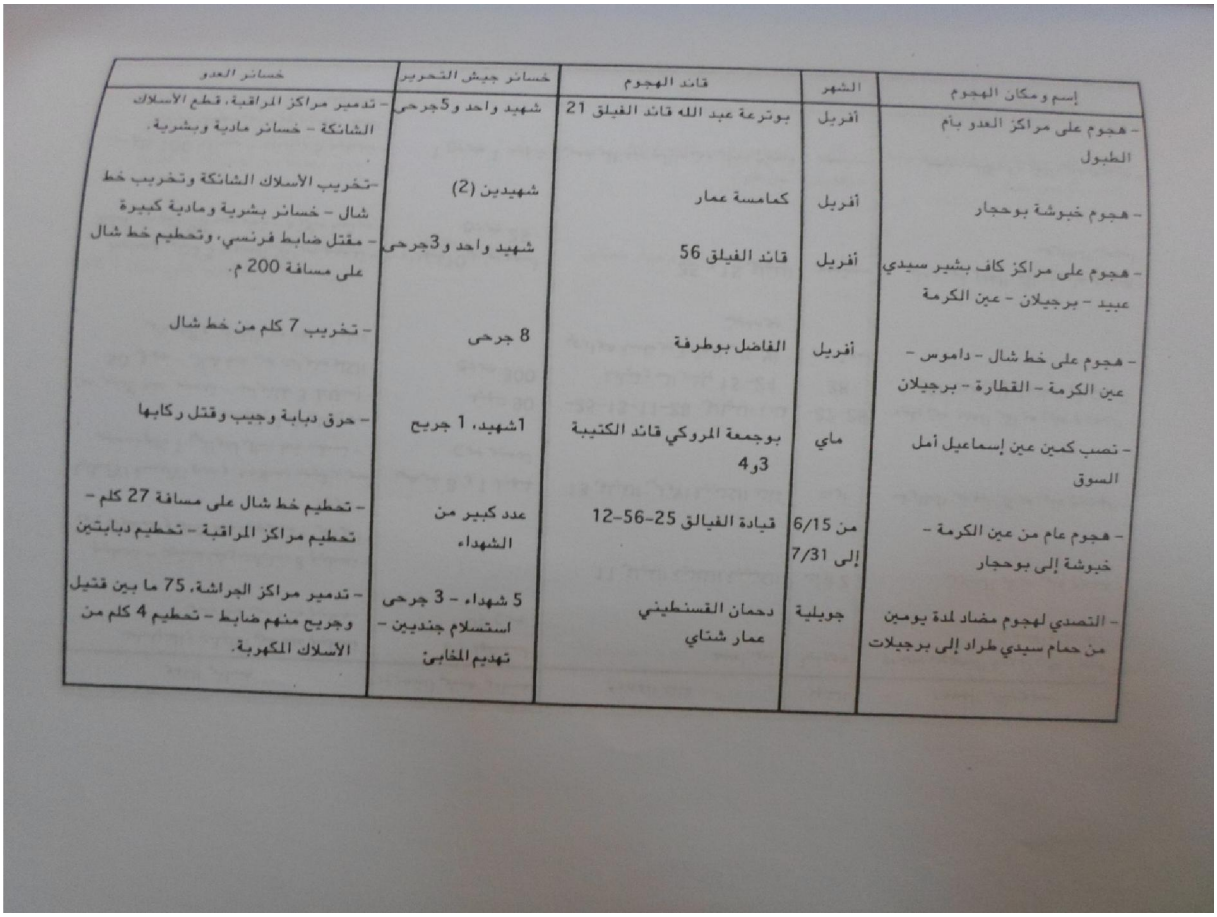

إسم ومكان الهجوم	الشهر	قائد الهجوم	خسائر جيش التحرير	خسائر العدو
- هجوم على مراكز العدو بأم الطبول	أفريل	بوترعة عبد الله قائد الفيلق 21	شهيد واحد و5جرحى	- تدمير مراكز المراقبة، قطع الأسلاك الشائكة - خسائر مادية وبشرية.
- هجوم خبوشة بوحجار	أفريل	كمامسة عمار	شهيدين (2)	-تخريب الأسلاك الشائكة وتخريب خط شال - خسائر بشرية ومادية كبيرة
- هجوم على مراكز كاف بشير سيدي عبيد - برجيلان - عين الكرمة	أفريل	قائد الفيلق 56	شهيد واحد و3جرحى	- مقتل ضابط فرنسي، وتحطيم خط شال على مسافة 200 م.
- هجوم على خط شال - داموس - عين الكرمة - القطارة - برجيلان	أفريل	الفاضل بوطرفة	8 جرحى	- تخريب 7 كلم من خط شال
- نصب كمين عين إسماعيل أمل السوق	ماي	بوجمعة المروكي قائد الكتيبة 3و4	1شهيد، 1 جريح	- حرق دبابة وجيب وقتل ركابها
- هجوم عام من عين الكرمة - خبوشة إلى بوحجار	من 6/15 إلى 7/31	قيادة الفيالق 25-56-12	عدد كبير من الشهداء	- تحطيم خط شال على مسافة 27 كلم - تحطيم مراكز المراقبة - تحطيم دبابتين
- التصدي لهجوم مضاد لمدة يومين من حمام سيدي طراد إلى برجيلات	جويلية	دحمان القسنطيني عمار شتاي	5 شهداء - 3 جرحى استسلام جنديين - تهديم المخابئ	- تدمير مراكز الجراشة، 75 ما بين قتيل وجريح منهم ضابط - تحطيم 4 كلم من الأسلاك المكهربة.

[1] نفسه ، ص 75

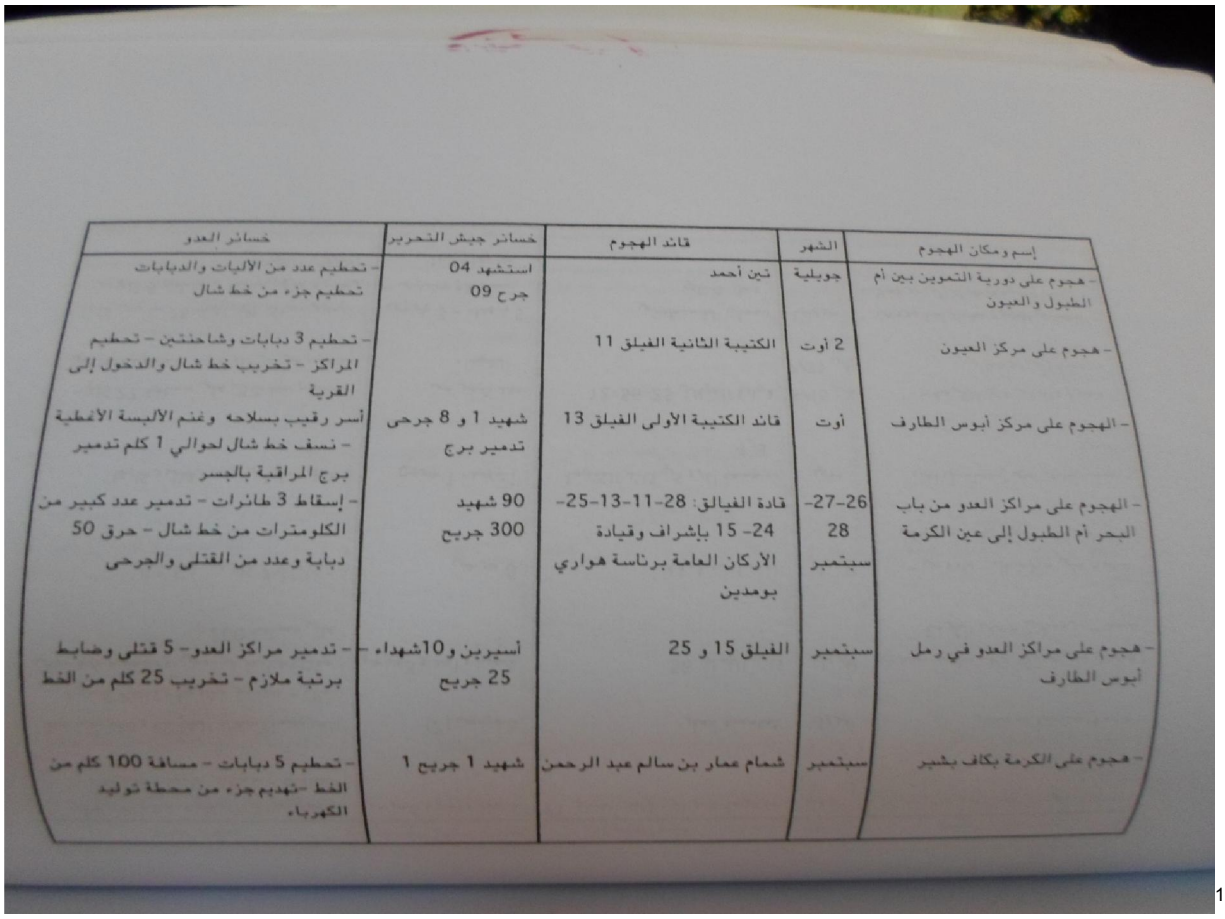

إسم ومكان الهجوم	الشهر	قائد الهجوم	خسائر جيش التحرير	خسائر العدو
- هجوم على دورية التموين بين أم الطبول والعيون	جويلية	ثين أحمد	استشهد 04 جرح 09	- تحطيم عدد من الآليات والدبابات تحطيم جزء من خط شال
- هجوم على مركز العيون	2 أوت	الكتيبة الثانية الفيلق 11		- تحطيم 3 دبابات وشاحنتين - تحطيم المراكز - تخريب خط شال والدخول إلى القرية
- الهجوم على مركز أبوس الطارف	أوت	قائد الكتيبة الأولى الفيلق 13	شهيد 1 و 8 جرحى تدمير برج	أسر رقيب بسلاحه وغنم الآليسة الأغطية - نسف خط شال لحوالي 1 كلم تدمير برج المراقبة بالجسر
- الهجوم على مراكز العدو من باب البحر أم الطبول إلى عين الكرمة	26-27-28 سبتمبر	قادة الفيالق: 28-11-13-25- 24- 15 بإشراف وقيادة الأركان العامة برئاسة هواري بومدين	90 شهيد 300 جريح	- إسقاط 3 طائرات - تدمير عدد كبير من الكلومترات من خط شال - حرق 50 دبابة وعدد من القتلى والجرحى
- هجوم على مراكز العدو في رمل أبوس الطارف	سبتمبر	الفيلق 15 و 25	أسيرين و10شهداء - 25 جريح	- تدمير مراكز العدو- 5 قتلى وضابط برتبة ملازم - تخريب 25 كلم من الخط
- هجوم على الكرمة بكاف بشير	سبتمبر	شمام عمار بن سالم عبد الرحمن	شهيد 1 جريح 1	- تحطيم 5 دبابات - مسافة 100 كلم من الخط -تهديم جزء من محطة توليد الكهرباء

[1]

[1] نفسه ، ص 76

1

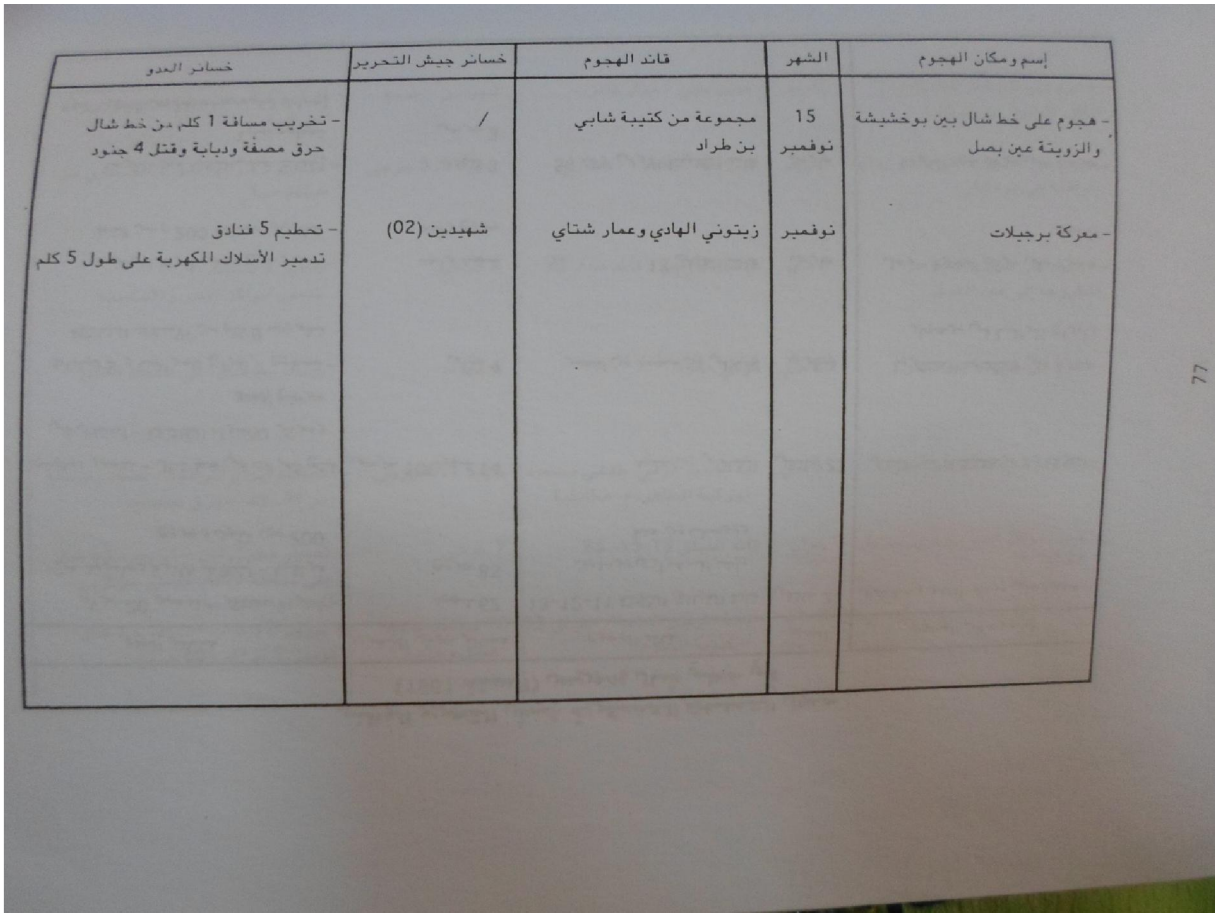

إسم ومكان الهجوم	الشهر	قائد الهجوم	خسائر جيش التحرير	خسائر العدو
- هجوم على خط شال بين بوخشيشة والزوبيتة عين بصل	15 نوفمبر	مجموعة من كتيبة شابي بن طراد	/	- تخريب مسافة 1 كلم من خط شال حرق مصفة ودبابة وقتل 4 جنود
- معركة برجيلات	نوفمبر	زيتوني الهادي وعمار شتاي	شهيدين (02)	- تحطيم 5 فنادق تدمير الأسلاك المكهربة على طول 5 كلم

77

[1] نفسه ، ص 77

قائمة

المصادر و المراجع

قائمة المصادر والمراجع

أولا: المصادر

أ . الكتب

1-أحمد توفيق المدني: حياة كفاح (مذكرات)، ج 3، دار البصائر: الجزائر، 2008م.

2-اندريه ماندوز: الثورة الجزائرية عبر النصوص، توطئة عبد العزيز بوتفليقة، ترجمة: ميشال سطوف، مراجعة: سمير سطوف، منشورات، ANEP، [دم]، 2007م.

3- بشير كاشه الفرحي: مختصر وقائع وأحداث ليل الاحتلال الفرنسي للجزائر 1830- 1962م، طبعة خاصة، وزارة المجاهدين، 2007م.

4- بوعلام بن حمودة : الثورة الجزائرية ثورة أول نوفمبر 1954معالمها الأساسية، دار النعمان :[دم]،2012.

5- خالد نزار: يوميات حرب، ترجمة: سعيد اللحام، تدقيق ومراجعة: غازي بزو،منشورات ANEP، دار الفارابي: بيروت . لبنان، ط1، 2004.

6-لخضر بورقعة: مذكرات شاهد على اغتيال الثورة، دار الحكمة: الجزائر، 2000م.

7-محمد الشريف عباس: من وحي نوفمبر، طبعة خاصة: وزارة المجاهدين، [د. س].

8-محمد بجاوي: الثورة الجزائرية والقانون 1960. 1961م، دار الرائد: الجزائر، ط1، 1961م، ط2، 2005م.

9-محمد حربي: جبهة التحرير الأسطورة والواقع 1954- 1962م، ط1، دار الكلمة: بيروت، 1983م.

10- محمد عباس : رواد الحركة الوطنية شهادة 28 شخصية وطنية ، دار هومة : الجزائر ، 2009.

11- مراد صديقي: الثورة الجزائرية عمليات التسليح السرية، دار الرائد للكتاب : الجزائر ، 2010 .

10.مولود قاسم نايت بلقاسم: ردود الفعل الاولية داخلا وخارجا على غرة نوفمبر(أو بعض مآثر تاريخ نوفمبر)، دار الامة: الجزائر، 2007م.

11. علي كافي: مذكرات علي كافي . من المناضل السياسي الى القائد العسكري . 1962/1946م، دار القصبة: الجزائر، 1999م.

12- **فتحي الديب: عبد الناصر وثورة الجزائر، دار المستقبل العربي، القاهرة، ط1، 1984م، ط2، 1990م.**

13- **فرحات عباس: تشريح حرب، طبعة خاصة بوزارة المجاهدين، منشورات المسك، 2010م.**

14- **سليمان الشيخ : الجزائر تحمل السلاح او زمن اليقين، دار القصبة: الجزائر، 2009م.**

15- **سعد دحلب: المهمة منجزة من أجل الاستقلال، منشورات دحلب، [دم] ،2007م.**

ب : الجرائد

- المجاهد، مؤتمر أكرا الإفريقي، العدد 22، ج1، 1958/04/15م.
- المجاهد، قوة جديدة تكتسبها الجزائر، العدد22، ج1 ،1958/04/15م.
- المجاهد، المؤتمر الاقتصادي العربي، العدد 34، 1958/12/25م.
- المجاهد، الاتحاد العالمي للطلبة وقضية الجزائر، العدد 37، 1959/02/25م.
- المجاهد، الصين والجزائر ومشكلة الاستعمار، العدد 39،ج2، 1959/04/02م.
- المجاهد، يوغوسلافيا: أول بلد أوروبي يتحدى ديبري ويؤكد ـ رسميا ـ تضامنه مع الجزائر، العدد 44، 1959/06/14م.
- المجاهد، بين كوبا والجزائر، العدد46، /13 1959/07م.
- المجاهد، الجزائر في مؤتمر الاشتراكية العالمية، العدد 47، 1959/07/27م.
- المجاهد، عملية جيمال، العدد 48، 1959/08/10م.
- المجاهد، هجوم على الاسلاك الشائكة، العدد 51، 1959/09/07م.
- المجاهد، ملاحظات حول مؤتمر الدار البيضاء، العدد 51، 1959/09/21م.

- المجاهد، تأسيس لجنة لإعانة جبهة التحرير في تركيا، العدد 65، 1960/04/04م.
- المجاهد، يوغوسلافيا تساند موقف الحكومة الجزائرية، العدد 65, ج3، 1960/04/04م.
- المجاهد، مؤتمر الشعوب الإفريقية يطالب بإعانة الجزائر عسكريا، العدد 66، ج 3، 1960/04/18م.
- المجاهد، نص البلاغ المشترك الكوري الجزائري، العدد 69، 1960/05/30م.

ثانيا ـ المراجع :

1- أزغيدي محمد لحسن : مؤتمر الصومام و تطور ثورة التحرير الوطني(1956-1962) ، دار هومة : الجزائر ، 2009.

2 ـ بديدة لزهر : دراسات في تاريخ الثورة الجزائرية و أبعادها الإفريقية ، دار السبيل : الجزائر ،2009.

3 ـ بلحاج صالح : تاريخ الثورة الجزائرية ، دار الكتاب الحديث : الجزائر ، 2009.

.

4 ـ بشيري أحمد : الثورة الجزائرية و الجامعة العربية ،ط2،منشورات ثالة : الجزائر ، 2009.

5 ـ بورغدة رمضان : الثورة الجزائرية و الجنرال ديغول (1958-1962) سنوات الحسم و الخلاص ، مؤسسة بونة : الجزائر ، 2012.

6 ـ بوضربة عمر : النشاط الدبلوماسي للحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية (1958-1960) ، دار الحكمة : الجزائر ،2009.

7 ـ حاروش نور الدين : مواقف يوسف بن خدة النضالية و السياسية ، دار الامة : الجزائر ، 2011.

8- الجنيد خليفة [وأخرون] :حوار حول الثورة ،موفم للنشر:الجزائر،2009.

9- دبيش إسماعيل : السياسة العربية و المواقف الدولية إتجاه القضية الجزائرية ، دار هومة : الجزائر ،2009.

10 ـ مقلاتي عبد الله :البعد الافريقي للثورة الجزائرية و دور الجزائر في تحرير إفريقيا ، ط1،[د ن] : الجزائر ،2009.

11 ـ مقلاتي عبد الله : قاموس أعلام شهداء و أبطال الثورة ،ط1،[د ن] : الجزائر ،2009.

12 ـ مسعود عثمان : الثورة التحريرية أمام الرهان الصعب ، دار الهدى : الجزائر ،2012.

13 ـ مسعود علي أحمد : التطور السياسي في الثورة الجزائرية (1960-1961) ، دار الحكمة : الجزائر ، 2010.

14 ـ صغير مريم : البعد الافريقي للقضية الجزائرية (1955-1962) ، ط1 ، دار السبيل : الجزائر ، 2009.

15 ـ صغير مريم : المواقف الدولية من القضية الجزائرية(1954-1962) ، دار الحكمة : الجزائر ،2009.

16 ـ العايب معمر : مؤتمر طنجة المغاربي دراسة تحليلية تقييمية ، دار الحكمة : الجزائر ،2010.

17 ـ الزبيري محمد العربي : تاريخ الجزائر المعاصر(1954-1962) ،ج2،منشورات إتحاد الكتاب العربي :[د م]،1994

18 ـ الزبيري محمد العربي[و أخرون] : كتاب مرجعي عن الثورة التحريرية (1954-1962) ، منشورات المركز الوطني للدراسات و البحث في ثورة أول نوفمبر1954:[د م]،2007.

ـ ناصر الدين سعيدوني : الجزائر منطلقات و أفاق ،ط1، دار الغرب الاسلامي :بيروت ، 2000.

19- عباس محمد : نصر بلا ثمن الثورة الجزائرية(1954-1962) ، دار القصبة : الجزائر ، 2009

20 ـ عبد القادر حميدة : فرحات عباس رجل الجمهورية ، دار المعرفة : الجزائر ، 2007. شال

21 ـ قندال جمال : خطا شال و موريس و تأثيرهما على الثورة(1957-1962) ، و زارة الثقافة :[دم]،2008.

22 ـ سعيود أحمد : العمل الدبلوماسي لجبهة التحرير الوطني (1954-1962) ، دار الشروق للنشر: [دم] ،2008.

23 ـ بن سلطان عمار [وآخرون]: الدعم العربي للثورة الجزائرية،منشورات المركز الوطني للدراسات و البحث في حركة أول نوفمبر1954:[دم]،2007.

24 ـ شريط لخضر [وآخرون] : إستراتيجية العدو الفرنسي للتصفية الثورة ، منشورات المركز الوطني للدراسة و البحث في الحركة الوطنية و ثورة آأول نوفمبر 1954،[دم]،2007.

25 –الأسلاك الشائكة المكهربة،منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية و ثورة أول نوفمبر 1954: الجزائر،[دس].

26- الأسلاك الشائكة وحقول الألغام ،منشورات المركز الوطني للدراسات و البحث في الحركة الوطنية و ثورة أول نوفمبر 1954: الجزائر،[دس].

ثالثا ـ الرسائل الجامعية :

1 ـ بودلاعة رياض : القيم الديمقراطية التحريرية في الثورة الجزائرية(1954-1962)، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ الحديث و المعاصر :تحت إشراف الدكتور عبد الكريم بوصفصاف ،جامعة منتوري قسنطينة ،2006.

2 ـ منغور أحمد : موقف الرأي العام الفرنسي من الثورة الجزائرية(1954-1962)،مذكرة لنيل شهادة الماجستير في تاريخ الحركة الوطنية :تحت إشراف الدكتور عبد الكريم بوصفصاف ،جامعة منتوري قسنطينة ،2006.

3- محمد بن دارة، الحرب النفسية الفرنسية ورد فعل الثورة الجزائرية 1955-1960 ، اطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراة في التاريخ المعاصر، اشراف: مسعودة يحياوي، جامعة الجزائر، كلية العلوم الانسانية ولاجتماعية، قسم التاريخ، 2007-2008م.

الفهارس

- أ-

ابراهيم السليمان: ص 32

أبو بكر القادري: ص 28

احمد بن بلة: ص17

احمد توفيق المدني: ص 11، 18، 23، 38

احمد بومنجل: ص 28

أحمد بلا فريج: ص 29

احمد فرنسيس: ص 28

ادغر فور: ص 65

اندري موريس: ص 83.

موريس (خط): ص 81، 82، 83، 84، 89، 94

اندريه ماندوز: ص 74

الباهي الأدغم: ص 28

الطيب الباهي: ص 28

المهدي بن بركة: ص 28

العربي بن مهيدي: ص4، 12.

العربي دماغ العتروس: ص 33

- ب -

باتريس لومبا: ص 40

بن يوسف بن خده: ص4، 18، 45، 56

بورجيس مونوري: ص 65

- ت -

تيتو: ص49، 50

- ج -

جاك ماسو: ص 66، 86

- ح -

حسين آيت احمد: ص 17، 34

جون كينيدي: ص 54، 55.

- خ -

خروتشوف: ص 45

- د -

دراغو كون: ص 49

- ر-

رابح بيطاط: ص 17.

راؤول صالان: ص، 7، 66

رؤوف بوشقجي: ص 54

- ك -

كريم بلقاسم : ص5، 7، 12، 14، 16، 17، 18، 96

- ل -

لخضر بن طوبال: ص 5، 14، 17، 96

لمين خان: ص 18.

- م -

محجوب بن صديق: ص 28

مصطفى اسطنبولي: ص 18.

محمد بوضياف: ص 17.

محمد الخامس: ص 18.

محمد خيضر: ص 17.

محمد لمين دباغين: ص 14.

ماوتسي تونغ: ص24.

ميلود قايد: ص 28

محمد يزيد: ص 18، 34، 38، 39، 40، 54

محمود الشريف: ص 14، 18.

- ع -

علال الفاسي: ص 29

عبان رمضان: ص 4، 5، 12.

عبد الحفيظ بوصوف: ص 5، 13، 14، 17، 18، 96

عبد الله فرحات: ص 28

عبد القادر شندرلي: ص 54، 55

عبد الحميد مهري: ص 13، 14، 17، 18.

عبد المجيد شاكر: ص 28

علي البهلوان: ص 28

علي كافي: ص 96

عمر اوصديق: ص 18، 48

عمر اوعمران: ص 14.

عيسات ايدير: ص 54.

- غ -

غي مولي: ص 65.

- ف -

فرانز فانون: ص 65.

فرحات عباس: ص 5، 8، 13، 14، 16، 17، 20، 21، 23، 25، 26، 28، 35، 40، 41، 45، 46، 49، 56.

فيليكس غايار: ص 65.

فيدال كاسترو: ص56.

- س -

سلفدور أليندي: ص 56.

سعد الدين نويرات: ص 33.

سعد دحلب: ص 4، 21.

سعيد السامرائي: ص 23.

- ش -

شارل ديغول: ص 66، 67، 68، 69، 70، 73، 74، 75، 76، 79، 80، 83، 84، 96.

شال: ص71، 83، 85، 86، 87، 88، 89، 95.

شال(خط): ص 81، 84، 89، 94.

شريف ساحلي: ص53.

شوان لاي: ص 47.

- ه -

هواري بومدين:

-أ-

أديس أبابا :ص 39 ، 40 .

أرجنتين :ص.56 .

أكرا :ص37 ، 39 .

أمريكا : ص19 ،44 ، 54 .

أمريكا(اللاتينية): ص38 ، 55 .

أم الطبول : ص94.

إفريقيا :ص18 ،19،26،29 ، 30 ، 34 ، 35 ، 37 ، 40 .

إسبانيا: ص51 .

أسيا: ص19، 34 ، 35 .

ألمانيا :ص46 ،50 ، 51 ، 52 .

أوروغواي : ص56 .

إيطاليا :ص50 ، 51 .

- ب -

باريس: ص43، 66 ، 76 .

بكين : ص46 .

بريطانيا : ص35 ، 50 ، 51 .

بلغراد :ص43 .

بورسعيد : ص 46 .

- ت -

تبسة : ص82 .

تشيكوسلوفاكيا : ص46 .

تونس: ص4 ،6 ، 15 ،16، 18 ، 29 ، 37 .

- ج -

الجزائر : ص 4 ، 6 ، 7 ، 12 ، 15 ، 31 ،33 ، 34 ، 35 ، 36 ، 37 ، 38 ، 39 ، 40 ، 42 ، 43 ، 44 ، 45 ، 46 ، 47 ، 48 ، 51 ، 52 ، 53 ، 54 ، 57 ، 58 ، 59 ، 60 .

- د -

دكار :ص43.

- ك -

كوبا : ص56 .

كوريا(الشمالية) :ص24، 41 .

كوناكري :ص36 .

- ل -

لندن : ص38 ، 51 .

ليبيا : ص23.

ليبيريا : ص37 .

ليوبولدفيل

- م -

المجر : ص46 .

مصر: ص9 ، 23 ، 55 ، 56 .

منروفيا :ص39 ، 40 .

موسكو : ص43 ، 45 .

- ن -

النرويج : ص53 ،54 .

نيويورك : ص49 ، 55 ، 58 ،59 ، 60 .

- ص -

الصين : ص24 ، 46 ، 47 ، 48 .

- ع -

العراق : ص10 .

- ف -

فرنسا : ص29 ، 30 ،37 ،40 ، 45 ، 50 ، 54 ، 57 ، 61 ،65 ، 66 ، 68 ، 69 ، 70 ، 73 ، 76 ، 77 ، 78 ، 79 ، 80 .

- ق -

قسنطينة :ص67 ، 68 ، 71 .

- س -

سويسرا : ص14 ، 52 .

السويد : ص43 ، 53 .

سيدي فرج : ص20.

- ش -

الشيلي : ص56 .

- ي -

يوغسلافيا : ص48 ، 49 ، 50

- أ -

الأمم المتحدة : ص18 ، 33 ، 34 ، 38 ، 43 ، 49 ، 54 ، 56 ، 57 ، 58 ، 59 ، 60

الاتحاد العام للطلبة : ص43.

- ث -

الثورة التحريرية : ص 4 ،5 ، 9 ، 10، 13 ،19 ، 20 ، 24 ، 32 ، 41 ، 42 ، 46 ، 47 ، 48 ، 49 ، 54 ، 56 ، 70 .

- ج -

الجامعة العربية : ص30 ، 31 ، 32 ، 33.

جبهة التحرير الوطني : ص9 ، 13 ، 14 ،19 ،20 ،23 ، 28 ، 31 ، 32 ، 36 ، 37 ، 38 ، 39

جيش التحرير الوطني :ص6 ، 7 ، 8 ، 12 ، 14 ،21 ، 25 ، 73 ، 74 ، 75 ، 80 ، 81 ، 85 ، 86 ، 87 ، 88 ،89 ، 90 ، 94 ، 96 .

- ح -

الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية : ص 4 ، 9 ، 10 ، 11 ، 12 ، 13 ، 14 ، 16 ، 17 ، 18 ، 19 ، 20 ، 21 ، 22 ، 23 ، 24 ، 28 ، 30 ، 31 ، 33 ، 34 ، 39 ، 40 ، 44 ، 45 ،47 ، 49 ، 50 ، 54 ، 55 ، 56 ، 58 ، 59 ، 61 ،

الحكومة الفرنسية : ص 10 ، 11 ،31 ، 36 ، 54 ، 59 ،65، 66 ، 67 ،68 ، 69 ، 70 ، 71 ، 72 ، 73 ، 84 ، 89 .

- ل -

لجنة التنسيق و التنفيذ :ص4 ، 5 ،6 ، 8 ، 9 ، 10 ، 12 ، 14 ، 16 .

اللجنة الدائمة للكفاح ضد الاستعمار : ص43.

- م -

المجلس الوطني للثورة : ص5 ، 9 ، 14 ، 17 .

- ه -

هيئة الأركان العامة : ص90 ، 93.

الإهداء

شكر وعرفان

مقدمة .....ا- و

تمهيد 1- 2

الفصل الأول: تشكيل الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية

المبحث الأول: ظروف التأسيس.....4-12

أولا: الظروف الداخلية..... **4-8**

ثانيا: الظروف الخارجية.....**8-10**

ثالثا: أهداف الحكومة المؤقتة.....**10 -12**

المبحث الثاني: تأسيس الحكومة المؤقتة 1958/09/19م.....12_26

اولا: فكرة التأسيس.....**12-14**

ثانيا: التأسيس.....**14-20**

ثالثا: المواقف الداخلية والدولية من تأسيس الحكومة المؤقتة.....**20-27**

الفصل الثاني: مساعي الحكومة المؤقتة لتدويل القضية الجزائرية

المبحث الأول: القضية الجزائرية في المحافل الدولية.....28-43

اولا: على الصعيد العربي.....**28-34**

ثانيا: على الصعيد الآفرواسيوي.....**34-37**

ثالثا: على الصعيد الافريقي.....**37-42**

رابعا: في المؤتمرات العالمية.....**42-43**

المبحث الثاني: الدعم الدولي للقضية الجزائرية.....44-63

اولا: البلدان الاشتراكية.....**44-50**

ثانيا: مواقف دول غرب اروبا.....**50-54**

ثالثا: دول أمريكا.....**57-54**

رابعا: القضية الجزائرية في هيئة الامم المتحدة.....**62-57**

الفصل الثالث: موقف فرنسا من التدويل

المبحث الأول: المشاريع الاجتماعية والاقتصادية.....72-65

أولا: تمرد 13 ماي 1958م ومجيء ديغول للحكم.....**66-65**

ثانيا: مشروع قسنطينة.....**70-67**

ثالثا: موقف الحكومة منه.....**72-70**

المبحث الثاني: المشاريع السياسية والعسكرية.....97-72

أولا: سياسيا.....**80-73**

ثانيا: عسكريا.....**98-81**

خاتمة.....103-99

الملاحق.....116-104

قائمة المصادر والمراجع.....122-117

الفهارس.....133-123

المحتويات.....136-134